الحركات القومية الكردية في تركيا
١٩٨٠-٢٠١١

الظلم، المقاومة، الحرب، التعليم بلغة الأم
والعلاقات مع حكومة إقليم كردستان

بنکەی ژین

روبرت اولسون

الحركات القومية الكردية في تركيا
١٩٨٠-٢٠١١

الظلم، المقاومة، الحرب، التعليم بلغة الأم
والعلاقات مع حكومة إقليم كردستان

ترجمة
د. سعاد محمد خضر
الأستاذ المساعد في جامعات بغداد، وموسكو، وصنعاء سابقا

السليمانية ٢٠٢٠

٣٢٤,٠٨٣
أ ٣٧٤
أولسون، روبرت.
الحركات القومية الكردية في تركيا ١٩٨٠-٢٠١١/ تأليف روبرت أولسون؛ ترجمة د. سعاد محمد خضر. – ط ١.
السليمانية: مركز ژين، ٢٠٢٠.
١٤٧ص؛ ١٥×٢١سم + جداول.
١. الأحزاب السياسية-تركيا ٢. سعاد محمد خضر (مترجمة)
أ. العنوان

الاشراف العام للمطبوعات: صديق صالح

التسلسل:١٨٨
الكتاب: الحركات القومية الكردية في تُركيا ١٩٨٠-٢٠١١
تأليف: روبرت أولسون
ترجمة: د. سعاد محمد خضر
تنضيد: سَهند رفيق
تصميم: لامس
رقم الإيداع: ١٣٥١ لسنة ٢٠٢٠ من المديرية العامة للمكتبات العامة
الرقم الدولي ISBN: 978-9922-9206-3-4
مكان الطبع: مطبعة ژين
سنة الطبع: ٢٠٢٠

عنوان الكتاب الأصلي:
Robert Olson, The Kurdish Nationalist Movements in Turkey 1980-2011, Mazda Publishers, Costa Mesa, California, 2011.

بنکەی ژین

مركز ژين للتوثيق والدراسات

العراق: إقليم كُردستان، السليمانية: الشارع ١١ پيرەمگرون، محلة ١٠٧ بَرانان،
رقم الدار ٣٧، بجانب مسجد الشيخ فريد، صندوق البريد: ١٤ بختياري
٠٠٩٦٤٧٧٠١٤٨٤٦٣٣، ٠٠٩٦٤٧٧٠١٥٦٥٨٦٤، ٠٠٩٦٤٧٧٠١٥٢٣٨٩٦
zheen@zheen.org www.zheen.org

إلى الشعب الكردي، حيث هويته وإنسانيته
لم تعد مسألة أو مشكلة أو قضية،
وإنما ثقة بالنفس وثقة بالمستقبل

بنکەی زین

بنکەی ژین

المحتويات

مختصرات ٩

المقدّمة ١١

الفصل الاول: الظلم، الحرب، المقاومة، التعليم باللغة الأم، الحكم الذاتي الديمقراطي والعلاقات مع حكومة إقليم كُردستان العراق

نظام حراس القرى والانتهاكات ٢٣

ملكيات الاقامة المستقرة ٢٥

أرگنكون والأكراد ٢٦

دوافع أعضاء أرگنكون المتآمرين ٣٠

أرگنكون، الأكراد والقومية الصاعدة ٣٢

فظائع أخرى كثيرة تقدمهس أرگنكون ضد الأكراد ٣٧

آبار الحامض ٣٩

الفصل الثاني: التعليم باللغة الأم

اللغة الكردية في البرلمان ٥٠

اللغة الأم للبث الاذاعي وردود الأفعال ٥٢

حرب كلامية: استخدام اللغة الأم في جنوب شرق البلاد ٦٤

حرب الكلمات: استخدام اللغة الأم في جنوب شرق البلاد ٥٥

المنظمات التركية غير الرسمية تدخل غمار قضية الصراع من أجل التعليم باللغة الأم ٥٩

نظام اداري لامركزي لتركيا ٦٣

افتتاح ديمقراطي: القانون والعدالة في القضية الكردية ٧٠

اتحاد المجتمعات الديمقراطية الكردستانية ومحاكمات دياربكر ٧٢

التعليم باللغة الأم: ماذا لو تم اقراره؟ ٨٠

مابعد محاكمات أعضاء اتحاد المجتمعات الكردستانية ٨٣

ردود الحكومة على طلبات دميرتاش وبايدمير حول ازدواجية اللغة ٨٨
اتحاد رجال الأعمال ورجال الصناعة الأتراك يدخل في غمار المناقشات ٩٢
المشروع الكردي للحكم الذاتي الديمقراطي ٩٥
احسان داغي: ينتقد مسودة الحكم الذاتي الديمقراطي ٩٧
جلال الطالباني يلتحق بالجدل الدائر حول الحكم الذاتي الكردستاني ١٠٠
حرب الكلمات بين أوج آلان وبايدمير ١٠٤
المفاوضات بين حزب السلم والدميقراطية وحزب الشعب الجمهوري ١١١
سزگين تانريكولو يلتحق بحزب الشعب الجمهوري ١١٢
توسيع ميدان القضية الكردية السياسي ١١٥
حزب العمال الكردستاني، أوج آلان وفتح الله گولن ١١٧
أحمد ترك وآيسل توغلوك يواجهان جماهير أوج آلان ١٢١

الفصل الثالث: علاقات تركيا مع حكومة إقليم كُردستان العراق من ٢٢ يونيه ٢٠٠٧ إلى ٢٩ مارس ٢٠٠٩، تأريخ الإنتخابات المحلية ومابعدها ١٢٣
استراتيجية دولة تركيا، وحزب العدالة والتنمية والجيش والخابرات وغيرهم من اللاعبين ١٢٩
استراتيجيات حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي الاجتماعي ١٣٠
موقف حكومة اقليم كردستان العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني ١٣٤
موقف حكومة بغداد ١٣٦
استنتاجات ١٤٦

خاتمة

المختصرات

الترجمة	بالانجليزية	بالتركية
تحالف الحكومة المحلية	CPA	
المجتمعات الديمقراطية في كردستان	DCK	KTP
حزب اليسار الديمقراطي	DLP	DSP
حزب الشعب اليمقراطي	DMP	DKP
حزب الديمقراطية	DP	DEP
حزب الشعوب الديمقراطي	DPP	DEHAP
حزب المجتمع الديمقراطي	DSP	DTP
حكومة العراق الانتقالية	IIG	
حزب العدالة والتنمية	JDP	AKP
حزب السعادة	HP	SP
الحزب الديمقراطي الكردستاني	KDP	KDP
الحزب الديمقراطي الكرستاني الايراني	KDPI	KDPI
مؤتمر كردستان للحرية الديمقراطية	KFDC	KADEK
مؤتمر شعب كردستان الديمقراطي	KDPC	PKK/KONGRA-GEL
حكومة إقليم كردستان	KRG	
حزب العمال الكردستاني	KWP	PKK
حزب الوطن الام	MP	ANAP
حزب الإنقاذ القومي	NMP	MSP
حزب الإتحاد الوطني الكردستاني	PUK	KYP
حزب الشعب الديمقراطي	PDP	HADEP
حزب عمال الشعوب	PLP	HEP
حزب الشعب الجمهوري	RPP	CHP

DEV SOL	RPLP	الحزب الثوري لتحرير الشعب
SHP	SDP	الحزب الديمقراطي الاجتماعي
	SCIRI	المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق
	TAL	قانون الإدارة الانتقالية
TKP-ML	TCP	الحزب الشيوعي التركي
TESEV		
KKKP-C	TPLP-F	جهة وحزب تحرير الشعب التركي
TIKKO	TWPLP	جهة التحرير السلمي لعمال تركيا
DYP	TPP	حزب الطريق الصحيح
FP	VT	حزب الفضيلة
RP	WP-PP	حزب الرفاه

بنکەی زین

المقدمة

يتعامل كتابي هذا بين ايديكم وبشكل حصري مع الحركات القومية الكُردية KNMS في تركيا، رغم أنّ ذلك يعيق النزاع الذي أندلع في سنوات الثمانينات بين الدولة التركية وبين الأكراد خاصة – ضد حزب العمال الكُردستاني PKK، وقد أثر ذلك منذ مدة تأثيراً كبيراً في الحركات القومية الكُردية في العراق. فقد أسس الأمريكيون والبريطانيون والفرنسيون الملاذ الآمن إلى الشمال من خط العرض ٣٦ منذ بداية الحرب، وكأنه قد تمّ تأسيسه لصالح توركت اوزال، الرئيس التركي، لأنه كان مهتماً جداً بمصير طوفان الأكراد الذي تدفق من العراق إلى تركيا. ومنذ إقامة الملاذ الآمن في عام ١٩٩١، فإن ذلك أصبح دافعاً قوياً لمضاعفة قوة القومية الكُردية في العراق وتركيا مُشكلاً المستقبل السياسي للبلدين اللذين أزدادت توأمتهما قوة وقرابة. وفي عام ١٩٩٢، أصبحت حكومة إقليم كُردستان أقوى كيان سياسي كُردي في الشرق الاوسط، ومنذ العصور الوسطى. ومع انه قد ظهرت دولة كُردية تُعرف بأسم جمهورية مهاباد الكُردية في أواخر ١٩٤٥ ولم تبقْ حتى إلى ديسمبر ١٩٤٦، لم تتوصل مطلقاً تلك الدولة إلى ما وصلت اليه وما اكتسبته حكومة إقليم كُردستان العراق من قوة.

ولم يمنع خلق الملاذ الآمن القوات المسلحة التركية TAF من القيام بخروقات دائمة في شمال العراق طيلة عام ١٩٩٠. وتوالى القصف الجوي الواسع النطاقو يرافقه إختراق قطعات من الجيش شمال العراق، واستمر ذلك حتى عام ٢٠٠٧ وبدايات ٢٠٠٨. ولكن، وبسبب إستنزاف قوات بغداد وطهران العسكرية وإقتصادهما نتيجة حرب ١٩٨٠-١٩٨٨؛ لم يعد البَلدان قَادِرَيْن على القيام بأي هجوم مسلح ضد حزب العمال الكُردستاني PKK ومعسكراته المتمركزة في منطقة جبل قنديل؛ فمن المعلوم أنَّ الحركات القومية الكُردية، قد أصطفت

بجانب ايران في أثناء الحرب. وأحست بغداد بالرضا للاذعان لتركيا بالتدخل في المنطقة، مادام انها لم تعد قادرة على تأمين سلام المنطقة بنفسها. علماً ان الحرب العراقية- الايرانية قد هيأت الفرصة أمام الحركات القومية الكُردية، ان تقع في الشرك وتتورط أكثر فأكثر . ومع نهاية عام ٢٠١٠ إزداد تورط تركيا والعراق والحركات القومية الكُردية في كلتا الدولتين بشكل لا رجعة فيه. وليس واضحاً انه في عام ١٩٩١ ما بعد الحرب الأمريكية ضد العراق، ليس واضحاً تماماً ما اذا كان أكراد العراق قد انجزوا ما أصبح يُعرَف بدولةٍ حقيقية كأمر واقع في شمال العراق، أو مع حلول نهاية عام ٢٠١٠ سيطالب أكراد تركيا بحكم ذاتي ديمقراطي للمناطق التركية كثيفة السكان الأكراد. وهكذا، ومع نهايات ٢٠١٠ ظهرت حركات قومية كُردية قوية لم يسبق لها مثيل، ولايمكن تصور حدوثها في أنحاء الشرق الاوسط.

وأثناء مناقشتي في بحثي هذا للتطورات التي حدثت مابين ١٩٩١-٢٠١٠ وعملت على توضيح ان تعابير مثل: المشكلة الكُردية و القضية الكُردية أو موضوع البحث، قد أصبحت تعابير قديمة لاتعني شيئاً، رأيت أنها تعابير استخدمها جميع الدارسين والمحللين الذين يكتبون في مواضيع تتعامل مع مظاهر التأريخ الكُردي والسياسة. والقضية و المشكلة و الموضوع اجزاء من التعابير التي تعود إلى مفردات الكثير من السياسات والأدوات القمعية، والقوات المسلحة، والتي إستخدمتها تركيا والعراق وايران وسوريا للضغط على متمردي وثوار مختلف الحركات القومية الكُردية وقِوى المقاومة التي ظهرت في القرنين التاسع عشر والعشرين وبدايات العقد الاول من القرن الحادي والعشرين.

وخلال الثلاثين عاماً المنصرم والذي يغطيه بحثي هذا، مارست أربع دول تلك وخاصة تركيا والعراق كل ما لديها من قوة لايمكن تقديرها أو تصورها، من أجل القضاء على الحركات القومية الكُردية. وتتضمن ذلك عمليات التطهير

العِرقي، بما فيها الهجوم بالغازات التي قام بها بعث العراق والذي عُرِف على نطاق واسع جداً بعد إستخدام الغازات السامة في حلبجة ضدّ الأكراد في مارس ١٩٨٨. وفي أثناء تلك العمليات التي قامت بها حكومة العراق، كانت تركيا تقوم بدورها بعمليات التنقية العرقية ضدّ الأكراد، خاصة بعد بدء النزاع المسلح بعد عام ١٩٨٤ ولم تكن معروفة جيداً. ولم يكن حلفاء تركيا الأوربيين والأمريكيين راغبين في جعل قضية الحملة القمعية العنيفة التي قامت بها حليفتهم في حلف الأطلسي ضد الأكراد في الأعوام ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠، وكذلك في السنوات العشر الأولى من القرن الحادي عشر والعشرين، قضيةً معروفة على الملأ. وخلال تلك الحقبة الزمنية، فقد كانت أمريكا والدول الاوربية تعد حزب العمال الكُردستاني PKK مُنظمةً إرهابية، هذا إلى جانب ان بعض المنظمات غير الحكومية وغيرها من المُنظمات الأوربية تتعاطف مع المأزق الذي يعيشه الأكراد.

وقد أدى التطهير العِرقي الذي قام به الجيش بتأييد من المؤسسات الحكومية، إلى نزيف كُردي متواصل حيث نزح الأكراد وتركوا أراضيهم ومنازلهم في أواخر ١٩٨٠، وقد إستمر ذلك حتى السنوات الخمس الاولى مِن عام ٢٠٠٠. وبقدر من اضطروا للهروب أو اللجوء نحو ثلاثة ملايين كُردي. وقد توجهوا إلى المدن الكبيرة في جنوب شرق تركيا وشرقها أو إلى مدن كبيرة أخرى مثل: اسطنبول، وازمير، وأنقرة وإلى مدن كثيرة على سواحل البحر الابيض المتوسط إبتداءً من أدنه وُصولاً إلى مِرْسين وأنطاليا. ومع انه قد تمّ إتخاذ إجراءت قمعية مماثلة ضد الجماهير الكُردية في ايران وسوريا، فإنَّ ذلك لم يصل إلى مستوى التنقية العِرقية التي حدثت في تركيا وفي العراق. فقد تمّ قمع النضالات المكثفة المسلحة للحركات القومية الكُردية في إيران ولحَدٍ ما منذ أواسط الثمانينات. ولكن نجاح الحركات القومية الكُردية في العراق عام ١٩٩١، وتأسيس حكومة إقليم كُردستان العراق عام ١٩٩٢ كان واقِعاً بعد فرضِ الملاذ الآمن في شمال العراق؛ وكذلك الحصول

على أمان المنطقة، خصوصاً بعد الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق واحتلاله بعد ذلك عام ٢٠٠٣، والإعتراف الاولي وإعتراف الحكومة العراقية بالضمانات الدستورية للأكراد في دستور ٢٠٠٥. وقد ضاعف ذلك من قوة مَطالب الأكراد في تركيا وإيران وسوريا بالحقوق اللغوية الثقافية، والانسانية والسياسية خاصة مطالب الحكم الذاتي السياسية.

ومع نهايات ٢٠١٠ كانت المقاومة الكُردية ومطالب الأكراد في سوريا أقوى تحدٍ يواجهه نظام بشار الاسد. ويعني ذلك الكثير، خاصة عندما نتعرف على التحديات التي يواجهها نظام دمشق في لبنان وكذلك من قبل اسرائيل وعلاقاتها بحزب الله وبحماس.

وكما ذكرت سابقاً، فان تعابير مثل: القضية الكُردية، والمشكلة الكُردية، والمسالة الكُردية التي يُعبرون عنها في تركيا بالمشكلة الشرقية؛ يستخدمها الدارسون والمحللون لتأريخ وسياسات الشرق الاوسط، لكي تعني ضمنياً توصيفاً للسياسات القمعية والآليات العنيفة خاصة القوات العسكرية المسلحة والعمليات التدميرية، التي تُمارس في سبيل تحطيم وتدمير الحركات القومية الكُردية أو أية مقاومة يمكن ان تقوم بها. وقد أثارت تعابير مثل: المشكلة أو القضية، أو المسألة؛ قضايا حول السياسات والطرق والآليات التي سوف تستخدمها تلك الحكومات للتعامل مع المقاومة ومع مطالب الأكراد في الحقوق السياسية والثقافية التي يجب ان لاتخلق، كماترى الحكومة وموظفو الدولة؛ ويجب ان لاتخلق تحدياً ايَاً كان للمؤسسات الحاكمة في الدولة، وللشرعية، ولمباديء الحكم في الدولة. ويؤكد الدارسون والمحللون خلال معظم القرن العشرين، على التركيز على الدولة وليس على الأفكار والمواقف المضادة أو المطالب ولا على الإتنيات المتنافسة والمعادية أو على الجماعات الدينية. والتعابير الخاصة كالمسألة أو القضية أو المشكلة التي هي كلمات إختارتها الدولة

ووجهتها لاحتوائها جوهراً حقيقياً تساعد على تنفيذ السياسات والآليات التي تستخدمها تركيا والعراق وإيران وسوريا في التعامل مع التحديات التي وصفتها تلك الكلمات والتعابير.[1] وتتضمن تعبير القضية الكُردية بشكل عام إيماءات سلبية أمام إمكانيات الأكراد في الحصول على حقوقهم ومطالبهم.

ومن نتائج الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق، تم أنشاء ملاذ آمن في شمال العراق، وتحطيم النظام البعثي وتزايدت قوة الأكراد في العراق بالحصول على الإعتراف الدولي بحقوقهم المشروعة والمساواة التي نص عليها الدستور. وأنا أناقش هنا التعبير القائل القضية الكُردية مع انه لم يعد يُفيد لوصف ظروف الأكراد في العراق وتركيا. ولا يُستخدم ذلك بهذا الشكل في ايران وسوريا، بل يستخدمون بدلاً من التعبير تعابير أخرى كالتحديات الكُردية، والمواقف التركية، والسياسات الكُردية.... الخ. وإستخدام كلمات وتعابير كتلك، ستحمل تغيرات كبيرة قد حدثت بين الأكراد و الأتراك والإيرانيين والسوريين خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي هذا البحث على أي حال سوف اواصل إستخدام تعبير القضية الكُرديةحيث ان القراء قد اعتادوا عليه، وفهموا جيداً ماتعنيه.

وأنا أُنْعِمُ النظر في كيفية إدماج افكاري التي تبلورت وشروحاتي في هذا البحث بافضل طريقة؛ أصبح واضحاً لي ان المواضيع الرئيسة لنضال الحركات القومية الكُردية في تركيا خلال الثلاثين عاماً المُنْصَرِمة، قد تناولت مَظاهِرَ ثلاثةْ رئيسة للعلاقات بين الدولة والقوات المسلحة والأحزاب السياسية، وعلى وجه الخصوص الحزبين أو الثلاثة الرئيسة في الحكومة في

---

[1] انا اقوم بتوسيع مدَيَات معاني تعابير التعامل أو ادارة، وذلك في السياق المذكور أعلاه بتعابير دم وعقائد واصوات انتخابية في الكتاب: تحول القومية الكُردية في تركيا، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، كوستاميزا، CA نشريات مازدا، ٢٠٠٩.

أي وقت معين، وحزب العمال الكُردستاني PKK والحركات القومية الكُردية بشكل عام. وركز المظهر الاول على محاولات الحكومة والدولة والجيش لتدمير حزب العمال الكُردستاني PKK. واعتقد ان هؤلاء جميعاً يؤيدون قتل الأكراد في نزاعات مسلحة، أو بالاغتيال، أو بالسجن المؤبد، أو بالتعذيب والتوقيف والاعتقال وبآلاف أشكال أخرى من الارهاب. وتتضمن محاولات تحطيم جميع مظاهر الحركات القومية الكُردية كذلك، غلق الأحزاب القائمة أو المزمع انشاؤها للتعبير عن أهداف الأكراد في الحقوق اللغوية والثقافية والسياسية. وتهدف مختلف محاولات الدولة والحكومة السرّية في معظمها تدمير جميع المنظمات القومية الكُردية، وتتضمن في صفوفها الأعضاء السابقين والحاليين من افراد القوات المسلحة والشرطة والمخابرات والسلطة القضائية والمؤسسات التعليمية. وفي نهاية التسعينات بدأت عمليات الدولة العميقة هذه في الظهور، بعد أن بدأ المدعون العامون في الدولة في عقد محاكمات قانونية ضدها. وتعد منظمة ارگنكون واحدة من اشهر تلك المنظمات التي سوف اتناولها في بحثي هذا فيما بعد. وكانت أرگنوكون منظمة سرّية معروفة جيداً وتؤيدها الحكومة والجيش وكذلك الدولة؛ إلى جانب الأحزاب السياسية والمخابرات. ويشير وجود تلك المنظمة، كما يدلل نشاطاتها، إلى المدى البعيد الذي وصلت اليه المحاولات في تدمير الحركات القومية الكُردية وبكامل الرغبة في حدوث ذلك.

وتتناول الموضوعة المهمة الثانية الرئيسة قضية اللغة وحق الأكراد في تلقي التعليم باللغة الأم. ومع أواخر ٢٠١٠، فأن قضية حق التعليم باللغة الأم أصبحت في بؤرة مطالب الأكراد السياسية. وهكذا سأتناول على وجه الخصوص موضوعين مهمين رئيسين هما: النزاع المسلح وعمليات أرگنكون السرّية، وقضية اللغة ومدى تأثيرهما في نشاطات الحركات القومية الكُردية في تركيا.

والموضوع الثالث المهم جداً خصوصاً بعد عام ١٩٩٥ مازال يدور حول العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان في العراق. فقد ازدادت تلك العلاقات قوة، خاصة بعد غزو العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣؛ وأدت مع حلول نهايات ٢٠١٠ إلى وجود منطقة ذات حكم ذاتي قوي في شمال العراق، وقد يبدو في وضوح تام أقرب إلى الدولة المستقلة عن حكومة بغداد أكثر من مجرد كونه حكماً ذاتياً.

بنکەی ژین

الفصل الاول

ظلم، حرب، مقاومة، تعليم باللغة الأم، حكم ذاتي ديمقراطي، وعلاقات مع حكومة إقليم كردستان

كان الصراع الرئيس بين تركيا و الأكراد منذ العام ١٩٨٤ نِزاعاً مُسلحاً بين تركيا وحزب العمال الكُردستاني PKK، كما هو معروف شعبياً بعد اختصار أسمه بالحروف الاولى Partiya karkargeren Kurdistan. وقد أسس عبدالله اوجلان وبعض اصدقائه حزب PKK، الذي أتبع منذ بدايات وجوده، ايديولوجية الاشتراكية الثورية والقومية الكُردية. وفي بدايات ١٩٩٠ أدمجَ الدين في ايديولوجية الحزب، حتى يتمكن مِنْ مخاطبة الشباب الكُردي في تركيا، وخاصة في سوريا التي يتدفق منها شباب الأسر التقليدية في الريف قادمين إلى تركيا. وتوقف اوجلان ومؤيدوه عن الاعتماد على اليسار التركي؛ فالعديد مِنَ الأتراك في الحركات اليسارية متحاملون وعنصريون كأعضاء الحركات اليمينيةو وتخاطب ايديولوجية PKK اول جيل للأكراد الذين تابعوا دراساتهم الجامعية، والكثير منهم في الجامعات القائمة في غرب تركيا والذين أصبحوا يهتمون بالتفاوت في مستويات المعيشة بين غرب تركيا وجنوب شرق تركيا وشرقها.

ويعتقد مارتن فان بروينسن Martin Van Bruinessen، والذي كان يتابع التطورات الجاريةو في الوقت الذي تمت الاشارة فيه إلى ان PKK كان المنظمة الوحيدة التي جاء أفرادها حصراً من أدنى الطبقات الاجتماعية، من الذين تم إقتلاعهم من انصاف المتعلمين وشباب المدن الصغيرة الذين عرفوا ماذا

تعني مظلوميتهم ويطالبون بالفاعلية وليس بايديولوجية معقدة.[٢] وأشار إلى ان هؤلاء الشباب الذين التحقوا بPKK، يمثلون أكثر شرائح المُهَمّشين في المجتمع الكُردي؛ انهم اولئك الافراد الذين يشعرون بعزلهم بعيداً عن مجتمع البلاد، بعيداً عن التطور الإقتصادي، ضحايا التغيرات الحاصلة في الريف، وحاملي الأمال المُحْبَطَة.[٣] ويقول فان برويسون ان اوجلان قدَّم لهم نظرية مبسطة ومناسبة، كما قدَّم العديد من الفرص للثورة وللبطولة وللتضحية.[٤] وكل منها حدث وبافراط خلال الثلاثين عاماً التالية.

وتوجهت جميع الوسائل الشاملة العنيفة القاسية التي استخدمها كل من الجيش ووكالة الاستخبارات MIT والعسكر والشرطة الوطنية نتيجة للانقلاب العسكري وتداعياته؛ لِسحق قادة حزب PKK. وبعد ستة أشهر من الانقلاب، أعلن الجنرال كنعان افرين، قائد الانقلاب ورئيس الاركان والذي أصبح فيمابعد رئيساً لتركيا (١٩٨٣-١٩٩٠)؛ أعلن انه في ٣١ مارس وعقب الانقلاب بستة اشهر تماماً، إعتقل الجيش عشرين الفاً من المشتبه بهم، وقدَّموهم إلى المحاكمة. وتم اتهام خمسةعشر الفاً من بينهم: بعضوية منظمات ارهابية يسارية،[٥] وتم اتهام ٣١٧٧ شخصاً من بين هؤلاء الخمسة عشر الفاً بتهمة القيام بنشاطات انفصالية. وليس جميع هؤلاء المتهمين من الأكراد؛ ولكن من بين الخمسة عشر الفاً يوجد تسعون وسبعمائة وألف ١٧٩٠ كُرديّ مشتبه بهم، وجهت اليهم تهمة الإنتماء

---

[٢] مارتن فان فرويلسن، *بين حرب العصابات والإغتيال السياسي: حزب العمال الكُردستاني PKK*، *وتقرير الشرق الاوسط*. رقم ١٥٣، يوليه/اغسطس ١٩٨٨، ص٤٢.

[٣] *المصدر السابق نفسه*.

[٤] المصدر السابق نفسه.

[٥] ميخائيل كونتر، *الأكراد في تركيا: اللغز التُركي* بولدر، كولورادو، نشريات وِسْتْ فيوبرس ٨-٦٧.

لمنظمات انفصالية ترمي لإقامة دولة ماركسية– لينينية في شرق تركيا وجنوب شرقها بعد القيام بنضال مسلح.[٦] وإستناداً إلى بعض التقارير ومع حلول عام ١٩٨١ تم إلقاء ألفين من أعضاء PKK في السجن، في حين قدّم ٤٤٧ عضواً للمحاكمة بتهمة تكوين عصابات مسلحة ترمي لضم جنوب شرق تركيا.[٧] وأشارت المحكمة إلى انه أصبح من قرارها قيام أعضاء PKK بإغتيال وقتل ٢٤٣ شخصاً.

لقد ذكرتُ ان القمع والعمليات المُقَنَنة المتسارعة ضد الأكراد غداة الانقلاب العسكري في ١٢ ستيمبر ١٩٨٠، كان نقطة انطلاق العمليات المُسلحة التي قام بها PKK ضد الدولة في ١٩٨٤. فقد تنامى وبقوة ذلك الاستياء وتلك المرارة التي ملأت قلوب الأكراد قبل ١٩٨٠، نتيجة أعمال القمع بعد الانقلاب، لدرجة أصبح التحرك المسلح ضرورة لمضاعفة قوة الحركة. مع حلول عام الفين، وكان عدد القتلى الذين وقعوا صرعى الحرب بين الدولة وPKK، مابين ثلاثين الفاً أو خمسة وثلاثين الف شخص. ولكن الارقام يمكن ان تكون أكثر . وفي حوار أجراه الصحفي المعروف آرتوغرول مافي‌أوغلو من *الراديكال* الجريدة الرصينة؛ في الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠١٠ مع مراد قريلان، أحد كبار قادة PKK؛ صرح فيه انه استناداً للأرقام التي أعلنها رئيس أركان الجيش وقيادة أركان الجندرمة والشرطة الوطنية في أول عملية مسلحة في أغسطس ١٩٨٤ حتى مارس ٢٠٠٩، وقع نحو ٥٦٨٧ شخصاً صرعى، يمكن أن يكون البعض منهم أكراداً، ولكن معظم القتلى كانوا من الأتراك. ووصل عدد قتلى جهاز الأمن، بما فيهم أعضاء من القوات المسلحة، إلى نحو ٦٦٥٤ فرداً، في حين ان قتلى حزب PKK بلغوا ٢٩٦٣٩ شخصاً. ومصدر آخر قدّر العدد، وهو ان سبعة عشر الفاً

---

[٦] *المصدر السابق نفسه.*

[٧] *المصدر السابق نفسه.*

من بينهم إغتالهم قتلة مجهولون.[٨] وتشير تلك الأرقام إلى انّ مُجمل من قُتل بهذا الشكل أو ذاك نتيجة تلك الحرب مابين ١٩٨٤-٢٠٠٩، وصل إلى أكثر من ٥٣٠٠٠ شخص. وقدّروا انه قد تمّ إغتيال ٢٥٠٠ شخص، معظمهم من الأكراد. وكذلك، قام PKK بقتل الأتراك بلا رحمة، لاسيّما أولئك المعلمين الشباب الذين تمّ إرسالهم للتدريس في المناطق الكُردية. وكانت تلك الإغتيالات التي قام بها PKK، رسالةً إلى المسؤولين توضّح أنهم لايريدون مُعلمين يرسلهم الظالمون لتعليم اللغة التركية للأطفال الأكراد.

وتمّ إجلاء مليوني كُردي من أراضيهم ومنازلهم، وهرب الكثيرون وهاجروا إلى المدن الكبيرة في الشرق وجنوب الشرق [تركيا]. وتسببت تلك الهجرة إلى مدن غرب تركيا، في زيادة الإحتكاك بسبب الخلافات في وُجهات النظر، وعَمَّقت العداوة بين الأتراك و الأكراد. ولأول مرة في حياتهم يحتك الكثيرون من الأتراك في غرب البلاد وجنوبها بأعداد كبيرة من الأكراد في أوساطهم. وبرَزَت الاختلافات الحادة في مستويات المعيشة فيما بينهم، وتصاعدت التوترات بين الشعبين. وبكل الطرق والوسائل التي إستخدمها قوات الجيش التركي، أصبحت تلك العملية اكبر عملية تنقية عرقية فظة وعنيفة لِتغريب الأكراد. وتم حرق غابات كثيفة للكشف عن أعضاء PKK أو أولئك الذين يساندونهم، كما كان يعتقد الجيش. وتمّ إبعاد المزارعين والرعاة وأسرهم وغيرهم من الأبرياء قسراً عن بيوتهم ومنطقتهم مجبرين، وتمّ قتل الكثير من حيوانات المنطقة، هادفين بذلك إجبار سكان المنطقة على عدم تأييد PKK، وطلبوا منهم ان يكونوا مُخْبِرين أو ينخرطوا في صفوف حُرّاس القرى، وهي ميليشيا مؤيدة للحكومة التي أنشأتها لمحاربة PKK. وعارض كثيرون من الأكراد PKK وتكتيكاته، كما انضم عشرات الآلاف منهم لصفوف حُرّاس القرى. ومع حلول ٢٠١٠ مازال هناك سبعون الفاً

---

[٨] *الطرف*، ٢٩ اكتوبر ٢٠١٠.

من حراس القرى. وبذلك إندلعت حرب داخلية فيما بين الأكراد منذ ١٩٨٥ فما فوق، وفي مُوازاةٍ للحرب بين الدولة و PKK.

نظام حُرَّاس القرى والانتهاكات:

سزگين تانريكولو، وأحد مِنْ أوائل المحامين الذين ترافعوا في آلاف القضايا الكُردية، ولعدة سنوات ظل رئيساً لإتحاد المحامين في دياربكر، حيث غادر منصبه في عام ٢٠٠٩. ويعني ذلك، انه كان في موقع جيد لمعرفة حقيقة نتائج التمييز والتَنْقية العِرقية التي بدأت في أواسط الثمانينات وظلت حتى عام ٢٠٠٠. والسبب الرئيس لإذعان الحزب الديمقراطي الإجتماعي لمطلب الأكراد في الحكم الذاتي في جنوب شرق تركيا في عام ٢٠٠٨؛ كان ذلك التمييز والتنقية العِرقية. وقد إرتفع سطح المطالب الكُردية باستمرار بعد تلك المدة وحتى عام ٢٠١٠؛ وأصبح الحكم الذاتي أهم أسباب التفرقة بين الشعبين، بين الأكراد والدولة.

ويتضمن نظام حراس القرى الأكراد الذين يحاربون في صفوف الحكومة ضد حزب العمال الكُردستاني PKK. وتغير ذلك النظام ليصبح مع عام ١٩٨٥ قانوناً يُسمى نظام حراس القوى المؤقت VGS. وبعد ان تَغَيَّر، لم يعد يوجد أي شيء مؤقت حوله، بل بدأ تنفيذ قانون حراس القرى في شرق تركيا وجنوبها نتيجة لصدور قرار حكومي في ٢٧ يونيو ١٩٨٥.[٩]

وفي اكتوبر ٢٠٠٩، تم تطبيق القانون في ٢٢ محافظة وِفْقاً للتوزيع التالي لحراس القرى: لقد كان المجموع الكلي ٥٨٥١١ فرداً، منهم ٥٢٧٤ في دياربكر،

---

[٩] سزگين تانريكولو، الانفتاح الديمقراطي: القانون والعدالة في القضية الكُردية، Gancel Hukuk جريدة *القانون المعاصرة*، اكتوبر ٢٠٠٩. ان جميع الحسابات والاشارات ترتكز على هذه المقالة.

و٦٨٣٥ في شرناخ، و ٢٩٤٣ في باتمان، و٢٥٣٣ في بينگول، و٣٣٦٠ في ماردين، و١٩١٨ في موش، و٤٦٨٠ في سيرت، و٧٣٦٥ في وان، و٧٦٤٣ في هكاري، و٣٦٠ في تونجلي، و١٥١٠في اديمان، ١٨٨١ في اگري، و٩٦ في اردهان، و٢١١٥ في ايلازج، و٥٦٥ في غازي عينتاب، و٣٧٤ في إغدير، و٢٢٦٧ في كهرمان ماراس، و٥٧٨ في قارص، و٣٤ في كيليس، و١٣٩٢ في ملاطية، و٩٦٦ في شانلي‌اورفا. ومع حلول العشرين من مارس، وصل عدد حُرّاس القرى إلى ٧١٩٠٧ أفراد. ويشير تانريكولو إلى التقرير الخاص حول انتهاك حقوق الانسان، الذي قام به حُراس القرى أثناء يناير ١٩٩٩ وحتى مارس ٢٠٠٩. وقد وضّحَّ انه قد وقع ١٦١٣ انتهاكاً لحقوق الإنسان في أثناء عمليات التهجير في القُرى واثناعشر غارة إزعاج وإغتصاب، و٢٢ حالة خطف، وأربعة وتسعون ومائتا هجوم مسلح، ووثلاثة وثمانون ومئة إغتيال، وتسعةوخمسون ومائتا حالات سبّ وعدوان، وإختفاء شخصين، و٥٠ حالة إعدام، و٧٠ ابتزاز و٦٥٢ حالة تعذيب وسوء معاملة، و٥٩ حالة القاء في السجن [يعني ذلك قيام حراس القرى باقتياد الناس إلى الشرطة]،[١٠] و٩ حوادث إنتحار و١٧ حالة حرق غابات. ويجب ان نُذكر ان تلك إحصائيات عشر سنوات فقط، ويمكن لأى شخص أن يتصور حجم الدمار والخراب والرعب الذي أحدثه حُرّاس القرى برعاية القوات المسلحة ووكالات الإستخبارات والشرطة الوطنية خلال سنوات النّزاع الاربع عشرة. وان مايجب التأكيد عليه الأبعاد الواسعة للحرب الدائرة بين الأكراد، يعني بين PKK وحراس القُرى، خلال ست وعشرين سنة (منذ عام ١٩٨٤) منْ سنوات النّزاع والعداوة والكراهية التي تولّدت فيما بين الأكراد أنفسهم. وقد حدثت مذابح مثل التي ذكرها في بعض القُرى.[١١]

---

[١٠] *المصدر السابق نفسه*.

[١١] *المصدر السابق نفسه*، الحاشية ٨.

مِلْكيات الإقامة المُستَقِرة:

إن أحدى أهم قضايا الخلاف الرئيسة بين الأكراد والأتراك، هي قضية التعويضات عن جميع الخسائر المادية والمعنوية، التي نتجت عن عمليات التطهير العِرقي في الاراضي الكُردية، كما في القرى الكبيرة والصغيرة والمزارع. ويعتقد تانريكولو انه قد تم التطهير بعملية التهجير من منطقة تبلغ مساحتها في مجملها عشرات آلاف الهكتارات أي مايساوي ٣٤٢٤ أكر.* ووافقت تركيا فقط على دفع تعويضات على أساس توقيعها على بيان برنامج وطني لقبول مطالب الإتحاد الاوربي في مارس ٢٠٠١. وبعبارة اخرى، ان السبب المحرك للتوقيع على مثل ذلك الإتفاق، هو الاستجابة لتلبية مطالب الإتحاد الاوربي قبل قبولها الجِدّي عُضواً كامل الأهلية. ووافق البرلماني التركي على قانون تعويض مثل هذا، يُسمى قانون تعويض الخسائر الناتجة عن الإرهاب والكفاح ضد الإرهاب، الصادر في ٢٧ يوليه ٢٠٠٤.

وقد إمتد العمل به حتى الأول من مارس ٢٠٠٧، وبناء عليه أصبح غير فاعل ومعطل. ولم يطبق أبداً على الطلبات المقدَّمة خلال تلك المدة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩. وهكذا يمكن تفنيد قضايا ملكية الارض والمساكن والآلات والأدوات وغيرها من المِلكيات المنقولة للمُهَجَّرين وفي جميع الأحوال. وفي أواخر السنوات الالفين، شجعت الحكومة التركية بعض المهجرين للعودة إلى مناطقهم الأصلية وأملاكهم، ولم يعد منهم إلى منطقته الاّ القليل فقط.[١٢] ويُعَدُّ ذلك إنقلاباً رافضاً للعودة إلى المزارع والمنازل، حيث إكتشفوا ان حراس القرى قد إستولوا عليها بموافقة الجيش والدولة، وقد حدث ذلك

---

* الآكر: كل هكتار يحوي ٢٧٤١ أكر وهو الفدان الانجليزي الذي تبلغ مساحته ٤٠٠٠ متر مربع. [المترجمة]

[١٢] لا اعرف اعداد المهجرين الذين عادوا إلى اراضي موطنهم الاصلي.

إلى أقصى مداه، وأدى إلى زيادة كمّ العداوة ضد الدولة، والجيش، والجندرمة والمخابرات والشرطة الوطنية. وزاد ذلك في تعثر قيام إجراءات مواجهة جدية لمشاكل PKK والأحزاب السياسية الكُردية، والمنظمات، والمنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص شركات وإتحادات رجال الأعمال والإقتصاديين في دياربكر وغيرها من المدن صغيرها وكبيرها في جنوب شرق. وإلى جانب التوترات الحادة القائمة سلفاً والنزاع المسلح، أضيفت تقارير في عام ٢٠٠٧ حول وجود منظمة سرية مُسَلّحَة تدعى أرگنكون، اقترفت العديد من جرائم العنف بكل أشكاله، ومنها جرائم الذبح والإغتيالات وإلقاء الناس موتى أو أحياء في آبار الحامض.

أرگنكون والأكراد:

من المهم جداً الإشارة إلى مؤامرة أرگنكون التي لم تكن موجهة فقط ضد الأكراد، رغم ان معظم جرائمها قد تمّ إقترافها في جنوب تركيا. وهناك أهداف أخرى لعملياتها،[١٣] كالحركات الدينية في تركيا وفي غيرها من الأماكن؛ التي قادها فتح الله گولن مع أعضاء أرگنكون، حيث كان يُعْتقد ان تلك الحركات تهدد الطبيعة العلمانية لتركيا وقد أيدوها بكل قوة. وكانوا يظنّون كذلك ان حِزب العدالة والتنمية كان يؤيد حركة گولن وتوسيع أسْلَمة المجتمع. والكثير مِنَ الناس الذين أيّدوا حركة فتح الله گولن، هم من مؤيدي حزب العدالة والتنمية، مادام كليهما أكدا على ان الدين والتحديث شأنان

---

[١٣] لقد إستخدمتُ طريقاً من تلك النقطة ابتداءً فقط وحتى نهاية بحثي هذا انطلاقاً من كتابي: دم، ومُعْتقدات، وأصوات إنتخابية: التعامل مع القومية الكُردية في تركيا ٢٠٠٧-٢٠٠٩؛ كوستا ميزا، CA: منشورات مازدا، ٢٠٠٩. علماً ان المادة التي إستخدمتها وإستندت اليها في كتابي هذا متفرقة بين اوراق كتابي وليست مُرَكزةً نَصّياً في وحدة واحدة نصية ومعرضة للجدل في الكتاب.

مُنْسجمان ويعملان على زيادة حيوية المجتمع.

ودَخَلَتْ أخْبار أرگنكون الادراك العام في عام ١٩٩٧؛ مع ان المثقفين والصحفيين منْ بين الآخرين، وكانوا يعلمون بوجودها ماقبل ١٩٩٧. ولكن إهتمامي في كتابي هذا ينصُّب على التطورات منذ عام ١٩٩٧ فما فوق. وكلمة ارگنكون هي أسم واد في جبال التأي في وسط آسيا، حيث أصول الشعوب التركية التي أقامت ممالكها الاولى.[١٤] انها منجزاتهم في العصور الوسطى، في القرنين السادس والسابع عشر، إذ يعدَّها القوميون الأتراك قروناً مجيدة، تساهم في تثبيت الشعور القوي بالهوية بين جميع شعوب تركيا. علماً ان سقوط الأمبراطورية العثمانية ونضالات الجمهورية التركية الجديدة بعد عام ١٩٢٣ سبب في خلق الحاجة لظهور قومية قوية، وساهم تاريخ وأساطير الشعوب التركية في العصور الوسطى، في إذكاء القومية التركية المعاصرة وفي تغذية هوية إثْنِية قوية لامتناهية الأبعاد.

وكما ناقشت ذلك أعلاه، فإن الأحادية الأبعاد تلك كانت من الأسباب الرئيسة لإذكاء الإختلافات والخلافات بين الأكراد و الأتراك بعد ١٩٢٣. وإستناداً على أسطورة وادي أرگنكون، حيث قادته ذئبة تُدعى: آسينا Asena[15] عبر متاهات ممرات الجبال. و أصبح إسم آسينا إسماً تتسمى به النساء اليوم في تركيا. والذئاب الرمادية، وكان تسمية تُطلق على جماعات الجناح اليميني بقيادة

---

[١٤] لاتوجد كتب كثيرة باللغة الإنگليزية حول تأريخ ارگنكون، ولكن توجد العديد من الكتب حول ذلك الموضوع باللغة التُركية. فهو موضوع ساخن جداً مع مؤامرة ارگنكون. وقد ألَّف الصحافي الانكليزي جاريث جنكنز، الذي أقام طويلاً في تركيا؛ الف كتاباً صغيراً حول المؤامرة بعنوان: [مابين الحقيقة والخيال: التحقيقات في ارگنكون تركيا، واشنطن DC: معهد آسيا الوسطى القوقازي، برنامج *تأريخ طريق الحرير*، يوليه ٢٠٠٩] وجنگيز، انتقد وكتب نقداً كبيراً لعدالة التحقيقات.

[15] *المصدر السابق نفسه*.

أرسلان توركش السياسي المعروف منذ عام ١٩٦٠ فما فوق. وتشبه إسطورة أرگنكون كثيراً الأسطورة حول أصول الشعب الروماني.

وكان أول إهتمام إعلامي بأخبار أرگنكون في بدايات شهر يونيه، عندما عثرت الشرطة على مخزن للبنادق والمتفجرات و.. الخ، قد تمَّ تأكيد عائديته. ويقع المخزن جنوب مدينة أكواخ عمرانية المنهكة في أسطنبول. وقدَّم التحقيق المبدئي مايكفي مِنْ حقائق للشرطة للقيام بإعتقالات أخرى جديدة في العشرين والسابع والعشرين من يونيه. وإستناداً إلى جاريث جنكنز، فإن جميع منْ ألقي القبض عليهم في تلك الإغارات من قبل القوميين الأتراك، كان مُعظمهم من أعضاء الجناح اليميني في إتحادات المحاربين القدماء.

وزادت بعد ذلك عمليات القاء القبض في الشهور التالية التي بَيَّنت للمسؤولين القائمين على التحقيق ان هؤلاء الأفراد تربطهم علاقات وروابط معينة. وإزداد إهتمام المسؤولين عندما إستعادوا بعض الاسلحة في أثناء غاراتهم، وظهر أنها تشبه تلك التي تمَّ إستخدامها في الهجوم الذي تم في الخامس من مايو من الجناح اليميني في الجمهورية المؤيد للجيش والمُناهض لحزب العدالة والتنمية.

ويبدو ان ذلك يشير إلى ان المتفجرات والاسلحة التي كشفوا عنها، تَعُود إلى بعض أعضاء الجناح اليميني أو للجماعات الماركسية أو لحزب العمال الكُردستاني PKK. واقنعت تلك الإكتشافات الشرطة بأن الموقوفين في سلسلة غارات قامت بها؛ كانوا أيضاً مسؤولين عن عدد من الإغتيالات والقتل والخطف، والذي وقع في السنوات العشر الماضية.

ومع تراكم الادلة والحقائق التي جمعها المحققون والشرطة، إعتقدوا انهم يمتلكون الأدلة الكافية للقيام بغارات جديدة. ففي ٢١ يناير القت الشرطة القبض على سبعة وعشرين شخصاً آخرين. وطالت الإعتقالات أشخاصاً مهمين ومعروفين جيداً للناس. ومن بين المقبوض عليهم العميد ولي كوچوك من

متقاعدي الجندرمة، الذي كان، كما ظهر مؤخراً، أحد مؤسسي الوحدات السِرّية في الجندرمة المرموقين (مخابرات الجندرمة والنضال ضد الارهاب JITEM)، إذْ تم تنظيمها لذبح الأكراد والتسبب في الدمار و تأجيج الحرب بين الدولة وبين PKK. وتم القاء القبض كذلك على العقيد المتقاعد فكري قَرەداغي، مؤسس *رابطة القوى الوطنية*، والذي اتبع سياسة قومية تركية واضحة.[١٦] واشارت عملية القبض على هاتين الشخصيتين المرموقتين ذواتي المستوى الرفيع، إلى وجود مسؤولين آخرين متورطين مع منظمة ارگنكون.

وبالتأكيد، كان يوجد منهم الكثيرون. وفي الحادي والعشرين مِنْ مارس قامت الشرطة بإغارات على عشرين منطقة، وحتى على المنازل الخاصة. وتمَّ القاء القبض على كمال عَلَمْدار أوغلو، رئيس جامعة اسطنبول سابقاً، وجاء ذلك ليدلل على تورط جامعيين آخرين. وتمَّ كذلك القاء القبض على دوغو پرينچك أحد رؤساء حزب العمال اليساري ISCi Partisi، الذي صبح قومياً متطرفاً. ولكن عملية القاء القبض على إلهام سلجوق ذي الثلاثة والثمانين عاماً الذي ظلّ طويلاً رئيساً لجريدة الجمهورية؛ قد تمت في الساعة الرابعة والنصف صباحاً، وقد أثارت عاصفة من الإحتجاجات بين صفوف اليمين والصحافة الرئيسة، على الرغم من انه تم الإفراج عنه بعد إستكمال التحقيقات.

وتوفي سلجوق بعد ذلك لأسباب اخرى، وتواصلت التوقيفات. ففي الاول من يوليه تمَّ القاء القبض على وأحد وعشرين شخصاً في ثلاث مدن وفي غارات متزامنه. ومن أهم المقبوض عليهم شَنَر اروِيگور، رئيس سابق للجندرمة والرئيس الحالي لمؤسسة *فَكر اتاتورك*، وهي منظمة يمينية قومية. وتمَّ القاء القبض كذلك على أشخاص آخرين من ذوي المناصب العليا في الصحافة وفي عالم الاعمال.[١٧]

---

[١٦] *المصدر السابق نفسه*.

[١٧] انظر: *المصدر السابق نفسه*، للحصول على أسماء اخرى.

وحتى مع تواصل التوقيفات، وبدء المحاكمات، تمّ القاء القبض على مشتبه بهم آخرين. وفي السابع من يناير ٢٠٠٩ تم القاء القبض على ثلاثة وثلاثين شخصاً آخرين. ومن بين الموقوفين ظهر الجنرال تونجر كلنج Tuncer Kilinc، السكرتير السابق لمجلس الأمن الوطني، والجنرال كمال يافوز، قائد سابق للجيش الثاني؛ والأهم على وجه الخصوص ابراهيم شاهين الرئيس السابق لقسم العمليات الخاصة التابع لوزارة الداخلية، والمسؤول عن الكثير من عمليات الإبادة الموجهة ضد الأكراد. وأستمرت التوقيفات حتى نهايات ٢٠١٠ ومع بدء المحاكمات. كما ذكرنا اعلاه، كان كاريث جنكنز من أشهر من إنتقد المحاكمات من غير الأتراك، حيث ذكر كماً من الاسانيد الدامغة للعديد من التُهم التي تقدَّمها النيابة العامة. وكان يعتقد كذلك ان ذلك التوتر وتلك المحاكمات يهدفان إلى التقليل من أثر الجيش في سياسات البلاد من قبل الجيش ذاته. ونقد جاريث جنكنز ذاك حقيقة لاريب فيها. ولكن أكبر عدد من الأدلة على الجرائم والاغتيالات والخطف والنهب وسرقة البنوك، والابتزاز والاغتصاب كان أكبر وأوسع إنتشار لعمليات أرگنكون، بمعرفة ومعاونة ومساهمة الجيش والجندرمة والمخابرات. وان أوسع عمليات أرگنكون الاجرامية كانت موجهةً ضد الأكراد.

دو افع أعضاء أرگنكون المتآمرين:

قدَّم إحسان داغي، الاستاذ ورئيس تحرير جريدة *داخل تركيا* ذات المكانة والاطلاع الواسع؛ أحد أهم التحليلات لدوافع المتآمرين. فقد ظنّ هؤلاء المتآمرون ان بقاء تركيا، وسلامة أراضيها ونظامها كان على الحافة، مادامت انها محاطة بالأعداء الأجانب الذين يديرون الإقتصاد التركي والسياسات التركية. ويهدف أعداء تركيا إلى تحطيم إستقلالها ودفع البلاد إلى الإستسلام للقوى الخارجية التي تُساند الجماعات المعادية للقومية ومنها الأكراد، والعلويون والليبراليون. ولايتصرف الأعداء الخارجيون وحدهم، بل لديهم المتعاونون في

الداخل الذين يصممون على اضعاف الدولة التركية ومن بينهم الجماعات الانفصالية التي تعمل على تقسيم تركيا. وقد كانوا يعتقدون انَّ الحزب السياسي في الحكومة، والقضاء وحزب العدالة والتنمية؛ أدوات في أيدي العدو.

وفي الحقيقة، كانوا يعتقدون ان حزب العدالة والتنمية جزءٌ من مشروع الإسلام المعتدل الأمريكي، وان الولايات المتحدة قد جاءت به إلى سدة الحكم. وذلك لتأييد حربها في العراق وتنفيذ مبادرتها إلى إنشاء الشرق الاوسط الكبير.[١٨]

وكان هناك المزيد أو أكثر ، يقول داغي، عن مخاوف أركنكون من خلق دولة كُردية مُستقلة في العراق. وكان عملاء ارگنكون يظنون ان الاصلاحات السياسية بإسم الدمقرطة، ماهي الاّ مؤامرات يقودها الإتحاد الاوربي لإضعاف الدولة الوطنية التركية، وتكبيل قدرة تركيا في حربها ضد حزب العمال الكُردستاني PKK غير المشروع، وكذلك لإضعاف نظامها العلماني. بل ذهبوا بعيداً في تقديرهم، بالقول إنَّ تركيا واقعة تحت إحتلال القوى الأجنبية ومصالحها. وتمَّ بيع الأموال المنقولة الثمينة التركية للرأسماليين الأجانب الذين يُسيطرون على بورصة أسطنبول وعلى حساب المصالح التركية. علماً ان المجتمع المدني التركي الذي تموله الولايات المتحدة، قد أصبح امتداداً لشبكة *سوروس** الذي يتآمر ضد القوى المساندة للإستقلال القومي.[١٩]

وقد قدَّمت التوقيفات والسجن، وإقتحام منازل شخصيات ذات مناصب رفيعة وتفتيشها ممن كان يُشْتبَه انه من أعضاء ارگنكون، أو من

---

[١٨] *الزمان اليوم*، ١٢ يناير ٢٠٠٨.

* *Soros Network*، شبكة جورج سوروس التي تموّل منظمات المجتمع المدني في العالم اجمع. [المترجمة]

[١٩] *المصدر السابق نفسه*. وللمزيد من المعلومات حول الموضوع راجع كتابي: دم وعقائد واصوات انتخاب.. الصفحة من ١٢٦-٧.

المتعاونين معها، لدورهم الكبير في العمليات السرّية وغيرها ضد PKK وضد مختلف الأحزاب والتجمعات الكُردية وضد العديدين من القوميين الأكراد؛ فرصة ثمينة للحزب الديمقراطي الأجتماعي، لكي يبرهن على ان حزب العدالة والتنمية وطلائعه كانوا يعرفون بتلك الفعاليات، وبالتأكيد بعد نوفمبر ٢٠٠٢. وبعد وصولهم إلى لسلطة، فالجيش والمخابرات كانوا معنيين بالتأكيد بالتعاون أو متورطين في الفعاليات والعمليات التي يقوم بها مختلف المنظمات السرية والوحدات الخاصة التي كانت مُوجَّهة لمحاربة PKK وغيره من المنظمات والمجموعات القومية الكُردية. اما الهدف الرئيس لفعاليات ارگنكون ، فقد كان الأكراد.

أرگنكون، الأكراد والقومية الصاعدة:

عندما قررت المحكمة الدستورية غلق قضية حزب العدالة والتنمية في ٣٠ يوليه ٢٠٠٨ بهامش ضيق، تصور الأكراد -في الأقل- أن القضاة قد إهتموا جيداً بالدلائل المُتوفرة حول القضية. وظنوا أيضاً ان قضاة المحكمة سيتخذون موقفاً مبنياً على الإعتبارات نفسها، بخصوص التهم المُوجهة ضد ارگنكون والمحاكمات الدائرة. ولكن تلك لم تكن المشكلة، في الوقت الذي تمَّ فيه القاء القبض على الكثيرين من المشبوهين وتوقيفهم والقائهم في السجون. ولم يكن هناك -مع ذلك- سوى القليل من القناعات مع نهايات ٢٠١٠. ويؤيد ذلك واحداً من التحفظات التي أعلن عنها گاريث جنكنز Gareth Jenkins تجاه التصرف الحذر الذي قام به حزب العدالة والتنمية ربما لتفادي غلق آخر للقضية، إلى جانب انه في حاجة للتعاون مع الجيش في الحرب ضدّ PKK. وكذلك فأن حزب العدالة والتنمية، وحتى حلول الإنتخابات المحلية في ٢٩ مارس ٢٠٠٩، قد تعاون في الأقل مع الجيش ومع حلفاء أرگنكون في حربهم ضدّ الأكراد.

وصرح تـُرك، رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، مؤكداً «ان تلك التهم كانت إختباراً مُلزماً للحزب الديمقراطي الاجتماعي. واذا ما لم تتوجه التهم عبر شرق الفرات (حيث المناطق المزدحمة الكثيفة السكان بالأكراد)، فلن يتم آنذاك إيجاد أي حل للقضية الكُردية.»

واستطرد يقول: «لقد تمت التضحية بمائة وسبعين من أصدقائي في جرائم لم يتم حلها بعد. ونحن أعضاء الحزب الديمقراطي الإجتماعي نشعر ان أرگنكون مشكلة مهمة جداً لمستقبل تركيا ومن أجل الشفافية في السياسة. وأعتقد انه اذا ما تم توضيح والكشف عن جميع أبعاد أرگنكون، فسوف تفهم الشعوب التركية والكُردية إحداهما الآخر وبشكل أفضل. ولكن من المهم التأكيد على ان جهود أرگنكون تهدف إلى إبقاء الشعبين الكُردي والتركي في نزاع مستمر.»[٢٠]

وصرح رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي مؤكداً «ان الاساس في إنطلاق مؤامرة أرگنكون كان القضية الكُردية، ولأن ظهور بداية وجود منظمة أرگنكون وتصاعد قوتها كان في المنطقة الكُردية. علماً ان العمليات التي نفذوها في المناطق الكُردية، قد زادت من قوتهم وجعلت منهم منظمة قوية جداً. لقد نشطوا في بيئة مواتية في تلك المنطقة. وفي نهاية الأمر كانوا يهدفون إلى الإستيلاء على السلطة. ويجب الاّ تخرج أرگنكون بريئة من الجرائم التي إقترفتها في المنطقة الكُردية. ويجب الإعلان عن عرض جميع أبعاد نشاطات تلك المنظمة وجميع فعالياتها. نحن نطالب بالقصاص من قتلة: محمد سنجار وموسى عنتر و رجال الأعمال الأكراد.[٢١] وفي التسعينات

---

[٢٠] *حريت*، ٢٥ اغسطس ٢٠٠٨.

[٢١] *المصدر السابق*. كان موسى عنتر مُثَقفاً كُردياً معروفاً، وكاتباً، وناشطاً سياسياً. وقد

تم القاء خمسة أشخاص في السجن برعاية والي المقاطعة والقائد العسكري. وفي الليلة نفسها، تمَّ إخراجهم من السجن وتنفيذ حكم الاعدام بهم على شواطيء نهر مراد. واذا لم يتم الكشف عن عرض تلك الجرائم، فلن يكون هناك حلاً لقضية أرگنكون.»[٢٢]

وصرحت أمينه آينا، شريكة أحمد تُرك في رئاسة الحزب الديمقراطي الاجتماعي، قائلة: "لايهم كثيراً إدعاءات حزب العدالة والتنمية بإظهار ان منظمة أرگنكون ومؤامراتها كانت موجهة ضده، فحقيقة الأمر ان تلك العملية قد تمت بمعرفة وبتأييد القيادة العامة. وان عمليات أرگنكون كانت مجرد تطهير عرقي للمنطقة، تقوم به القوى السياسية في تلك البلاد. وموقفنا واضح. ومهما كانت مزاعم قضية أرگنكون المعروفة للجميع؛ فان سياسيو الكرد ومثقفيهم يدركون ان المسائل ليست هي كما تظهر للعيان، وسوف يتناولون قضية أرگنكون بالتحليل ويتصرفون بعد ذلك.[٢٣]

مرة أخرى أعود لآينا، فقد أدلت بأفضل تصريح مدرك وأفضل تحليل دقيق لذلك التعاون بين حزب العدالة والتنمية والجيش والمخابرات والشرطة الوطنية... الخ. فقد صرَّحت بوضوح وحزم ان السياسيين الأكراد وحتى المنخرطين من صفوفهم مع حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري CHP، وحزب الحركة القومية MHP وحزب الحركة القومية، وهو جناح يميني وحزب قومي متطرف، وغيرها من الأحزاب السياسية؛ صرحت بضرورة ان

تمَّ اغتياله في سبتمبر ١٩٩٢ في عمليات ارگنكون احتمالاً. ومحمد سنجار، عضو الحزب الديمقراطي الاجتماعي، تم اغتياله كذلك في ٤ سبتمبر ١٩٩٣ أثناء حضوره إجتماعاً سياسياً في مدينة باتمان في جنوب شرق البلاد.

[٢٢] *المصدر السابق نفسه.*

[٢٣] *المصدر السابق نفسه.*

يعترف هؤلاء أن قمع القومية الكُردية كان هدفاً رئيساً لارگنكون وعملياتها، والتي تم تنفيذها بمساندة الجيش وبمعرفة حزب العدالة والتنمية، بعد ان وصل إلى السلطة في نوفمبر ٢٠٠٢. وأشارت آينا كذلك إلى مساندة الولايات المتحدة واوربا لعمليات أرگنكون، لكي تقوي مركز تركيا في مواجهة ايران وفي الشرق الاوسط. وسيكون لذلك بعض الصحة وخاصة ان امريكا واسرائيل كانوا يهددون دائماً بالهجوم على ايران في ٢٠٠٧، وهذه التهديدات استمرت حتى عام ٢٠١٠. وتواصل آينا لتقول: «ان نتيجة كل ذلك أصبح واضحاً، انه ستكون هناك مساومات بخصوص الأكراد وسياسات جديدة واتفاقيات يهتمون بإنجازها.»[٢٤]

واقتنعت آينا أيضاً ان الإجراءات التي قامت بها الدولة ضد ارگنكون، قد أدّت إلى القيام بالعديد من الاتهامات والتوقيفات، التي تمت بموافقة ومعرفة قيادة الجيش العامة وكذلك بموافقة حزب العدالة والتنمية. وأكدت على ان حزب العدالة والتنمية ما كان ليقوم بالتحقيقات، بدون موافقة ومباركة القيادة العامة. وعندما قاموا بسجن أعضاء أرگنكون المنتمين لجناح معين داخل المؤسسة العسكرية، فإنهم كانوا يحاولون إستبعاد جميع الظواهر غير اللائقة والموقف غير السليم المتحرر تجاه الدولة، للدلالة على ان الدولة قد خضعت لتأثير إعادة تنظيم العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والجيش وتوثيق التعاون بينهما وبين حكومة إقليم كُردستان.[٢٥] ويبدو ان آينا كانت تشير إلى إحتياج الجيش وحزب العدالة والتنمية إلى التخلص من عمليات ارگنكون للتفرغ بعد ذلك للحرب ضد حزب العمال الكُردستاني PKK وضد جميع الحركات القومية الكُردية وبشكل أكثر فعالية. وربما قد ظنّوا أيضاً أن القضاء على عمليات ارگنكون

---

[٢٤] *المصدر السابق نفسه*.

[٢٥] *الزمان اليوم*، ٩ يوليه ٢٠٠٨.

سوف تهيء الفرصة المواتية للتفاوض مع الحزب الديمقراطي الإجتماعي وغيره من المنظمات غير الحكومية والبورجوازية الكُردية في جنوب شرق البلاد ومن دياربكر، وذلك بالسماح بإستخدام أكثر للبث الاذاعي المُتَلْفز المحدود في راديو وتلفزيون تركيا.

وقد لقيت تحليلات آينا لسياسات الجيش وحزب العدالة والتنمية توافقا وقبولاً. وخلال النصف الاول من يناير، أشار رئيس الوزراء أردوغان، وايلكر باشبوغ رئيس الأركان إلى ان التوقيفات، وخاصة تلك التي طالت نشطاء ومتقاعدي رجال الجيش والجندرمة والشرطة، قد حدثت لأنهم تجاوزوا الحدّ في تصرفاتهم.[٢٦] وفي أثناء ذلك، تم الكشف عن مخططات أرگنكون للقيام بمختلف الأعمال تحت مسميات مختلفة. ومن المسميات الفتاة الشقراء، وضوء القمر، والقفازات، والوميض الفوسفوري، والمِطرقة الحديدية والقفص؛ وكلها تهدف إلى إسقاط الحكومة ونشر الفوضى في البلاد، والقيام بإغتيالات لشخصيات مُختارة من غير المسلمين، مثل إغتيال الناشط الأرمني، هرانت دنك رئيس تحرير جريدة آغوص، وذلك أثناء إحدى عمليات أرگنكون في ١٩ يناير ٢٠٠٧، وكذلك إغتيال رجال الدين المسيحيين والمُبْشرين. ومن تلك المؤامرات، التوجه إلى إغتيال القوميين الأكراد. وبدت عدم قدرة النُظم القضائية –حتى مع بدايات نوفمبر ٢٠١٠، لتقرير أية محكمة تتمتع بإختصاصات السلطة القضائية تتولى محاكمة أهم المتهمين المخططين للإنقلاب، من أمثال: ايتاچ يالمان، قائد قوات الجيش السابق واوزدن اورنك، قائد القوات البحرية السابق وابراهيم فرتنا، قائد القوة الجوية السابق. وهذا ما يوحي بمخاوف الأكراد من عدم مقاضاة المتآمرين أو عدم توجيه أية تهم لهم؛ أو

---

[٢٦] مع حلول يناير ٢٠٠٩ قام المحققون والشرطة بعْشر موجات جديدة من الاعتقالات والسجن للمتهمين بعضوية ارگنكون أو متورطين في عملياتها.

الحكم عليهم بالسجن المؤبد مثلاً، أو حتى توجيه اللوم لهم؛ وبأنهم كانوا على حق في مخاوفهم.[٢٧] وتأكد ذلك في ٢٧ اكتوبر عندما تم رفض القضية وإغلاقها وأعلن ذلك النائب العام في اسطنبول، مُوضِحاً ان السبب هو عدم كفاية الادلة. وكان حبسهم إحتياطياً وإحالتهم إلى دائرة الإدعاء العام في أنقرة بحجة انهم أكثر أحقية وأكثر خبرة للنظر في تلك القضية. ومع نهايات سنة ٢٠١٠، تكون قد إنقضت سبع سنوات تقريباً منذ محاولات الانقلاب، والتي يبدو ان القادة الثلاث كانوا متورطين فيه. وبالمثل، يبدو ان مكتب إدعاء أسطنبول سيغلق القضية بدوره لعدم كفاية الأدلة.[٢٨]

فظائع أخرى كثيرة

تقدَّمها أرگنكون ضد الأكراد

كان رد فعل السياسيين الأتراك، وخاصة الفريق البرلماني التابع للحزب الديمقراطي الاجتماعي، على تصريحات أردوغان وباشبوغ؛ لاذعاً جارحاً. وكان غضب أحمد تُرك عارماً، خاصة ضد الإكتشافات الأخيرة التي وضحت ان أرگنكون كانت قد دَفَنَت كمياتٍ من الأسلحة في العديد من مناطق تركيا، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الكُردية أولاً. وقد كان تُرك في منتهى الصلابة عندما طالب بضرورة مواصلة التحقيقات في أرگنكون وبتقديم مُنَفِذي الجرائم للعدالة. واستطرد قائلاً: «اذا ما قطعت ذيل الحية دون سحق رأسها، فأنها تُصبح أكثر خطورة. والدولة تبحث عن غطاء يساعدها في تنظيف قذاراتها من أسفل البساط. ولنترك كل فرد يرى ما الذي سوف

---

[٢٧] *الراديكال*، ٣١ اكتوبر ٢٠١٠.

[٢٨] *حريت*، ٢٨ اكتوبر ٢٠١٠.

يطفو من خلال جغرافية كُردستان في باتمان وفي دياربكر.»[٢٩] وأشار تُرك إلى انه قد مَرَّ عامان منذ إغتيال هرانت دنك، ومع انه قد تم إعتقال من أغتاله، الاّ انّ من خطَّط لإغتياله مازال طليقاً. وأضاف قائلاً: أن الحكومة كانت تَحْمي مسؤولي الأمن والشرطة الذين يقومون بالتحقيق في قضية إغتيال دنك. وأضاف ان أرگنكون لم تكن تحوي أفراداً يعملون من أجل الدولة، بل أفراداً يعملون داخل الدولة. كما ان الدولة نفسها تقوم بتفيذ جرائم وفضائح أرگنكون. «ولكن اذا ما كان قد تم إيجاد حل للقضية الكُردية، لما وجدنا لدينا امثال تلك العصابات. وجاءت جرائم أرگنكون.. نتيجة سياسات الانكار من قبل الدولة.»[٣٠]

وأصَرَّ تُرك على ان أرگنكون قد تم تأسيسها في الغرب، الا انها تطورت وإزدادت قوتها في المناطق الكُردية شرقي الفرات. «وفي أي مكان تطورت فيه تلك المُنظمة، سيكون في حدود جغرافية كُردستان. إذن ضد من وجَّهَت عملياتها؟ طبعاً ضد الأكراد. ونجد ان سبع عشرة الف جريمة تم إقترافها وظلّت غير مُعْلَنَة؛ بل ان تسعين في المائة منها تم تنفيذها في المناطق الكُردية. انهم يذبحونهم بوحشية ويُلْقون بهم فيما بعد في آبار الحامض. يأخذونهم بالقوة مِنْ منازلهم في منتصف الليالي، ويُجبِرونهم على تناول بُرازهم ويعرضونهم لِمختلف أنواع التعذيب الذي لايمكن تصورها.»[٣١] وأستطرد رئيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي يقول: ان مخازن أسلحة أرگنكون لم تكن فقط في غرب تركيا، بل انها موجودة في جميع أرجاء تركيا. ولم يتم الحصول الاّ على كمية محدودة منها. دون أدنى شك، كانت تلك الأسلحة تُستخدم ضد الأكراد. وتساءَل اين تلك الأسلحة

---

[٢٩] *المصدر السابق نفسه.*

[٣٠] *المصدر السابق نفسه.*

[٣١] المصدر السابق نفسه.

التي مازالت مدفونة، وهل من المعقول الاّ تعرف الدولة اين توجد تلك المخابيء، أو فيما اذا كانت هناك مخابئ للاسلحة مدفونة في المنطقة الكُردية أكثر من تلك التي تم إيجادها في غرب تركيا.

وكان سزكين تانريكولو يشكك قليلاً في انه لن تتم مُطلَقاً مُقاضاة أغلب المذابح والجرائم التي إقترفها أعضاء أرگنكون. وشرح بأن موقف المحكمة العسكرية هو ان تلك المنظمة السرية للإستخبارات JITEM لم تكن قائمة آنذاك كما منظمة عسكرية![٣٢] وأشار إلى ان المدعين قد أرسلوا العديد من الجرائم التي إقترفتها عمليات أرگنكون إلى هيئة الإدعاء العام، ولكن تلك الهيئة لم تستجب قط لتلك الطلبات، بل انه قد ذهب إلى أكثر من ذلك، فصرَّح: «السماح بمقاضاة رجال الجيش في تركيا، بصرف النظر عن طبيعة الاتهام، ضروري. الاّ ان خطف الناس من بيوتهم ليس من نشاطات الجيش بأي حال! ولكن ما الذي لدينا هنا؟ لقد رَمَى القضاء المدني الكرة في ملعب القضاء العسكري، والذي إمّا ان يرفضها أو يُحيلها للنيابة العامة. وفي هذا الإتجاه، يتصرف القضاء العسكري كما لو كان بئراً عميقة الغَوْر.»[٣٣]

آبار الحامض:

لقد كانت هناك آبار أسوأ بكثير حتى مِن آبار القضاء العسكري عميقة الغور. وكتبت بيجان ماتور Bejan Matur الشاعرة الكُردية المعروفة؛ كتبت تقول: ان مجرد ذكر أسماء عمليات أرگنكون ومذابحها، يثير مَكامِن الخوف في قلوب سكان شرناخ، وهي بلدة صغيرة تقع على الحدود مع العراق. وكان من أسباب الخوف الرئيسة، إلقاء جثامين المذبوحين في آبار الحامض التي تمتلكها

---

[٣٢] *الزمان اليوم*، ٢٢ يناير ٢٠٠٩.

[٣٣] *المصدر السابق نفسه*.

شركة النفط المليئة ببراميل الحامض. ويمكن لشركة النفط التركية الحصول على براميل الحامض بواسطة الجنرال ولي كوچوك الذي لم يكن يجد صعوبة في الحصول عليها مِنْ شركات الصيدلة. وأوصت الشاعرة ماتور الحكومة التركية بضرورة القيام بالحفر في «آبار الحامض،» كما واصلت قبلاً الحفر بحثاً عن مخازن الأسلحة التي خبأتها أرگنكون تحت الأرض في ضواحي أسطنبول. وطالبت ماتور بتنظيف ما خَلَّفته أرگنكون وان يمتد ذلك إلى أراضي شرقي الفرات، كما طالب تُرك بذلك مِن قبل -فاذا ما كان قد تم ذلك، لكانت هناك «فُرَصٌ حقيقية» لبعض الإصلاحات.[٣٤] وأشارت ماتور إلى ان آبار الحامض كانت تستخدم منذ زمن طويل. وان واحدة من أوضح عمليات منظمة الإستخبارات السرّية JITEM هي قيام عبدالقادر آيجان Abdulkader Aygan بإغتيال موسى عنتر وإلقاء جثمانه في إحدى تلك الآبار.[٣٥]

وأكدت على ان آبار الحامض كانت تُستخدم للتخلص من جسامين ضحايا مَنْ يغتالونهم، حتى لايبقى أي أثر لهم. وكما يبدو فإن مقاصد القتلة هو طمس الذاكرة التاريخية والثقافية، وذلك بإعاقة وطمس جهاز الذاكرة الثقافية اللازم لدعم وتقوية وتنمية القومية، وخاصة الحركات الوطنية. وأشارت ماتور إلى ان غرف الغاز النازية التي يُعلنون «انها أسوأ أدوات الجرائم ضد الانسانية» التي قد تمّ إختيارها، حتى لاتترك آثاراً للجرائم التي يتم إرتكابها. وكذلك، «آبار الحامض في جنوب شرق البلاد كانت بدورها موجهة لتدمير كل شيء، تماماً كما غرف الغاز النازية وأفران الموت وإلقاء الناس في المحيط. وهدف تلك الجرائم لم يكن فقط لإنهاء حياة الذين تم إغتيالهم. فقد كانت هناك قيم أخرى هدفاً لتلك

---

[٣٤] *المصدر السابق نفسه.*

[٣٥] وما له من دلالة، هو ان ايجان قد فَرَّ هارباً من تركيا ومن العدالة ولجأ إلى السويد حيث وجد ملجأً له.

القوى التدميرية.»[٣٦] وتعني ماتور بالقيم الاخرى، فكرة الوعي القومي الكُردي والقومية الكُردية التي تنامت وتقوّت بين الأكراد خلال السنوات الثلاثين الماضية. انها تلك الافكار التي استهدفتها آبار الحامض.

إن ما خفف ولمدى واسع من تاثير إكتشافات آبار الحامض، تلك المكاسب الإيجابية لإنشاء القناة السادسة الكُردية للإذاعة في إتحاد الإذاعة والتلفزيون التركي، وخففت مابين القوميتين المتنافستين الكُردية والتركية. وهناك بعض الشكوك إلى انه مع يناير ٢٠٠٩ يمكن تجدد الحرب بين الدولة وحزب العمال الكُردستاني PKK بعد ست وعشرين عاماً من النزاع وتطبيق عمليات التطهير العرقي التي قام بها الجيش، والطرد القسري لملايين الناس، وتجريد وتدمير الغابات وتدمير المنازل والأملاك والحقول، وهذا ما ساهم بشدّة وفي الصميم لظهور عداوة واغتراب وكراهية الأكراد للدولة ومؤسساتها وحتى للأتراك. وعمقت إكتشافات أرگنكون، كما تحدث آنفاً تُرك وسزگين تانريكولو، وبيجان ماتور وآخرون؛ التغرب وزادت من قوة مطالب اللغة الأم للتعليم وللتعلم باللغة الأم وهو ما سوف أتناوله فيمايأتي:

---

[٣٦] *المصدر السابق نفسه.*

بنکەی ژین

الفصل الثاني

التعليم باللغة الأم

كان أحد أهم مطالب الأكراد الرئيسة الاولى خلال السنوات العشر الماضية؛ حق الحديث باللغة الكُردية وإستخدام اللغة الكُردية في المؤسسات التربوية. وإزدادت قوة تلك المطالب خلال السنوات العشر الاولى من القرن الحادي عشر والعشرين. وفي الثمانينات تركزت مطالب الأكراد حول الحديث باللغة الكُردية علناً، وإستخدام الموسيقى الكُردية، وتسمية أبنائهم بأسماء كُردية، اذا ماكانوا يريدون ذلك، وإستعادة الأسماء الكُردية التي طمستها الحكومة منذ ثلاثينات القرن وإلى الآن.

وفي يوليه ٢٠٠٣ طبقت تركيا بعض الإصلاحات، لإزالة العوائق المشروعة أمام البث الإذاعي باللغة الكُردية وحق الدراسة والتعليم باللغة الكُردية. ومع مارس ٢٠٠٤، تم إفتتاح دورات دراسية للغة الكُردية في باتمان وشانلي‌اورفا و وان. وفي يونيه ٢٠٠٤ بدأ التلفزيون البث الإذاعي باللغة الكُردية، والبوسنية والعربية والچركسية. وقامت تركيا بتعديل قانون السجل المدني في ٢٠٠٣، من أجل السماح للآباء بتسمية أبنائهم بأسماء كُردية. ومع ذلك، لم يتم تطبيق معظم تلك الإصلاحات أو التنازلات التي قدَّمتها الدولة في سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وذلك بسبب البيروقراطية التي تجرجر خطواتها المرتبطة بتأييد الحكومة وموافقتها. وكان واضحاً ان الحكومة كانت تأمل في ان التنازلات التي قدَّمتها في ميدان اللغة، تلقى قبولاً لدى الإتحاد الاوربي، وقبول تركيا آنذاك بعضوية كاملة في الإتحاد الاوربي وهو الأمر الذي بَقِيَ دون التنفيذ.

و أصبح التركيز على قضية اللغة بشكل أكثر حِدَّة في يناير ٢٠٠٨، عندما قام أردوغان بزيارة دياربكر، المدينة كثيفة السكان جنوب شرق تركيا. وخلال الحديث مع رؤساء خمس عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني، وجه رئيس الحكومة أردوغان سؤالاً إلى سزگين تانريكولو الذي كان آنذاك رئيس إتحاد المحامين القوي في دياربكر والمدافع المتحمس عن التعليم باللغة الكُردية. «اذا ماكنت في موقعي، فماذا كنت ستفعل؟» [انه يقصد قضية اللغة].[٣٧] أجاب تانريكولو: «ليكن هناك تعليم باللغة الكُردية الأم وفتح دراسات كُردية في الجامعات.» وأجابه أردوغان: «ليس هناك الأكراد فقط في تركيا، وغداً سيطالب الچركس واللاز (وهو شعب من اصول جورجية، ويعيش في سَعَةٍ على سواحل البحر الاسود) بالمطاليب نفسها. فإن لم تكن في موقع المسؤولية، فالكلام سهل، ومن السهل على الاعزب ان يطلق زوجته.»[٣٨]

وحدث لقاء آخر بين أردوغان وتانريكولو بخصوص قضية اللغة في ٨ أبريل في أنقرة. ودافع تانريكولو عن القضية، إضافة إلى حديثه عن مشاريع التطوير الإقتصادي التي يتبناها حزب العدالة والتنمية مبدأً سياسياً من أجل حل القضية الكُردية. ودافع عن القضايا السياسية الأخرى وحق التعليم باللغة الأم وحق الحديث علناً بالكُردية في الأماكن العامة. فكل هذا، قضايا يجب ان تُؤخذ بنظر الاعتبار.[٣٩] ولكن أردوغان ظلّ مرة أخرى صَلْباً لايلين، فقد أجاب أن التعليم باللغة الأم هو حق فقط للأقليات القومية ووفق ذلك، فهو يعد الأكراد أقلية في تركيا. وكان ذلك هو الموقف الرسمي للحكومة التركية منذ عام ١٩٢٣ ولأن الأكراد مسلمون، لم تذكرهم معاهدة لوزان كأقلية إتنية. واعتبرت المعاهدة

---

[٣٧] حريت، ١٤ يناير ٢٠٠٨. هذه المقتطفات تم اخذها من الكتاب.

[٣٨] *المصدر السابق نفسه*.

[٣٩] حريت، ٩ ابريل ٢٠٠٨. والمقتطفات المذكورة مأخوذة من الكتاب.

فقط غير المسلمين كاليونانيين واليهود والأرمن، أقليات إتنية. وأجاب تانريكولو مشيراً إلى ان حزب العدالة والتنمية وحكومته قد طالبوا بضرورة ان يتمتع الأتراك في المانيا بإمكانية الحديث باللغة التركية وتلقي التعليم باللغة التركية؛ فلماذا لايؤيد حزب العدالة والتنمية الحقوق نفسها بالنسبة للأكراد. أجابه أردوغان نصاً: أنت تكذب، كما انك لست أميناً. وعاد وأنَّبَ تانريكولو والحزب الديمقراطي الاجتماعي، أي الحزب الديمقراطي الإجتماعي Toplum Patisi DTP- Demokratik، هو أكبر الأحزاب السياسية الكُردية في ذلك الوقت، وذلك لأنهم رفضوا عَدَّ حزب العمال الكُردستاني PKK مُنظمة إرهابية. وذلك أمر لايمكن لأي كُردي يعتز بقوميته أو اية كُردية تعتز بقوميتها ان تفعل أو ان يفعله.[٤٠] وأجاب تانريكولو «ليس عليّ ان أقدّم البرهان على أمانتي لأحد، وأنت يا أردوغان لايمكنك ان تُوجه لي الإهانة والسباب.»[٤١]

وفي اللقاء نفسه، الذي تمّ مع أردوغان في أنقرة، قدَّم محمد كايا، رئيس غرفة ديار بكر للأعمال والصناعة؛ تقريراً كاملاً، يقترح فيه عدداً من المشاريع التطويرية في جنوب شرق البلاد. وإختتم التقرير بإقتراح يطالب أن تكون اللغة الكُردية في جميع المدارس والبرامج التربوية والمؤسسات العامة اللغة المفضلة للإستخدام.

---

[٤٠] تم تأسيس الحزب الديمقراطي الإجتماعي DSP في عام ٢٠٠٥ ما بين حزب الشعب الديمقراطي DEHAP والحركة الديمقراطية الإجتماعية DSM. وتم تأسيس الحركة الديمقراطية الإجتماعية في عام ٢٠٠٤ من قبل الأعضاء البرلمانيين السابقين ليلى زانا، وأورهان دوغان، وخطيب دجله، وسليم صادق بعد خروجهم من السجن. وعندما قررت المحكمة الدستورية غلق حزب السلم والديمقراطية BDP وتم إختيار صلاح الدين دميرتاش زعيماً من قبل لجنة العشرين الممثلة للأعضاء البرلمانيين السابقين ومازال زعيماً للحزب وأنا أكتب كتابي هذا.

[٤١] *المصدر السابق نفسه.*

وطالب التقرير كذلك بتدريس الادب والتأريخ الكُرديين في جامعات تركيا.[٤٢]

ومن المهم جداً ان تانريكولو قد ثَبَّت وقدَّم قضية اللغة في إطارٍ اوسع يضم الحقوق الانسانية الغائبة، والحقوق المدنية والسياسية الناقصة في تركيا وحيث عَبَّر بحدة عن احباطه أمام عدم رغبة الدولة وحزب العدالة والتنمية في قبول مطالب اللغة لدى الأكراد. وفي لقاء مع أعضاء منظمة حقوق الانسان الكُردي التي كانت قد تأسست في لندن في ١٢ مارس ٢٠٠٨ بعد شهرين من لقائه الساخن مع أردوغان في دياربكر، بعد شهر من لقاء اقوى مع رئيس الوزراء. وكانت اولى كلماته في هذا اللقاء ماالذي سوف يحدث، سيحدث. ومقرراً بذلك ان حالة العلاقات بين الأكراد و الأتراك قد وصلت حداً لايمكن ان يسمح بوجود قرار للتقاوض بينهما يمكن ان يلوح في الافق.[٤٣]

ويقول رئيس نقابة محامي دياربكر إنه لايُحِب عبارة «موقف حرج،» والتي غالباً ماتُستخدم لوصف القضية الكُردية والعداوة بين الدولة و الأكراد. وفي هذا السياق يُطبق ذلك التعبير لوصف حالة مؤقتة للشؤون، ومع ذلك ظل الوضع في جنوب شرق البلاد «هو نفسه وعلى حالهِ كما كان خلال ثلاثين عاماً.» وكان يعتقد ان الوضع قد وصل إلى درجة لايسمح بالقيام بأية مناورة، سوى في حالة ان يقدَّم كل حزب خطوةً نحو التسوية. وواصل، اذا لم يحدث ذلك في المستقبل القريب، «فسوف تظهر حتماً قضية الانفصال الجغرافي.» وكان بذلك يوجه رسالة من وُجْهَة نظره تقول:

---

[٤٢] *المصدر السابق نفسه.*

[٤٣] لقد تم اختيار المقتطف المذكور في الحاشية رقم ٤ والمقتطف الحالي الذي سأذكره في الحاشية ٧؛ تم اختيارهما من العودة إلى دولة الطواريء؟ تقرير لجنة تقصي الحقائق: حماية حقوق الأكراد في جنوب شرق البلاد لندن: منظمة حقوق الانسان الكُردي، يونيه ٢٠٠٨.

«إن كل دولة تكون فيها الشجاعة للتعبير عن حريات الفرد مطلباً أساسياً، ويبدو فيها أنَّ هؤلاء الأفراد الغَيارى يهتمون بالاختلاف في التأكيد على الحقوق والحريات الأساسية للفرد، ليست أبداً دولة ديمقراطية»«واستطرد يقول: «إنَّ الشجاعة أصبحت مفهوماً قديماً عفا عليه الزمن، ومن صفاتها الأساسية انه في قلب الديمقراطية تَكْمُنُ فكرة انها حق لكل فرد. تلك هي المشكلة الكُردية وما يحيط بها. ولسوء الحظ فأن الشجعان فقط هم الذين يقفون دِفاعاً عن الحقوق الانسانية للفرد ويقبلون دَفَع كشف الحساب.-[٤٤]»

تواصلت الصدامات بين تانريكولو وأردوغان حول قضية اللغة لكونها واحدة من مطالبه ومطالب غيره من القوميين الأكراد المُوَجَّهة للدولة ولحزب العدالة والتنمية. وتدور القضية الرئيسة حول مفهومين:[٤٥] «اللغة الأم للتعليم» و«التعليم باللغة الأم.» ويكاد الأكراد يختلفون قليلاً حولهما، وأيهما أفضل ويمكنه ان يستجيب لحاجات الأكراد وحاجات حركاتهم القومية. وكذلك، أي من هذين المفهومين يمكن تحقيقه، آخذين بنظر الاعتبار عداوة الدولة وحزب العدالة والتنمية لكلا المفهومين، إلى جانب التنازلات اللازمة للأكراد من أجل لغة الحديث.

وبعد اسبوعين من صدامه مع أردوغان في ٨ ابريل، وضح تانريكولو آراءه ناشراً وجهات نظره حول معنى ومغزى المفهومين. وعندما سُئِل عما يعنيه «بإستخدام اللغة الأم،» أجاب تانريكولو: «التعليم باللغة الأم، يعني إستخدام اللغة في جميع مستويات التعليم. ولكن اللغة الأم في التعليم، يعني ببساطة حق تعليم اللغة الأم. ومع انني أدافع عن حق أي فرد في تلقي العلم باللغة الأم، ففي هذه الظروف يمكن

---

[٤٤] *المصدر السابق نفسه*.

[٤٥] *الزمان اليوم*، ٢٠ ابريل ٨، ٢٠.

لتركيا ان تصل فقط إلى توافق حول اللغة الأم للتعليم. ولكن المشكلة القائمة هي انه توجد في تركيا اليوم معارضة مُطلقة، غير مشروطة لجميع اللغات الأم، فيما عدا اللغة التركية. ويقول رئيس الوزراء، الأقليات فقط لها حرية حق إستخدام اللغة الأم للتعليم. وفتحت تركيا الطريق وناقشت ذلك آنفاً للكثير من اللغات الأم للتعليم، ولكن فقط في دورات خاصة. وتمَّ إغلاق تلك الدورات بسبب القواعد العامة أو بعض المضايقات. وكانت تلك الدورات تستقبل من يبلغ الخامسة عشرة فما فوق، إلى جانب ان الحصول على مدرسين شيء صعب جداً. إنَّ تطبيق اللغة الأم في التعليم في المدارس واجب، ونطالب أيضاً بإقامة برامج دراسية باللغة الكُردية في الجامعات. وتحطيم جميع العقبات والتضييقات في الإذاعة أمام البث الإذاعي باللغات الأخرى غير التركية.»[٤٦]

وتطرق تانريكولو إلى قضية البث الاذاعي؛ فقال: «بخصوص الإذاعة، لاتوجد عملياً أية عوائق مشروعة قانونية. ويشير القانون إلى ان ذلك النوع من البث الإذاعي مسموح به. ولكن قواعد المجلس الأعلى للإذاعة التركي تنص على ان البث الإذاعي يتم فقط عبر الإذاعة والتلفزيون التركي TRT. وقد رفعنا قضية ضد تلك القواعد، ولكن تمَّ رفض طلبنا، بحجة أننا لانتمتع بحق رفع قضية كهذه.»[٤٧] واستطرد تانريكولو مُعبراً عن رأيه ومُشيراً إلى القضية الكُردية وإلى تصريح أردوغان الذي كان قد قال: «إنَّ قضية اللغة الكُردية لها مظهر اقتصادي فقط. وكان قد قال إنَّ الأكراد يمكن ان يكونوا رؤساء دولة أو رؤساء وزارة أو نُواباً في البرلمان. وقلت لأردوغان ان للمشكلة مظهراً ثقافياً كذلك، وليس فقط الأكراد، بل اذا وجد أي فرد كان ويشعر بمشاعر مختلفة، فيجب ان يكون قادراً على التمتع بحق التعليم، والإذاعة، وتَقَبّل جميع الخدمات بلغته

---

[٤٦] *المصدر السابق نفسه.*

[٤٧] *المصدر السابق نفسه.*

الأم. وقال لي رئيس الوزراء انني مُخطيء وانه لايوجد مكان في العالم يسمح بحدوث ذلك، وضرب مثلاً بالمانيا. فقلت له: انه من الممكن في المانيا دراسة اللغة التركية في دورات خاصة. اما في السويد، فهناك إمكانية تعليم لغة اللاز إيضاً، فقال لي: انك تكذب، فانسحبت من الاجتماع.»[٤٨]

وعندما سُئِل تانريكولو حول توفير الخدمات العامة باللغة الأم، وهل يقترح إمكانية وجود لغات رسمية أخرى غير التركية أو لايقترح، أجاب بقوله: «لم تحدث مناقشات حول ذلك الأمر، ولايوجد سبب لذلك. في جمهورية تركيا، توجد لغة رسمية واحدة وهي اللغة التركية. اما الوضع في بلدية صور في دياربكر، فقد أصبح دراماتيكياً مأساوياً. فالمجلس البلدي كان قد قرر تقديم بعض الخدمات باللغة الكُردية. وقام عمدة المدينة برفع قضية ضده، لأنه طبع بعض المنشورات باللغة الكُردية، وهو تصرف سخيف من قبل العمدة. فاذا كان ذلك جريمة، فلن يكون أكثر من إعتبار نشر وزارة الثقافة نشربات باللغة الانكليزية جريمة ايضاً. ويجب الاّ تتعامل تركيا بهذا الشكل مع تلك الأمور مطلقاً بعد ذلك.»[٤٩]

لقد وقع ذلك الحدث في بلدية صور من ضواحي دياربكر، وأشار اليه تانريكولو أعلاه؛ عندما أصدرت المحكمة الإدارية العليا حُكْماً بإقالة عبدالله دميرباش عمدة صور، لأن مكتبه أصدر نشربات باللغات الكُردية والانكليزية والسريانية غير التركية. ويقضي حكم المحكمة بأن البلدية والعمدة دميرباش الذي وافق على طبع تلك النشربات، قد خرقوا بذلك المادة الثالثة والمادة الثانية والاربعين التي تتعلق بوحدة الدولة، ولغتها الرسمية وعلَمُها وشعارها وعاصمتها والحقوق والواجبات في التعليم. وحكمت المحكمة ان البلدية قد خرقت مواد: الواجبات التعليمية وكذلك المادة ٣٠١ القاضية بتجريم إهانة الدولة. وجاء

---

[٤٨] *المصدر السابق نفسه.*

[٤٩] *المصدر السابق نفسه.*

الحكم بالإجماع لصالح وزارة الداخلية التي رفعت القضية. وحكمت المحكمة بأن تصرف البلدية والعمدة دميرباش لايمكن وصفهما كحق لحكومة محلية اوربية ذاتية، كما تشترط المادة الثامنة في القانون لميثاق الحكومات الاوربية المحلية وكما جاء في دفاع المحامين عن البلدية.

ونتيجة لذلك الحكم تعرض دميرباش وغيره من العُمد البالغ عددهم واحداً وعشرون متورطاً في القضية؛ لتهم إجرامية. هذا وقد تم رفع قضية لغة مماثلة ضد عثمان بايدمير، عمدة دياربكر، لأنه إستخدم الحرف W الكُردي الذي لايوجد في اللغة التركية، ومن ثَمَّ، وَوِفقاً للقوانين التركية يُمنع إستخدام ذلك الحرف في النشريات. وتم القاء القبض على آين بوداك Ayin Budak عمدة جزيرة في ذلك الوقت وِفقاً لقانون مكافحة الارهاب، لأنه القى بياناً بالكُردية خلال إحتفالات رأس السنة نوروز في ٢١ مارس ٢٠٠٨. وعلى الرغم منْ بعض التنازلات لبعض اللغات غير التركية من قبل الدولة كما ينص القانون، فقد إستمرت عمليات القاء القبض والالقاء في السجون حتى أواخر عام ٢٠١٠.

وبوسائل عديدة، يؤشر عام ٢٠٠٨ إلى بداية ظهور قضية اللغة أكبر، قضية تركزت حولها أكبر مطالب الحركات القومية الكُردية المدنية والإنسانية واللغوية والحقوق السياسية للأكراد. وتصاعد سقف المطالب الكُردية للتعليم باللغة الأم. وحتى الآن فإن سزگين نفسه الذي كان كما ذَكَرْتُ أنا أعلاه، المدافع القوي عن التعليم باللغة الأم، يكاد يعتقد أن الوضع في تركيا آنذاك يسمح فقط بإمكانية إنجاز مطلب اللغة الأم في التعليم في الأقل في ذلك الوقت. ولكن مع مرور الوقت، بدأ هو أيضاً يطالب بالتعليم باللغة الأم.

اللغة الكُردية في البرلمان:

هناك أمر قد حدث ربما تحت تأثير خطاب أردوغان في دياربكر الذي بثته القناة السادسة في إذاعة وتلفزيون تركيا؛ اذ انه بعد يومين فقط من

القاء أردوغان ذلك الخطاب، ألقى أحمد تُرك رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي الإجتماعي خطاباً باللغة التركية. وفي أثناء خطابه تحول إلى الحديث بالكُردية بضع دقائق أمام قناة تلفزيون البرلمان، وقبل ان يقطعوا عليه البث. وأشار تُرك في الفقرة التي ألقاها بالكُردية إلى «ان التعددية اللغوية ثروة، ويجب ان يُسمح لتلك الثروة بالبقاء، ويجب الدفاع عنها وحمايتها. ان جميع لغات العالم جميلة ونقية، وتُساعد على تعزيز مشاعر الأخوة بين الشعوب، لأن اللغات مُتآخية. وعندما يُقال انَّ كل لغة غير تركية يمكن ان تخلق انقساماً في البلاد، فذلك القول يُغذي العنصرية. ولكن وببساطة، ليس مِنَ الديمقراطية الاصرار على ان جميع لغات أي بلد متساوية أو القول إنها يجب ان تكون متساوية.»[٥٠] وعندما تحدث تُرك في البرلمان باللغة غير التركية، فقد حَطَّم تابو الحديث بلغة غير تركية، وهو مايسمح به فقط لكبار الزوار من الدول الاخرى.

وتَسَّبب بذلك في إثارة عاصفة نارية من الإتهامات والإعتداءات من قبل أعضاء البرلمان الأتراك. ولم يوافق على تصرف تُرك سوى بعض المثقفين الأكراد، وخلق كذلك «جوّاً ساعد على عدم إتخاذ قرار، وتحولت اللغة الكُردية من مشكلة إلى أزمة.»[٥١]

أما الساسة الأكراد الذين كانوا خلف الحملة، فقد ظهروا أقل حدة بسبب الإنتخابات المحلية القريبة في ٢٩ مارس. وصرحت أمينه آينا Emine Ayna، النائبة عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي عن ماردين، قائلة: «نحن لا نحتاج إلى موافقة حزب الحرية والعدالة أو الجيش، لكي نتحدث بلغتنا. سوف نستخدم

---

[٥٠] *الراديكال*، ٢٤ فبراير ٢٠٠٩.

[٥١] *الزمان اليوم*، ١ مارس ٢٠٠٨. والمثقف الكُردي المعني كان سير محمد متين Sar Mehmet Metiner.

لغتنا في كل مكان. لايوجد أي انقسام بين الأكراد. اذا أنشأتم قناة تلفزيونية باللغة الكُردية، في الوقت الذي تصرحون فيه دوماً لغة واحدة، امة واحدة، فأن ذلك لايُقوّي الأكراد ولايخولهم سلطة. فلماذا غَيّروا [يقصد الدولة وحزب العدالة والتنمية] تكتيكهم؟ هل لأن الإنتخابات قريبة؟ اننا جاهزون للنضال لثلاثين سنة اخرى. ولايجب ان يتشكك أحدما في ذلك. يقول الأكراد اليوم Roj bash، يعني صباح الخير. الآن الإنتخابات قريبة؟ ان إنتخابات ٢٩ مارس هي استفتاء عام.»[٥٢] وتشير آينا إلى كيفية تشكيل الدولة وإدارتها سياسياً.

اللغة الأم للبث الاذاعي وردود الافعال

عملت الدولة والجيش والأحزاب السياسية وحزب العدالة والتنمية الحاكم على الحدّ مِن المطالب المتزايدة للتعليم باللغة الأم، وذلك بتأييد التنازلات للغة الحديث، اذ انهم يأملون ان ذلك يمكن ان يسترضي ويهديء اولئك الأكراد الذين سيرضيهم ويهدئ من روعهم مشاهدة بث باللغة الكُردية في الإذاعة والتلفزيون التركي. وفي الرابع من يونيه ٢٠٠٨ أعلن الوزير محمد آيدن Mehmet Aydin من حزب العدالة والتنمية ان الحكومة كانت تدرس السياسات التي سوف تسمح للإذاعة والتلفزيون التركي ببث برامج بلغات أخرى غير التركية. لكنَّ تطوراً كهذا «ليس بالسهولة التي يمكن تصورها.»[٥٣] وفي النهاية يستطرد آيدن: «أن البث لن يكون فقط بالكُردية، بل بلغات أخرى يتحدثون بها في تركيا. ولكن سوف يستغرق ذلك وقتاً طويلاً لبناء وتجهيز البنية التحتية، ومن ثمّ، إيجاد وتدريب الكوادر الخبيرة الضرورية لذلك.»[٥٤]

---

[٥٢] *الراديكال*، ١ مارس ٢٠٠٨.

[٥٣] *حريت*، ٥ يونيه ٢٠٠٨.

[٥٤] *المصدر السابق نفسه*.

وفي واقع الأمر، وبعد يوم واحد فقط مِنْ تصريحات آيدن، قام ديز بايكال Deniz Baykal رئيس حزب الشعب الجمهوري CHP، وهو أكبر حزب معارض في البرلمان؛ بزيارة إلى جنوب شرق تركيا. وبدأ برنامج زيارته بما سمّاه «المدخل الكُردي،» جاعلاً من قضية اللغة موضوع زيارته المركزي. وأعلن آيدن من قبل، انه يؤيد حق جميع الجماعات، وليس فقط الأكراد، في الإستخدام والتعليم والنشر بلغتهم الأم. وبالطبع، فان بايكال وآيدن كاردوغان، قدَّما تصريحاتهما وهما يعرفان جيداً ان لغة جماعات اللاز والچركس واليونان والسريان والبوسنيين والأرمن وغيرهم، هي لغة أقوام تعدادها أقل بكثير مِنْ عدد الأكراد في تركيا. وفي الواقع، قدَّرت الصحف التركية في عام ٢٠٠٨ تعداد اليونانيين في تركيا خمسة آلاف نسمة، والأرمن سبعين الفاً واليهود عشرين الفاً. وكثيرون من اليهود لايتحدثون سوى التركية. ومع ذلك، فسوف تتمتع جميع اللغات المختلفة بأوقات بث متساوية في التلفزيون التركي. وحقيقة الأمر فأن اللغة الكُردية سوف يتم بثها باللهجة الكرمانجية، وهي اللهجة الرئيسة التي يتحدث بها أكراد تركيا إلى جانب الزازا، والدمليين والسورانية، والسورانية من أكبر اللهجات التي يتحدث بها أكراد العراق وايران.[٥٥] وكان واضحاً ان البث بجميع هذه اللهجات إنما يهدف إلى إضعاف نداء القومية الكُردية قدر المستطاع، وذلك لإغراق المطالب الكُردية في بحر التعددية اللغوية والثقافية والتنوع الموصوف حينذاك بالديمقراطية.

وفي الحادي عشر ٢٠٠٨، أمَرّ البرلمان التركي تشريعياً يقضي بتعديل شبكة التلفزيون التركي بما يسمح بالبث باللغة الكُردية. ولم يكن سزگين تانريكولو متفائلاً بصدور قانون الإذاعة الجديد. وعَبَّر بشدّة عن وجهة نظر تقول انه «بدون السماح بوجود قناة تلفزيونية خاصة للبث باللغة الكُردية،

---

[٥٥] يوجد عدد كبير من أكراد العراق يتحدثون اللهجة الكرمانجية، والتي تسمى احياناً البادينانية مشيرين بذلك إلى المنطقة الجغرافية حيث يتم التحدث بها.

فأن تلك المطالب لن تجد قبولاً.»[٥٦] ورغم الخلافات بين قادة الأكراد والمثقفين تجاه تأييد القناة الكُردية الجديدة، وكيف سيتم إستقبالها من قبل الأكراد. وأخيراً في الاول من يناير ٢٠٠٩ تم إفتتاح القناة السادسة للبث باللغة الكُردية وسط الكثير من الصخب والدعاية. وقد إفتتح أردوغان البث وقال بالكُردية: «TRT شەش ل سەر خێرێ بێ،» أي لتكن القناة السادسة ذات فائدة. ومن الواضح ان الجملة التي نطق بها أردوغان، كانت تهدف علناً لإعلان رسمي عن كسر تابو الحديث بالكُردية في مؤسسة حكومية. وأشارت انه ولأول مرة يتحدث رئيس وزراء تركي بالكُردية علناً في الراديو والتلفزيون. وأشار المثقفون مع ذلك، إلى ان الرئيس عبدالله گول لم يستخدم في رسالته المكتوبة المرسلة إلى التلفزيون التركي رغم ضرورتها أيّاً من الحروف الكُردية المزعجة، أمثال الحروف q, x, w، والتي لاتستخدمها التركية، ومن ثمّ ممنوع طبعها ونشرها. وكانت الرسالة واضحة، يعني انه سيتم التعامل بأقصى درجات الحرص مع قضية اللغة الكُردية، هادفين إبطاء وتأخير مطالب التعليم باللغة الأم قدر الإمكان.

حرب كلامية:

إستخدام اللغة الأم في جنوب شرق البلاد

لقد تصاعد سقف المطالب للتعليم باللغة الكُردية، وعدم رضا الأكراد عن التنازلات التي قدَّمتها الدولة لصالح لغة الحديث وينظرون إلى انه يجب ان تكون القضية في بؤرة المطالب القومية منذ ٢٠٠٨ فما فوق وحتى نهاية ٢٠١٠. و أصبحت مطالب التعليم باللغة الأم في المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، ثم في الجامعة، و أصبحت تلك المطالب في جوهر

[٥٦] حريت، ٢٩ يونيه ٢٠٠٨.

المطالب الكُردية القومية الاخرى، وخاصة مطالب لامركزية الإدارة التركية وهيكلتها إلى عدة مؤسسات إدارية لامركزية مختلفة. ومِن الواضح انه في نظام كينونات إدارية مختلفة كهذه، توجد إمكانية إستخدام اللغة المحلية في الإدارة في توازٍ مباشر مع اللغة التركية الرسمية. وحتى نهايات ٢٠١٠ لم يطالب أي كادر كُردي رفيع المستوى أو أي نائب في البرلمان؛ بأن تكون الكرمانجية لغة رسمية في تركيا كالسورانية في حكومة إقليم كُردستان العراق. ومن المعلوم انه في إدارة لامركزية، يمكن للعلم الكُردي ان يرفرف إلى جانب العلم التركي. ومع ذلك فان مطالب التعليم باللغة الأم قد إتخذ قوة دامغة شديدة منذ عام ٢٠٠٠ فما فوق.

حرب الكلمات:

إستخدام اللغة الأم في جنوب شرق البلاد

مع حلول صيف ٢٠٠٨ كان هناك سباق فعلي بين الجماعات الكُردية القومية في جنوب شرق البلاد وبين الحكومة حول قضية متى واين وكيف يجب التحدث أو النشر باللغة الكُردية. ولكون الحكومة قد أطلقت قناتها التي تبث برامج بالكُردية لمساعدة كل طفل وشاب في الحصول على الهوية التركية الوطنية، فان المنظمات والجماعات الكُردية كانت تشرح آنذاك وتشجع كل طفل وشاب على الحصول على هوية كُردية أقوى. وأصبحت «حرب الكلمات» مِحور المعركة الحرجة في النضال بين القوميتين الكُردية والتركية.

وقبل اسبوع من تصريح إبراهيم شاهين، مدير التلفزيون التركي، أنَّ الحكومة وبشكل مدهش تقوم بالبث عبر القمر الصناعي روّژ في الدانيمارك، صرح النائب كامران يوكسك، رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي الاجتماعي، أن الحزب الديمقراطي الإجتماعي سوف يدفع بقضية التعليم

بالكُردية في التشريع الجديد إلى الأمام. وأكد يوكسك أنَّ «التعليم باللغة الأم» وليست «اللغة الأم في التعليم.» «وسوف نقدِّم دروساً رمزية بالكُردية في الشارع. وعندما يستأنف البرلمان إجتماعاته، سوف نستقبل الطلاب الذين يرغبون في التعليم باللغة الكُردية في البرلمان، وسنناقش أيضاً ما إذا كان يمكن للنواب الحديث بالكُردية ام لا.»[٥٧] وأضاف صلاح الدين دميرتاش، قائد المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي الاجتماعي، إلى ذلك القول؛ أنه «سوف تكون هناك مظاهرات من أجل حق التعليم باللغة الأم، وسوف نؤيد تلك الحملة في إطار خطة ديمقراطية.»[٥٨]

وهناك منظمة كُردية جديدة، *الحركة والتربية الكردية- تەڤگەر و پەروەردەییا کوردی TZP Kurdi*، وهبت نفسها لتطوير اللغة الكُردية، نادت بمقاطعة النظام التعليمي الوطني.[٥٩] وصرح كاميران يوكسيك ان الحزب الديمقراطي الإجتماعي نادى بتأييد المقاطعة التي أعلنتها تلك المنظمة الكُردية الجديدة TZP، مشيراً إلى ان بعض الآباء الأكراد رفضوا إرسال أطفالهم للمدرسة، وذلك لإظهار معارضتهم لعدم وجود اللغة الكُردية في المدارس. ووعد يوكسك بقوله: «لااستطيع ان أقول في أي مكان بالضبط، بل في دياربكر، كورتالان Kurtalan ونصيبين Nusaybin سوف يُقدَّمون دروساً رمزية باللغة الكُردية في الشوارع كجزءٍ من مظاهراتنا.» «اما العضو البرلماني مهدي أكر Mehdi Eker عن دياربكر و عن حزب العدالة والتنمية، وزير الزراعة والقرى، كان يستخدم اللغة الكُردية في الحملات الانتخابية.

---

[٥٧] *الديلي نيوز التُركية* المعروفة بTDN، ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨.

[٥٨] *المصدر السابق نفسه*.

[٥٩] حصلت على هذه المعلومة لأول مرة من الدكتور سليمان اليك Dr. Sulaiman Elik.

وفي الاجتماعات، وفي المظاهرات، فاذا كان يستخدم ذلك الحق، فمن الضروري إدراجه في أحد القوانين.»[٦٠]

في الحادي والعشرين والثاني والعشرين من سبتمبر، عقد الحزب الديمقراطي الإجتماعي مؤتمره السنوي وحضره ستمائة نسمة. وكان جدول الأعمال الرئيس للمؤتمر إختيار المرشحين الذين سيمثلون الحزب في إنتخابات ٢٩ مارس ٢٠٠٩. اما الموضوع الثاني في جدول الأعمال، فكان التعليم باللغة الأم خطوةً أولى. وأنشد بعض الحضور الأغاني الكُردية والتركية التي تتغنى بعبدالله أوج آلان، زعيم حزب العمال الكُردستاني PKK، حيث أُلقي في السجن في جزيرة إمرالي في بحر مرمرة. وجمع آخرون التواقيع وحملوا لافتات تقول: «أريد التعليم بلغتي الأم.»[٦١] وكانت هناك ليلى زانا، الناشطة الكُردية المعروفة، والعضو البرلماني السابق التي قضت في السجن عشرة أعوام لأنها تكلمت بالكُردية في البرلمان وقدّمت خطاباً قال: «لكل شعب لغته الخاصة، وفي هذه الايام السوداء، يجب ان تناضلوا جميعاً معنا.»[٦٢] وعندما فتح النائب العام في دياربكر التحقيق ليناقش نشاط البرلمان، حدّد النائب بنگي يلدز Bengi Yildiz، عضو البرلمان عن باتمان والحزب الديمقراطي الاجتماعي، الموضوع قائلاً: «إستخدام اللغة الكُردية في البرلمان قضية حساسة. ومن الطبيعي ان تكون الحروف حروفاً كُردية، وذلك مفهوم طبيعي في المنطقة. وهي تستخدم منذ عهود العثمانيين، واستخدمها أيضاً من أسسوا الجمهورية.»[٦٣]

---

[٦٠] *الديلي نيوز التُركية*، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

[٦١] *الديلي نيوز التُركية*، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٨.

[٦٢] *المصدر السابق نفسه*.

[٦٣] *الصباح*، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

وخلال أيام سبتمبر الأخيرة، يبدو ان حرب الكلمات قد أثارت الإهتمام عبر قضية اللغة الكُردية في التعليم. وفي ٢٦ سبتمبر، تم إعلان انه قد بدأت بعض المدن والبلديات طبع الاشغال العامة باللغة الكُردية. وفي اليوم نفسه، أعلن بعض كبار المسؤولين في *برنامج التعليم باللغة الكُردية* (Kurt Dili Egitim Platformu) بأنه منذ اليوم سوف يتم طبع البيانات الرسمية والاعلانات العامة بالكُردية في محافظات أخرى كمحافظة آگري ودوغوبايزيد DogoBayazit. وصرح المسؤولون بأنه ستكون هناك نشرات بعدة لغات في هكاري وفي يوكسيكوفا، سائرين على خُطى عبدالله دميرباش، والمثل الذي قدَّمه عندما كان عمدة لمدينة صور، وحيث تم توجيه التُهم اليه على ذلك. في حين صرحت گولجيهان شيمسك Gulcihan Shimsek، عمدة بلدية ڤان بوستانچي Van Bostanichi، بأنها كانت تتحدث بالكُردية مع الناس دائماً، وعندما تسنحُ أية فرصة كانت جميع التصريحات والاعلانات تُقدَّم بالكُردية. وقال ناصر اراس Nasir Aras، عمدة بلدية موش بولانك Mush Bulanik؛ أنَّه يجب تقديم البيانات والتصريحات باللغة السائدة في المنطقة، وكان يعني بذلك اللغة الكُردية. وأشار عمدة دوغوبايزيد Dog Bayazit، ومقدس قوبلاي Mukadess Kubilay؛ إلى انه «كان يتكلم الكُردية مع الناس الذين يتوافدون على مكتبه، كما فعل غيره من رؤوساء البلديات. وصرح أن المسؤولين من دوغوبايزيد أرادوا ان يقوموا بما قام به عبدالله دميرباش في صور، ولكنهم خافوا من إتهاماتهم وتوقيفهم وإلقائهم في السجون. والآن، نقوم بتقديم تصريحاتنا باللغة الكُردية.»[٦٤]

---

[٦٤] *ميللیت*، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

المنظمات التركية غير الرسمية

تدخل غمار قضية الصراع مِن أجل التعليم باللغة الأم

هناك دليل على ان كفاح الأكراد مِن أجل التعليم باللغة الكُردية الأم والذي كان له تأثيره في تفكير الحكومة الرسمية، وهو نشر تقرير المؤسسة التركية المستقلة للدراسات الإجتماعية والإقتصادية Tesev، وعنوانه: «خريطة طريق لحل القضية الكُردية: إقتراحات من المنطقة للحكومة.» ويستند التقرير على لقاءات مكثفة وحوارات مع السياسيين والمثقفين الأكراد في جنوب شرق البلاد.

واولئك المحققون الذين كانوا يعملون من أجل التقرير تحدثوا حتى مع يشار كمال، الكاتب الكُردي الشهير، الذي رغم كتابته جميع قصصه بالتركية، فإنه كان مُدافعاً قوياً عن ضرورة السماح للغة الكُردية بانتشار أكثر . ومما له مَغْزى على أي حال، انه لم يُطالب «بالتعليم باللغة الأم.»[٦٥] في حين ان تقرير Tesev قد تناول مختلف المواضيع، الا ان التركيز الرئيس كان على قضية اللغة. وأشار التقرير إلى انه رغم إيجابيته الفائقة تجاه اللغة الكُردية، كما اتجاه غيرها من اللغات والتي كانت مُهيأة الآن كلها للبث الاذاعي والتلفزيوني، فإن تنازلات كهذه مازالت بعيدة جداً عن تحقيق مطالب القوميين الأكراد.

وأوصى تقرير Tesev، بمايأتي: يجب تغيير القانون الأساسي للدستور والتعليم الوطني، لكي تصبح اللغة الكُردية اللغة الثانية في الدولة أو اللغة المُفضلة في التعليم. ويجب الغاء القوانين التي تمنع تنظيم حرية التعبير، وإستعادة الأسماء التي حولوها من الكُردية وغيرها من اللغات إلى التركية؛ وإرجاعها إلى أصولها. وتجب إقامة الصلوات والطقوس في المساجد باللغة الكُردية، كما يُسمح للتركية القيام بذلك. وعند إختيار وتفضيل من يعرفون

---

[٦٥] حريت، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

الكُردية في محاكم المقاطعات وتعيينهم كذلك في النظام القضائي، بل يجب السماح بتقديم عروض كُردية على خشبات المسارح، وكذلك إفتتاح معاهد كُردية مُتخصصة في اللغة الكُردية وآدابها.[٦٦]

وصرح الصحافي التركي المعروف جنگيز چاندار Cengiz Chandar الذي عرض التقرير وعلّق عليه؛ بأنه يود إضافة إلى التوصيات بإستخدام اللغة الكُردية؛ ان يرى الإعتراف باللغة الكُردية لغة رسمية إلى جانب اللغة التركية. وكان يعتقد كذلك ان إشارات الطرق الضوئية في الطرق، يجب ان تكون بكلتي اللغتين. ومع ذلك لم يكن واضحاً تماماً اذا ما كان چاندار يعني بذلك ان يكون ذلك هو الحال في جنوب شرق تركيا أم في تركيا كلها؟ وقد حذر مع ذلك قائلاً: إنه اذا ما تم تطبيق التوصيات أعلاه بخصوص اللغة، فان ذلك لن يكون كافياً مع ذلك لإيجاد حل للقضية الكُردية في حال عدم الإعتراف بالهوية الكُردية. ومهما كانت التأكيدات على «ثراء التنوع والاختلاف،» فاذا لم يتم الإعتراف بالهوية الكُردية، فإنَّ كل شيء «سيبقى مُجرد نِفاقٍ خالدٍ.»[٦٧] وأشار أيضاً إلى ان الجهود المتزايدة للدولة ولمختلف مؤسسات الدولة لمواجهة القضية الكُردية، انما يعود إلى التطورات في العراق، وحيث يُقِّر الدستور ان اللغة الكُردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وأشار چاندار إلى أنه «مادام يوجد أكراد أكثر في تركيا من الأكراد في العراق، فكيف بنا نحن الأتراك نستطيع ان نحقق حقوق اللغة الأم الكُردية؟ مادام إتباع سياسات الإنكار أو الإستيعاب غير ناجح، يجب على الأتراك ان يعملوا على دمج الأكراد، مؤكدين لهم انهم يريدون ان يعيشوا معهم في لُحْمَةٍ تامة. إنَّ

---

[٦٦] رفرانس، الاول من يناير ٢٠٠٩. وكتب جاندار مقالته التي عنوانها هكذا: *الهوية الكُردية..اللغة الأم؛ واللغة الأم=اللغة الكُردية.*

[٦٧] *المصدر السابق نفسه.*

بالإعتراف باللغة الكُردية وبالهوية الكُردية، فقد تجد تركيا السلام والراحة. فهل من الصعب جداً عليهم القيام بذلك؟» يتساءل جاندار: «سيكون أصعب كثيراً ان نواصل الطريق الذي نسير فيه.»[٦٨] وتجدر الاشارة أيضاً انه في الاول من يناير كانت هناك اشارة ضئيلة إلى ان الدولة كانت آنذاك مُهيأة للسماح بإقامة أقسام للدراسات الكُردية في الجامعات الرئيسة، الاّ انه، ونتيجة لذلك، كان السماح بتدريس اللغة الكُردية في جامعة ارتوكلو Artukelu يقضي بإقامة أقسام لتدريس اللغة الكُردية وآدابها، وانما يتم فقط تدريس اللغة الكُردية إلى جانب العربية والسريانية والارمنية إلى جانب اللغات الاوربية في معهد اللغات الحية. وكان الأمر واضحاً ويدل على ان الدولة التركية مازالت تحاول حَلْحَلة القومية الكُردية وإضعافها والتعامل مع القومية الكُردية تحت عنوان التنوع والتعددية. وتجدر الاشارة إلى انه لايوجد أي ذكر للغة الأم في التعليم، وتاركين شعار التعليم باللغة الأم ليبقى وحيداً في تقرير Tesev، المؤسسة التركية المستقلة للدراسات الإجتماعية والإقتصادية.

ويبدو انه كانت هناكأ عديدة لذلك. أولها، كانت Tesev ومن يساندها ويؤيد تقريرها يأملون جميعاً وبوضوح أن تُقدّم تنازلات لقضية اللغة مع نقص في الدفاع عن شعار اللغة الأم في التعليم، أو عن التعليم باللغة الأم يمكنها وضع حدٍ لمطالب أكراد تركيا في حكم سياسي، كما عبروا عنه في مقترحاتهم القاضية بإقامة نظام إداري مُختلِف للمحافظات، أو أشكال أخرى من النظم اللامركزية. وقد تصور هؤلاء المدافعون عن حق اللغة، ان المبالغة الشديدة في التعبير عن الهوية الكُردية بين الأكراد، وهم المتأثرون كثيراً بانجازات أكراد العراق، إمكانية التوصل مُستقبلاً لتحقيق مطالب الحكم الذاتي على غرار مايتمتع به أكراد العراق. وفي المقابل، سيكون ذلك تحدياً آخر لجهود تركيا في البقاء دولةً موحدة

---

[٦٨] *المصدر السابق نفسه.*

تحت علم واحد، علم القومية التركية. ويتحقق ذلك فقط عندما تحكمها إدارة عسكرية بوليسية، حيث تكون الدولة مُجبرةً على ذلك نتيجة الحرب الاهلية المتواصلة بين الدولة و الأكراد. وتبع ذلك، ان كثيرين من المؤيدين لتقرير Tesev كهؤلاء، كانوا يأملون ان يحصل حزب العدالة والتنمية، سواء كانوا يؤيدونه ام لا، على مكاسب في الإنتخابات المحلية القادمة في ٢٩ مارس ٢٠٠٩، أكثر مما حصلوا عليه في الإنتخابات العامة في ٢٢ يوليه ٢٠٠٧. ويمكن لمكاسب مثل هذا قوية، إبعاد الحزب الديمقراطي الإجتماعي من البرلمان وتهميشه في جميع أنحاء تركيا، خاصة في جنوب شرقها، وهذا ما يتبعه آنذاك إضعافُ نداءات حزب العمال الكُردستاني PKK. وتطورات كتلك تقدَّم فُرصاً لمواجهة القضايا الحرجة القائمة بين القوميين الأكراد المعتدلين، وأبطالهم المتطرفين. ولكن القضية الحرجة ستكون ان كانت الدولة ستسمح باللغة الأم في التعليم، في حين تراهم يهملون تماماً قضية التعليم باللغة الأم.

كان القوميون الأكراد للأسباب المذكورة أعلاه، يعارضون بشدة إفتتاح القناة السادسة الكُردية في إذاعة وتلفزيون تركيا. بل ان الحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب العمال الكُردستاني PKK عدّا إفتتاح القناة السادسة الكُردية نوعاً من الحرس الثقافي، ويَربا فيها سياسة مُشابهة لنظام حراس القرى الذي ساهم فيه مئات الآلاف من الأكراد بجانب الدولة وضد الحركات القومية الكُردية خلال الثلاثين عاماً الماضية. فاذا أصبحت سياسة الحارس الثقافي تتمتع بتلك الفعالية، مع وجود إمكانية ان تكون أكثر فعالية لدفع الأكراد للتقليل من تأييدهم الايجابي والسلبي لحزب العمال الكُردستاني PKK، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحركات القومية الكُردية؛ سيكون ذلك صفعةً قويّةً لحزب العمال الكُردستاني PKK والحزب الديمقراطي الاجتماعي. فاذا حدث ذلك، سيتم قطعاً نسيان

السياسات الرامية لنظام إداري جديد للمحافظات، حيث تضمَّنَتها توصيات الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

نظام إداري لامركزي لتركيا:

كان المسؤولون في الدولة التركية والجيش والمخابرات والأحزاب السياسية يأملون ان تُؤدي التنازلات بالنسبة لإستخدام اللغة، بدون أي تطبيق للغة الأم في التعليم أو التعليم باللغة الأم، إلى منع عدد كبير من الأكراد المعتدلين والقوميين الأكراد من الدفاع عن مواصلة تقديم مختلف السيناريوهات حول نظام إداري لامركزي لتركيا، وتحت شعار ان تركيا لاتستطيع ان تدير كفة الحكم من أنقرة لمدة أطول.

في التاسع والعشرين من اكتوبر ٢٠٠٨ وعَشيَة الاحتفال بعيد تأسيس الجمهورية، وزعت المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي الإجتماعي منشوراً في البرلمان بعنوان: الحل الديمقراطي الذي يقدِّمه الحزب الديمقراطي للقضية الكُردية. وانصب الإهتمام على توزيع المنشور باللغات التركية والانجليزية والكُردية. وأشار النواب البرلمانيون إلى انه أول منشور باللغة الكُردية يتم توزيعه أبداً داخل البرلمان. وأكّد ذلك مرة أخرى على مدى الأهمية الذي وصلت اليه قضية اللغة في النضال القومي الكُردي- التركي.[٦٩]

ومع ان «خطة الحكم الذاتي» التي أطلقها الحزب الديمقراطي الإجتماعي قد إنتشرت بسرعة، الاّ انها كانت معروفة للبرلمانيين الأتراك منذ ان تم نشرها ضِمْن مواد المؤتمر الاستثنائي للحزب الديمقراطي الإجتماعي عام ٢٠٠٧. وقد أصبح للمشروع غطاء وطني، بعد توزيعه في البرلمان عشية احتفالات العيد القومي

---

[٦٩] *اخبار اليوم التُركية (الديلي نيوز التُركية)*، ٣٠ اكتوبر ٢٠٠٨؛ *الراديكال*، ٣١ اكتوبر ٢٠٠٨. المناقشة التالية تعتمد على هذين الجريدتين.

للجمهورية. ولم يتساءل الحزب في المنشور عن بقاء ترديد اغنية أردوغان دولة واحدة -علم وأحد- شعب واحد، رغم ان مطالب الأكراد حول اللغة قدْ قدَّمت توضيحاً للأوضاع بوجود شعبين في تركيا وليس شعباً واحداً. ولكن الحزب الديمقراطي الإجتماعي كان يتحدى بذلك نظام المحافظات ذي الأحدى والثمانين محافظة في تركيا. وكتب الحزب الديمقراطي الإجتماعي يقول: انه قدَّم حلاً للقضية الكُردية وذلك للتوصية بتعديل البنية الادارية الحالية المركزية البيروقراطية الخرقاء المتحجرة. وبدلاً من أحدى وثمانين محافظة، يتم إنشاء مناطق حكم ذاتي مابين عشرين أو خمس وعشر منطقة. وسوف يؤمن نظام كهذا للإدارات المحلية إختيار سلطتها واللغة التي ستستخدمها وعلمها الذي يمكن ان يرفرف فوق مبانيها.

وقد وضح المتحدثون بإسم الحزب الديمقراطي الإجتماعي ان ذلك المشروع لا يدافع عن أي شكل من أشكال النظام الفدرالي أو الذاتية الإتنية. بل ان كل منطقة ستكون قادرة على إختيار شعاراتها وميولها وأعلامها. وسيعمل نظام لامركزي كهذا على تطوير متواصل للنظام المركزي البيروقراطي الحالي، الذي لايمكن التعامل معه. ولكن مشروع الحكم الذاتي الذي أطلقه الحزب الديمقراطي الاجتماعي، يواصل تردده في جنبات السياسة التركية في عام ٢٠١٠. وكان حزب العمال الكُردستاني PKK واضحاً كذلك في تأييده لذلك المشروع. وقد صرَّح جميل بايك Cemil Bayik، أحد كبار قادة الحزب مُتحدِثاً من مقره في جبل قنديل في العراق، أن سياسة حزب العمال الكُردستاني PKK هو الإستقلال نهائياً عن الحكومة المركزية. وقال ان الحزب سوف يُعلِن في المستقبل القريب «الحكم الذاتي الديمقراطي.»[٧٠] وقال، لو انّ الأكراد أظهروا إصراراً واضحاً قوياً على حلّ

---

[٧٠] *الطرف*، ٢٥ يونيه ٢٠١٠، المصادر المُستشهد بها مستقاة من وكالة انباء الفرات.

القضية الكُردية، رّبما يلاقون النجاح. واستطرد فيما بعد يقول: إنَّ الدولة قد خرَّبت ذلك الحل العقلاني. وقال بايك: ان معارضة دولة تركيا لذلك الحل العقلاني، انما يعني انه يجب على الأكراد إنجاز الحل الذاتي بأنفسهم. وقد صرح بذلك بعد وقت قليل من إجتماع حزب السلم والديمقراطية BDP بجميع رؤساء البلديات التابعين للحزب، والبالغ عددهم تسعة وتسعين، وكذلك بجميع أعضاء المجالس المحلية للمدن والبلدات في جنوب شرق تركيا، وحيث قرر الجميع إنتزاع الحكم الذاتي للمدن وللبلدات من الحكومة المركزية. وكان حزب السلم والديمقراطية قد إستند في الحديث عن حقوقه، على قانون الإدارة المحلية الاوربي.[٧١]

وبعد شهرين من ذلك الحديث رَدّد صلاح الدين دميرتاش، رئيس المجموعة البرلمانية للحزبBDP؛ علناً ومرة أخرى مطالب الحزب في الحكم الذاتي الديمقراطي، حين قال: ان ذلك سيأتي «قريباً أو لاحقاً،» ومهما كانت الإجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة التركية. يجب الا يشك أحد ما في ان ذلك ماسيكون عليه الوضع. واخيراً قال: إنَّ كل وأحد يجب ان يكون قادراً ان «يتنفس الحرية.»[٧٢] وفي الثاني والعشرين من اكتوبر، اعتلى المنصة دميرتاش إلى جانب عثمان بايدمير محافظ دياربكر، في اجتماع عقده إتحاد مدن جنوب الاناضول حول موضوع «هيكل الإدارة المحلية الاوربية والإدارة المحلية التركية.» وأخذ بايدمير الكلمة وتحدث أولاً، مُكرِراً الحاجة المُلحة للامركزية النظام الإداري في تركيا. وقال انه فقط وفي نظام كهذا يمكن إيجاد حل للقضية الكُردية. ولكنه لكونه محافظاً للسنوات الست الاخيرة، قال إنه وموظفيه كانوا غير قادرين على تطبيق النظام الإداري المحلي

---

[٧١] *المصدر السابق نفسه.*

[٧٢] *الراديكال*، الاول من سبتمبر ٢٠١٠.

الاوربي، لأن جميع الموهوبين والخبراء الذين نحتاجهم، كانوا في السجون. وكان يشير بذلك إلى ١٥٠٠ نسمة القت الشرطة القبض عليهم في ١٤ ابريل، بعد خمسة عشر يوماً تماماً من الأداء غير المتوقع للحزب الديمقراطي الإجتماعي في إنتخابات ٢٩ مارس ٢٠٠٩ المحلية. وكان بايدمير يشير على وجه الخصوص إلى المحاكمات التي جرت آنذاك في دياربكر، التي تعرض لها مائة وواحد وخمسون كُردياً، وتمَّ القاء مائة وواحد وخمسين منهم في السجن. ومن بين من القي القبض عليهم وسجنهم، يوجد العديد من أعضاء حزب السلم والديمقراطية، وهم المتنفذون من المنظمات الوطنية المستقلة غير الحكومية ومنظمات حقوق الانسان المدنية IHD. وكان المائة والواحد والخمسون الذين وجهت لهم التهم وحكموا؛ أعضاء في إتحاد مجتمعات كُردستان/البرلمان التركي KCK/TM. وقد اعتقد أنَّ الذراع المدني لأعضاء ذلك الإتحاد توجد فروع له في سوريا وإيران والعراق. وأكدت تركيا كذلك ان ذلك الإتحاد KCK منظمةٌ وسيطة بين حزب العمال الكُردستاني PKK وحزب السلم والديمقراطية. وإستناداً إلى ما ناقشناه سابقاً بخصوص تشابه مشاريع الحكم الذاتي لحزب العمال الكُردستانيPKK وحزب السلم والديمقراطية، يمكن لايّ كانْ أن يستنتج أن هناك روابط بين الجهات الثلاث: حزب العمال الكُردستاني PKK، وإتحاد مجتمعات كُردستان و حزب السلم والديمقراطية، مع وجود إختلافات بين الجهات الثلاث؛ وسوف نناقش ذلك الأمر فيما بعد. ويشكو بايدمير ان السجن والإتهامات والتوقيف الدائم ومُلاحقة أعضاء حزب السلم والديمقراطية وحزب العمال الكُردستاني PKK، قد جعل من المستحيل على الأكراد إنشاء نظام إداري محلي مسؤول وفعال. ودون أدنى شك، فذلك بالطبع جزء من سياسات الدولة التركية في سبيل إضعاف تحديات القومية الكُردية. وأيد بايدمير

التوقعات الحيوية الأساسية لقضية اللامركزية والإدارة المحلية، ليس في جنوب شرق البلاد وفي المناطق الكُردية كثيفة السكان فقط، بل في عموم تركيا. وكان يعتقد كذلك ان القضية الكُردية لن تجد حلاً لها، الاّ في إطار حكومة لامركزية. كما عبر عن ثقته الكبيرة في قدرات الناس العاديين في دياربكر على المساهمة في إنجاح حكومة محلية مشتركة.

وأخذ صلاح الدين دميرتاش الكلمة بدوره ليقوم بتوصيف أردوغان، رئيس الوزراءالتركي، بأنه يتصرف بإستبداد مطلق، كسلطان تركي. وإستطرد دميرتاش قائلاً: إنَّ أردوغان يتصرف كما لو ان حزب السلم والديمقراطية لديه خطة لتفتيت تركيا، ويدعى ان رسالته هو عمل كل شيء لمنع حدوث ذلك. ووضح دميرتاش ان حزب السلم والديمقراطية ليست لديه خطَّة كتلك. ولاتملك تركيا فقط حكومة إستبدادية مركزية منذ إنشائها جمهورية في عام ١٩٢٣، بل انها إزدادت قوة وزاد سلطانها في الأعوام الثمانية من حكم حزب العدالة والتنمية. وعند هذه المرحلة من خطابه، أكد دميرتاش على ان تركيا لايمكنها ان تواصل العيش محكومة من أنقرة. وقال: ان التنوع الإثني والديني واللغوي والعقائدي، جعل اللامركزية شيئاً مشروعاً ومُتطلباً ضرورياً. وصرّح، انه من الضروري لجميع شعوب تركيا مناقشة ذلك الموضوع وليس الأكراد فقط؛ علماً أن نقاشاً وطنياً كهذا سوف يساعد على حل القضية الكُردية.

وأردف قائلاً ان أسباب تخلي الأكراد في تركيا عن آمالهم وطموحاتهم في دولة مستقلة، هو لأنهم يعتقدون ان مطالبهم لايمكن تحقيقها الاّ في ظل دولة ديمقراطية لامركزية. ودولة كُردية بدون ديمقراطية، لن تلبي حاجات ومتطلبات أكراد تركيا اليوم. وصرّح رئيس حزب السلم والديمقراطية، بأنه لايوجد أحد في تركيا غير حزب السلم والديمقراطية يمتلك خطة لإدارة

ديمقراطية لامركزية للدولة. كما ان عدم قدرة الحكومة المركزية على مواجهة العلويين وغير المسلمين والتعليم باللغة الأم يعود بدرجة كبيرة للبنية الحاكمة المركزية اللاديمقراطية. ومفتاح حلّ جميع تلك المشاكل الاجتماعية، انما يَكْمُن -كما يقول دميرتاش- في تبني نماذج إدارة ذاتية.[٧٣]

وبعد مرور يوم واحد على حديث دميرتاش في مؤتمر إتحاد مدن جنوب الاناضول، تناول مرة أخرى قضية اللغة مؤكداً انه لا حزب السلم والديمقراطية BDP ولا إتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK، أو حزب العمال الكُردستاني PKK، كانوا يطالبون أن تكون اللغة الكُردية لغة رسمية لتركيا إلى جانب التركية على غرار ما حدث في العراق، حيث اللغة الكُردية لغة رسمية إلى جانب العربية. واستطرد مُصرِحاً انه يرى ان حديث أحمد تُرك بالكُردية في البرلمان «قد أزاح الغطاء عن القضية الكُردية.»[٧٤]

ولاحظ ان الشعب كان يقول: «فتح كُردي،» وغيرَّها الحكومة فيما بعد وأصبحت إفتتاح ديمقراطي، ولم يكن ذلك من أجل من لغته الأم الكُردية، وانما من أجل الدولة. وأشار كذلك إلى ان البث من تلفزيون تركيا باللغة الكُردية، لم ينظر أحد اليه في كونه غير قانوني، ولكن عندما تحدث أحمد تُرك بالكُردية في البرلمان انتقده جميع الناس بمن فهم هيئة الاركان العامة في الجيش. ووصفوا خطاب تُرك بأنه «غير شرعي» والبث بالكُردية في تلفزيون تركيا هو «فتح ثقافي.» ويعني ذلك ان الأكراد ممنوعون من الحديث بالكُردية، في حين تمتع الدولة بحرية ذلك. بل وأكثر مِنْ ذلك قال أنه ليس من سلطات الجيش ان يحدد مايُقال في البرلمان. وأشار دميرتاش، انه من السخرية بمكان ان يتحدث رئيس الوزراء التركي بالكُردية في حفل إفتتاح

---

[٧٣] *المصدر السابق نفسه*.

[٧٤] *بيانت*، ٢٣ اكتوبر ٢٠١٠.

القناة السادسة الكُردية في التلفزيون التركي. فاذا ما فعل ذلك، فقد خَرَقَ قانون الأحزاب السياسية التركي. وعاد رئيس حزب السلم والديمقراطية وأصرَّ على ان القضية الكُردية لاتجد لها حلاً في ظلّ القوانين التركية الحالية المختلفة، ويمكن فقط مواجهتها من خلال دستور جديد وضمن هيكل دمقرطة أكثر.

وكرر دميرتاش كذلك، ان حزب السلم والديمقراطية والأكراد لايطالبون أبداً أن تكون الكُردية لغة رسمية، كما هو الحال في حكومة كُردستان العراق. وأكد، ان اللغة التركية ستظلّ اللغة الرسمية للحكومة المركزية. وعلى أي حال، يجب على الإدارة الحكومية إستخدام لغات أخرى، إستناداً إلى حاجات السلطة وحاجات الحكومات المحلية. ففي بعض الحكومات المحلية، يجب ان تكون الكُردية اللغة الثانية بعد التركية. وأكد على تغيير المادة ٤٢ من الدستور الحالي، اذْ تشترط ان يكون التعليم فقط باللغة الكُردية. وأكد كذلك على تغيير المادة ٦٦، التي تصف المواطنة في تعابير إتنية تركية. كما ويجب إيجاد دستور جديد يعترف ان تركيا متعددة الثقافات الإجتماعية والكثير من التجمعات العرقية المختلفة. ومن المثير للإهتمام، صرّح دميرتاش، أنَّ الولايات المتحدة لم تعد تطالب بتصفية حزب العمال الكُردستاني PKK، بل أخذت تواجه القضية الكُردية بإستخدام سياسات عديدة: سياسية وإجتماعية وثقافية. وقال: ان حزب السلم والديمقراطية يوافق ويؤيد سياسات كتلك، ويقوم بكل شيء ممكن حتى تنجح تلك السياسات. ولكنه أشار إلى ان حزب السلم والديمقراطية هو لاعب واحد فقط، بين كثيرين.[٧٥]

---

[٧٥] *المصدر السابق نفسه.*

إفتتاح ديمقراطي:

القانون والعدالة في القضية الكُردية[٧٦]

وانضمَّ سزگين تانريكولو Sezgin Tanrikulu إلى دميرتاش في مراقبة ودراسة قضايا القانون والعدالة في تركيا بخصوص القضية الكُردية. ويقول سزگين تانريكولو ان تلك القضايا يمكن معالجتها أو حلّها فقط ضِمْن دستور جديد وشامل. وأكدّ على ثلاثة مبادئ يجب إدراجها في الدستور الجديد:

الاول: الإعتراف بالتعليم باللغة الأم. والثاني: إستبدال تعريف الوطنية إستناداً إلى الهوية الإتنية التركية؛ أي إستبداله إستناداً على تعريف المواطنة الدستورية القائمة إلى الإحترام المتساوي لكل الهويات الإتنية. والثالث: تقوية الإدارات المحلية.

وأكد تانريكولو على ان هذه المبادئ الثلاثة يجب ان تكون مُندمجة في خمسة مبادئ اخرى: أولاً: إستبعاد التفرقة العنصرية. ثانياً الإعتراف بالتنوع الثقافي. ثالثاً: الحقوق الثقافية. رابعاً: لامركزية إدارية. خامساً: تقوية المشاركة الديمقراطية وتشجيعها. وأكدّ تانريكولو: اذا كانت الحقيقة والعدالة تقضي بالعمل على إنهاء نظام حراس القرى، فلأنه في ٢٠ مارس ٢٠٠٩ كان يوجد واحد وسبعون ألفاً وتسعمائة وسبعة من حراس القرى في المناطق الكُردية الواسعة، ولأنه في الفترة مابين يناير ١٩٩٠ إلى مارس ٢٠٠٩ قد إقترفوا الفاً وستمائة وثلاثة عشر خرقاً لحقوق الإنسان. وهناك قضية أخرى تجب مواجهتها والإهتمام بها، وهي قضية الملكية الناتجة عن الهجرة

---

[٧٦] انه العنوان والتعليق نفسها لمقالة كتبها سزگين تاتريكولو في عدد اكتوبر من مجلة القانون المعاصر التي تصدر في تركيا. وانني اساساً الخصُ تلك المقالة فهي تتفق وما افعله كتاتريكولو حيث تظهر سياساته في دواخل تركيا وسياسته تجاه القضية الكُردية، ويظهر كذلك بوضوح في تلك المقالة.

الإجبارية وهروب مليوني كُردي من ثلاثة آلاف وأربعمائة وثماني وعشرين قرية وقرية صغيرة ومزرعة. وضرورة التعويض من قِبل الدولة الخسائر التي سببتها «الحرب ضد الإرهاب.» وهذا ما يعني الهجرات الإجبارية التي توقفت في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨ ووجوب عودة المهجرين. والتعويض كذلك للأشخاص المفقودين ومن تعرض للإغتيال على أيدي مجهولين. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتعامل لجان حقيقية مع معظم الإغتيالات والقتل التي تم إقترافها في الثلاثين عاماً الماضية، لكي تبحث عن الحقيقة من أجل توضيح المرارة والفظاعة التي سببتها عمليات القتل والإغتيال.

وهناك قضية أخرى يجب مُجابهتها، وهي قضية سجن دياربكر، حيث لقى المئات، ان لم يكن الالاف، من الأكراد المساجين منذ عام ١٩٨٠ حتفهم، نتيجة مختلف أنواع التعذيب. وأوصى تانريكولو بعدم إستخدام ذلك السجن. وفي واقع الأمر، وبعد أشهر من كتابة ذلك، وجَّه أردوغان رئيس الوزراء أمراً بهدم ذلك السجن. ولكن أهل دياربكر طالبوا بتحويله إلى متحف كجزء مهم للتذكير بتراثهم من العذاب والالم، وبذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم داخل السجن. وطالب أيضاً بإنهاء إلقاء الأطفال في السجون، حيث يقبع المئات منهم في سجون تركيا. وفي نداءٍ إلى برلمان تركيا، طالب أيضاً بسّن قوانين من أجل حق حرية التعبير بدون خوف من السجن، والسماح للعوائل الكُردية بتسمية أبنائهم بأسماء كُردية، وكذلك إستعادة أسماء الأماكن الجغرافية الكُردية الأصلية التي مُنِعت. وكل ما تم ذكره أعلاه، يجب تقويته بالتعليم بالتركية، وإنشاء معاهد للدراسات الكُردية وأقسام أخرى في الجامعات لتدريس اللغة الكُردية والأدب الكُردي.

إتحاد المجتمعات الديمقراطية الكُردستانية KCK

ومحاكمات دياربكر:

بدأت محاكمات المائة والأثنين وخمسين مُتهماً، من بينهم المائة والأربعة القابعين في السجن؛ في ١٨ اكتوبر ٢٠١٠ ووعدوا أن تكون طويلة وتنهي القضية. وكانت التهم الموجهة اليهم أنهم أعضاء في إتحاد المجتمعات الكُردستانية /البرلمان التركي. و KCK معروفة بالكُردية، وهي نفسها KTB التركية و DCK الانجليزية. وذلك التعبير الصغير المضاف KCK/البرلمان التركي، فهو للتمييز بينها وبين فروعها في سوريا وايران. وتعتقد الدولة ان KCK هي الذراع المدني لحزب العمال الكُردستاني PKK ويرتبط به بروابط متينة جداً، وانه الواسطة التي تنشر سياسات الحزب في مدن البلاد حيث تُطبق. وفي الوقت الذي يقول فيه حزب العمال الكُردستاني PKK وحزب السلم والديمقراطية، ان لا علاقة لهما سياسية بإتحاد المجتمعات الكُردستانية، فان العديد من الصحافيين والمثقفين الأتراك، ومن بينهم ممتازر توركونه Momtaz Turkone الذي صرح بوجود روابط حميمة بين إتحاد المجتمعات الكُردستانية وحزب العمال الكُردستاني PKK وحزب السلم والديمقراطية.

ويعد توركونه كغيره من الكثيرين من المثقفين الأتراك، ان حزب العمال الكُردستاني PKK منظمة إرهابية تحاول «تحقيق أهدافها عبْر القيام بالهجمات العنيفة الارهابية.»[٧٧] ولكن إضافة إلى كون حزب العمال منظمة إرهابية، فهو كذلك حزب سياسي كما يتضح من عنوانه. وعلى العكس من حزب العمال الكُردستاني PKK على أي حال، فان KCK منظمة سرية ذات صلات عضوية مع حزب العمال الكُردستاني PKK. ومنذ ان كان حزب السلم والديمقراطية يرتبط

---

[٧٧] *الزمان اليوم*، أي نوع من المنظمات KCK؟ ٢٣ اكتوبر ٢٠١٠.

عضوياً بحزب العمال الكُردستاني PKK، كما يُقال، فانه بدوره يعد جزءاً عضوياً من KCK، بل وأكثر من ذلك، يقول توركونه، ان KCK «يتصرف كبديل للدولة حيث يقوم بإنجاز جميع مسؤوليات الدولة الحقيقية، وانه يمارس سلطات الدولة على المستوى المحلي. فيقوم بإنشاء المدارس، ويُنزلُ العقاب بمن يفشل في الإستجابة لقواعدها.»[٧٨] ويقول توركونه مستطرداً ان الدولة و KCK تتنافسان على السلطة في جنوب شرق تركيا. فاذا ما تقبل الشعب في جنوب شرق تركيا سلطة إتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK، فسوف يزيدها ذلك قوة. ويعتقد ان مثل ذلك الوضع قائم في محافظة حكاري في أقصى جنوب شرق البلاد. وصرّح ان الجيش «يتجاهل تماماً حقيقة سيطرة KCK مخافة ان يعملوا على زيادة التوتر في المنطقة.»[٧٩] ويبدو ان الدولة عاجزة عن التعامل بفعالية مع KCK، كما كان ذلك واضحاً تماماً في أثناء المحاكمات التي إنعقدت في دياربكر.

وهناك كذلك ايمري أوسلو Emre uslu، والذي كان من أعضاء الشرطة الوطنية قبل ذهابه إلى كندا والولايات المتحدة، حيث نال شهادة الدكتوراه. وها هو يقوم بتدريس في جامعة يدي‌تپه Yeditepe، وأدلى بتصريحات تختلف بشكل ما مع توركونه في توصيفه لإتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK.[80] ويستند أوسلو إلى دستور KCK عندما يقول: ان ذلك الإتحاد نظام يطالب بنظام ديمقراطي إجتماعي كونفدرالي. وتعني الديمقراطية في هذا النظام عدم تمييز النوع وتنادي بالحرية والمساواة، إلى جانب إقامة نموذج بيئوي للحياة. ويمتلك الإتحاد بُنيةً تنظيمية مزدوجة، ويشارك الشعب عَبْرَ البيانات والاستقرار

---

[٧٨] *المصدر السابق نفسه.*

[٧٩] *المصدر السابق نفسه.*

[80] *الزمان اليوم*، ٢١ اكتوبر ٢٠١٠.

والبرلمانات المحلية والمؤتمرات. ويدير الناس شؤونهم بأنفسهم، عَبْرَ حكوماتٍ محليةٍ مُنتخبةٍ مسؤولة وتخضع للمحاسبة والمساءلة.[٨١]

وفي هذا التوصيف للإتحاد المذكور والمُستنِد على دستوره، يصرح أوسلو أن KCK تنظيم مسؤول عن إختيار وتجميع مناضلين لحزب العمال الكُردستاني PKK، ويقوم بتنظيم الفعاليات لتأييد مناضلي الحزب. ويقول أوسلو ان KCK تنظيم غير شرعي وفقاً لقوانين تركيا. وصرّح أن التُهم التي تُوجه بأسمه، يجب ان تكون تُهماً سببها لاشرعية التنظيم. وصرّح أن تُهم KCK الموجهة للأفراد، «فشلت في البرهنة على إقترافهم أي نوع من أنواع العنف.»[٨٢] ومن المناسب، قال: «انهم يعملون فعلاً مع منظمات KCK. وتدلل التهم على حقيقة وجود مثل ذلك التعاون.»[٨٣] ويقول أوسلو: لكوننا نعلم بذلك، يجب توجيه التهم للمتهمين بإنتمائهم لمنظمة لاشرعية، وليس لأنهم شاركوا في العنف بإسم المنظمة. وإختتم قوله أنه: يجب تحرير رؤساء البلديات المنتخبين والمتهمين من السجن والسماح لهم بالعودة إلى أعمالهم ووظائفهم.

وفي واقع الأمر، فإنَّ المتهمين المائة والاثنين والخمسين، الذين حضر منهم مائة وأربعة عشر المحاكمة، فقد تمَّ توجيه التهم لإنهم أعضاء في إتحاد المجتمعات الكُردستانية /البرلمان التركي KCK/TM، لكونها منظمة مَدَنيَّة تعود لحزب العمال الكُردستاني PKK وتعمل على تمزيق وحدة الدولة وسلامة أراضيها؛ ولأنهم أعضاء فيها ومشجعون لمنظمة إرهابية. ومن بين المتهمين، يُوجد ثمانية وعشرون مسؤولاً مُتَنَفِذاً في الحزب الديمقراطي الإجتماعي المُنحَل، حيث

---

[٨١] *المصدر السابق نفسه*. ويذكر اوسلو ذلك المقطع كونه جزءً من المادة الثانية من دستور KCK.

[٨٢] *المصدر السابق نفسه*.

[٨٣] *المصدر السابق نفسه*.

تم إغلاق الحزب في ١١ ديسمبر ٢٠٠٩؛ وأثنا عشر عمدة، من بينهم عثمان بايدمير وأستاذان جامعيّان وأعضاء بَلَديتين. وكان أحد المتهمين، وهو مناسب تماماً بما فيه الكفاية؛ رئيس فرع منظمة حقوق الانسان في ديار بكر، محرم أربي Muharrem Erbey.[٨٤] وكان المتهم جزءً صغيراً من بين الألفين والمائتي نسمة القابعين في سجون الشرطة في جميع المحافظات منذ ١٤ ابريل ٢٠٠٩، أي بعد خمسة عشر يوماً تماماً من إنتهاء إنتخابات ٢٩ مارس المحلية، وحيث كان إنتصار الحزب الديمقراطي الإجتماعي الذي أبْلَى بلاءً حسناً أفضل بكثير مِنْ حزب العدالة والتنمية الذي كان يُظَنّ انه الأفضل.[٨٥]

وكان عدد الذين ظلّوا في السجن في أثناء المحاكمات، يُقَدَّر بنحو الف وخمسمائة سجين. وظنّ الكثيرون مِن المحللين أن «الفتح الديمقراطي» الذي أعلنته الدولة وحزب العدالة والتنمية، جاء بعد إنتخابات ٢٩ مارس، لكي يقدَّموا للناس التنازلات التي تحدث عنها الأكراد؛ وذلك لإستيعاب ومحاصرة النجاح الذي أحرزه الحزب الديمقراطي الإجتماعي في الإنتخابات. وعندما فشل الفتح الديمقراطي، قامت المحكمة الدستورية بغلق الحزب الديمقراطي الإجتماعي في ديسمبر في عام ٢٠٠٩. وفي الحال، عاد الحزب المُنْحل في شكل حزب السلم والديمقراطية، كما وضّحنا سابقاً.

ويبدو ان المحكمة لم تكن في عَجَلَةٍ مِنْ أمرها لإطلاق سراح أي مِن المعتقلين القابعين في سجون الشرطة. وكان ذلك من أسباب شكوى عثمان بايدمير، الذي تم إتهامه في مؤتمر إتحاد مدن جنوب الاناضول الذي إنعقد

---

[٨٤] *Kurdish Media*، *كُردي ميديا* ٢٠ اكتوبر ٢٠١٠.

[٨٥] من أجل تفاصيل حول الإنتخابات، راجع: روبرت أولسون *دماء وعقائد واصوات انتخابات: التعامل مع القضية الكُردية القومية في تركيا*، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، الصفحات ٣٤-٢١٦. وقدَّم حزب السلم والديمقراطية، عدد السجناء القابعين في سجون الشرطة.

في ٢٢ اكتوبر بعد أربعة أيام مِنْ بدءِ المحاكمات. وسبب الشكوى، وجود عدد كبير مِنَ المسؤولين الخبراء والكفوئين الذين مازالوا قابعين في السجون. ولذلك فأن الأكراد المُنْتَخَبين لايقدرون على التحرك بشكل أسرع لتحقيق اللامركزية، ولكن يبدو مناسباً في الأغلب ان يكون هدف الدولة والجيش وحزب العدالة والتنمية جزءً مِنَ السياسات الرامية لِلحدِّ من نشاطات الحركات القومية الكُردية في تركيا بأي وسيلةٍ كانت.

محاكمات إتحاد المجتمعات الكُردستانية وقضية اللغة

لم يكن ليثير الدهشة ان تُثارَ قضية الحديث بالكُردية في المؤسسات الرسمية، كما في المحاكم مثلاً، أنْ تُثار وبسرعة في المحاكمة منذ اليوم الأول. فقد طالب جميع المتهمين تقريباً بوجود مترجم لهم من التركية إلى الكُردية، ماعدا قِلةً قليلة من بينهم لاتتحدث الكُردية أو لاتتحدثها جيداً. وبعد نقاشات كثيرة شفاهية، رفض القاضي طلب المتهمين، مُقرراً ان الجميع يتكلمون التركية، كما ظهر في المساءلات البرلمانية، حيث أتمّ جميعهم دراسات بالتركية. وأكثر من ذلك، قال القاضي ان المترجم الكُردي لشهادات المتهمين، سوف يطيل أجل المحاكمة. ولكنه، وفي أثناء المحاكمة، عندما كانوا يسمعون أسماءهم تتردد كل صباح لتأكيد حضورهم، كان أكثر المتهمين يجيبون بالكُردية.[٨٦] وعندما أنهى بايدمير إجاباته وتأكيد هويته وعنوان إقامته، إختتم إجاباته بقوله: «شكراً» بالكُردية، Zor Spas، بدلاً مِنْ التعبير التركي "تَشَكُر ادرم." وأحرز المتهمون إنتصاراً، عندما طلب المحامون مِنْ محكمة الجنايات الرابعة نقل القضية إلى محكمة الجنايات السادسة في دياربكر. وعُقِدت المحكمة، ولم تكن مستعدة تماماً للنظر في القضية، وتم

---

[٨٦] حريت، ٢٠ اكتوبر ٢٠١٠.

تأجيل قضية KCK إلى ١٢ نوفمبر، حتى تتمكن المحاكم من النطق بالحكم.[٨٧] وبفضل الطريق المسدود أمام النظام القضائي، تم تأجيل القضية كذلك إلى ١٣ يناير ٢٠١١. ومهما كانت الاحكام التي سوف يُقرُّها النظام القضائي في تركيا تجاه قضية المحاكمات، فقد توضحت قضية اللغة، وخاصة التعليم باللغة الأم، قضية مِحْورية مركزيةً لجميع الحركات القومية الكُردية في تركيا.

وكانت لمحاكمات دياربكر ولمطالبات المتهمين بالسماح لهم بالإجابة بالكُردية، أصداء واسعة بين أكراد تركيا. وفي التاسع من نوفمبر، تحدث النائب بنگي يلدز Bengi Yildiz في خطابه الافتتاحي الذي ألقاه في البرلمان أمام مجموعته البرلمانية التابعة لحزب السلم والديمقراطية BDP؛ باللغة الكُردية فقط. ويُذكّر ذلك بالزوبعة التي أثارها أحمد تُرك بحديثه الذي إستمر لعدة دقائق باللغة الكُردية أمام القناة التلفزيونية التابعة لتلفزيون وإذاعة تركيا. وكان ذلك قوة دافعة كبيرة للتحدث بعد ذلك بالكُردية في المنتديات الرسمية والعامة التي أبرزتها ووضحت معالمها محاكمة KCK التي إستمرت لعامين في الأكثر.

وقد وجه كولتان كشاناك، نائب رئيس حزب السلم والديمقراطية، الذي أخذ الكلمة في البرلمان بعد يلدز؛ وجه نقداً لاذعاً وبشكل خاص للقاضي الذي ينظر قضية KCK، قائلاً: ان المتهمين لايستطيعون الحديث «بلغة مجهولة.» ووبّخ كشاناك رئيس الوزراء أردوغان وأنّبه تأنيباً لاذعاً بسبب تصريحه الذي يقول: إذا كان المتهمون يعرفون التركية، فليتحدثوا بالتركية، واذا كانوا لايعرفون التركية، فيمكنهم آنذاك فقط التحدث باللغة الكُردية.[٨٨] وأمام ذلك الموقف السلبي للدولة

---

[٨٧] *بيانت*، ٨ نوفمبر ٢٠١٠.

[٨٨] *الراديكال*، ٩ نوفمبر ٢٠١٠.

ولحزب العدالة والتنمية تجاه الحديث باللغة الكُردية، قال كشاناك: «نحن الأكراد بدأنا نفكر ونتساءل متعجبين هكذا: هل إقترفنا جريمة بتعلمنا اللغة التركية، وهل ستقف معرفتنا باللغة التركية حائلاً يمنعنا من الحصول على حقوقنا؟ اذا كان ذلك هو الوضع، فيمكن للأكراد منذ الآن الاّ يختاروا تعلم اللغة التركية. وسوف يقول الأكراد طالما اننا لانستطيع ممارسة حقنا باللغة الأم، فليس من الضروري آنذاك معرفة اللغة التركية ونتيجة ذلك، لماذا يجب علينا ان نتعلم اللغة التركية؟ واذا كان ذلك أي تعلم التركية تبرر لمنعنا وحرماننا من إستخدام اللغة الكُردية، فيحِقُ اذن لجميع الأكراد إستخدام اللغة الكُردية في جميع مناحي حياتهم.»[٨٩] وأردف كشاناك قائلاً:انه في السبعة شهور القادمة قبل حلول الإنتخابات العامة في شهر يونيه ٢٠١١، قرر حزب العمال الكُردستاني PKK عدم القيام بأية عمليات قتالية، وكانت تلك فترة هامة لإيجاد حل للقضية الكُردية وكان يجب ان تُستَغَل بعناية: «ولكن مهما نعمل في هذه سبعة الشهور، فسوف يحدد ذلك مسار الأحداث في سبعة الشهور المقبلة.»[٩٠]

وواصلت كشاناك نقدها لحزب العدالة والتنمية، لأنهم لايرغبون مُطلقاً في إيجاد حل سياسي للقضية الكُردية وأهدروا بذلك ثماني سنوات كاملة من إدارتهم. وقد أثارت مواقف يلدز وكشاناك الموقف المعادي تجاه الحديث باللغة الكُردية في القضايا الخاصة بالدولة والأشغال العامة والشؤون القانونية والتعليمية. علماً ان التهديد بعدم دراسة اللغة التركية أو التقليل من إستخدامها قدر المستطاع في مسار الحياة العامة، سيثير حتماً تحديات كبيرة للدولة.

وقد جعلت محاكمات KCK في ديار‌بكر مِنْ قضيةِ اللغة الأم القضية الأكثر إثارة والوسيلة الأكثر إستنفاراً لجميع الحركات القومية الكُردية في تركيا.

---

[٨٩] *المصدر السابق نفسه.*

[٩٠] *المصدر السابق نفسه.*

وحقيقة ان بعض أعضاء حزب السلم والديمقراطية وبعض المثقفين لايعرفون اللغة الكُردية بمن فيهم صلاح الدين دميرتاش رئيس الحزب ونائبه گولتان كشاناك، وهذا ما دعا الى ضرورة وضع قضية تعليم اللغة الكُردية في قوائم قادة الحزب وعدّها من أهم القضايا السياسية. وصرح يلدز أن اللغة الكُردية هي التي كانت تُحاكم وأكد على انه «اذا ما لم يكن هناك حزب السلم والديمقراطية أو حزب العمال الكُردستاني PKK، لما كان هناك أكراد.»[٩١]

وأكدت كشاناك أن تلك المحاكمة في ديار‌بكر إنقلاب سياسي، واذا ماتقبلنا هذا النوع من العقلية، فلن يكون لنا وجود. وفي واقع الأمر، سوف ننتظم في نضال حاسم قوي ضد سياسة كهذه، ولن يأخذ ذلك مدة طويلة. وأصبحت هذه القضية قضية للديمقراطية التركية.[٩٢] وأعلن كل من: يلدز وكشاناك ان حزب السلم والديمقراطية سوف يفتتح في الحال دورات دراسية لكل من لايعرف الكُردية، أو من لايعرفها الاّ قليلاً. وتطوع عثمان أوزچليك Osman Ozchelik أحد النواب البرلمانيين من حزب السلم والديمقراطية للتدريس في تلك الدورة، حيث ستكون الدروس أربع ساعات إسبوعياً، ويسمح لغيرهم ممن يريد حضور الدورة، فأهلاً به. وأشارت الدولة التركية، حتى في أثناء جريان المحاكمات، وتأجيلها بعد ذلك إلى ١٣ يناير؛ إلى ان النزاع القضائي للدولة يبقى الإدارة الرئيسة للتعامل مع التأثير المتزايد لمطالب الحركات القومية الكُردية وخاصة مطالب اللغة.

وفي ٢٣ نوفمبر تم توجيه التُهم التسعة عشر عضواً من حزب السلم والديمقراطية، وتم النطق بالحكم بسجنهم لمدة ٢٤٧٣ سنة على ذمة ٥٤٤ قضية أثيرت ضدهم. ولم يواجه التهم نفسها نائب واحد فقط، هو أُفق اوراس UFUK URAS، نائب اسطنبول، وواجه أحمد تُرك، وآيسل توغلوك Aysel Tugluk ما

---

[٩١] *الراديكال*، ١١ نوفمبر ٢٠١٠..

[٩٢] *المصدر السابق نفسه*.

مجموعه ١٣٩٥ سنة من تُهم، تقول أنهم قاموا بالدعاية في بيانات دستورية. في حين واجهت أمينه آينا Emine Ayna، النائبة عن ماردين، تسعة وستين قضية ضدها. وتم توجيه ٥٧ تهمة ضد أوزدال أوچر، النائب عن وان، وضد سفاهير بايندر Sevahir Bayindir عن شناك Shinak. ويتم بإستمرار توجيه تُهم خرق القانون ضد نواب حزب السلم والديمقراطية، في كل مرة يتحدثون فيها في البرلمان. ويعد المكتب ذلك أمراً مفروغاً منه منذ ٢٢ يوليه ٢٠٠٧.

التعليم باللغة الأم:
ماذا لو تم إقراره؟

لقد دفعت المحاكمة وطلبات الأكراد بالتعليم باللغة الأم، ممتازر توركونه Momtaz`er Turkone بخصوص الموضوع لتقديم أسئلة تقول، ماذا يمكن ان يحدث لو تم قبول مطالب التعليم باللغة الأم.[٩٣] والاسئلة ثلاث، أولاها: هل يمكن لحق التعليم بالكُردية ان يُقسم تركيا حقاً؟ والثانية: هل ستنقسم تركيا اذا ما أنكرت حق التعليم بالكُردية؟ وثالثها: هل يمكن للأكراد ان يحاولوا القيام بتقسيم دولة يتمتعون فيها بحرية التعليم باللغة الكُردية أو تقسيم دولة يتم فيها تحريم وإنكار ذلك؟ وواصل توركونه حديثه بقوله: «ان عدو الأكراد الأكبر ليس الدولة، وانما متطلبات السوق.» وأكثر من ذلك، «فان مكاسب الأتراك و الأكراد على السواء تتطلب إبقاء تركيا دولة واحدة موحدّة وهو شيء لايمكن الإستغناء عنه.» وأشار بعد ذلك للمزايا الكبيرة التي تعود على تركيا وسوريا نتيجة إلغاء الفيزا بين البلدين، وهذا ما يؤدي إلى زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين. وإستطرد توركوني بقوله «إنَّ زيادة معدلات تجارة تركيا وسوريا التي تتسبب إزدهار الأعمال في كلا السوقين؛ وتتطلب إستخدام لغة مشتركة. وهذه اللغة -يقول توركونه-

---

[٩٣] *الزمان اليوم*، ٢٣ اكتوبر ٢٠١٠. ان ذلك البحث يعتمد كثيراً على ماقاله توركوني في حديثه.

ستكون أول الأمر اللغة الانكليزية والتركية. وإذن، سوف يخدم التعليم باللغة الكُردية آنذاك فقط إستعادة الأكراد لكرامتهم وجعلهم مواطنين شركاء حقيقين ومتساوين في الحقوق، ولسوف يؤمن ذلك سلامة أراضي تركيا.»

وعلى أي حال، سيجد التعليم باللغة الكُردية قبولاً واسعاً لدرجة إمكانية وجود مكان لها رَحْباً في سوق منطقتنا.[٩٤] «فما الذي سوف يحدث؟» يتساءل توركونه، «وما اذا كان قاضي المحكمة قد منحهم حق الرّد بالكُردية، اذا وافق طال بذلك أمدُ المحاكمة وتعطيل تحقيق العدالة، هذا كل شيء.»[٩٥] ثم ذكر تصريحات جنگيز چاندار بضرورة ان يتجه حزب العمال الكُردستاني PKK إلى التحول نحو منظمة KCK من أجل وقف نزيف الدم: «فطالما ان الجيش قد خلق من حزب العمال الكُردستاني PKK غولاً، فأن المحكمة ستحول KCK إلى منظمة سياسية تمثل الأكراد العالية المستوى.»[٩٦] وعلى هذا الاساس، اختتم حديثه بقوله: «ان أكبر تأكيد على وحدة أراضي تركيا، هو الإستخدام الحر للغة الكُردية، من ضمنه أيضاً لغة للتعليم.»[٩٧]

وكان حديث توركونه يؤكد ان السوق هو الميدان الذي يحدد إستخدام وديمومة وفعالية اللغات المستخدمة؛ يحددها وبقوة بمفهوم الشرعية. ولكنه لم يتعرض لدور اللغة الانجليزية واللغة الكُردية اللتان هما لغتان سائدتان في السوق. ولم يتعرض لإستخدام العربية، كما هو الحال في العراق، ولاحق إستخدامها في سوق حكومة كُردستان العراق. فهل ستكون التركية واحدة مِنَ اللغتين السائدتين في السوق بين المنطقة الكُردية في تركيا والمنطقة الكُردية في العراق؟ من الممكن ان

---

[٩٤] *المصدر السابق نفسه.*

[٩٥] *المصدر السابق نفسه.*

[٩٦] *المصدر السابق نفسه.*

[٩٧] *المصدر السابق نفسه.*

يحدث ذلك، حيث تسود المنطقتين لهجتان مختلفتان: هما السورانية التي تسود في كُردستان العراق والكرمانجية التي تسود في تركيا. ومع ان الكرمانجية منتشرة بدورها في دهوك؛ فإنَّ نظام التعليم يهتم بالسورانية. اذن يمكن للانجليزية والتركية ان تكونا لغتين سائدتين في السوق مابين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق. ولكن أكراد جنوب تركيا سوف يَتَحدُّون ذلك السيناريو، فهم يتحدثون الكُردية ويجاهدون ويناضلون لكي تصبح اللغة الأم للتعليم، علماً أنَّ التعليم باللغة الأم قد أصبحت القضية المركزية للحركة القومية الكُردية. فاذا ما تُرِك هذا المبدأ لمصلحة اللغة التركية والانجليزية في السوق، فإنه يعمل على إضعاف إستخدام الكُردية في المسار العام وفي التعليم، مُقَللين بذلك المكاسب التي حققتها الحركات القومية الكُردية خاصة في عشر السنوات الماضية. وبالطبع فإن الخضوع لقبول الانجليزية والتركية كلغتين سائدتين لازمتين للسوق، سيؤدي إلى إضعاف الحركات القومية الكُردية في تركيا، في الوقت الذي جعل القوميون قضية إستخدام الكُردية والتعليم باللغة الكُردية قضية مركزية لنضالهم القومي ولمطالبهم اللامركزية في الإدارة.

ويعتقد توركونه انه بقدر ماتكون تركيا وسوريا معنيتين، فان الإقتصاد التركي الأقوى سوف يعني سيادة اللغة التركية بجانب الانجليزية سيتقدَّمان بديلاً عن اللغة العربية. وما يتضمنه حديث توركونه هو ان نداء السوق سوف يكتسح القومية الكُردية في تركيا وينتصر عليها، وكذلك الحال في العراق. وسوف ترنو القومية الكُردية إلى السوق وتتوجه اليه، وهناك إمكانية ان يحدث ذلك. ومن المهم بهذا الخصوص الإهتمام بأنه خلال عقدين أو أكثر يمكن ان تصبح تركيا عضواً في الإتحاد الاوربي. واذا كان ذلك، فما الذي يكون عليه الوضع لأن نصف مجمل سكان تركيا سيقيمون في الإتحاد الاوربي. وإذا حدث ذلك

فستكون علاقات أكراد العراق وحكومة إقليم كُردستان وأكراد تركيا علاقات إقتصادية وسياسية وثقافية وثيقة أكثر متانةً وقوةً. وسيناريو كهذا السوق يتضمن ان يصبح أكراد جنوب شرق تركيا وشرقها في موقف قوي يسمح لهم بتقديم مطالب أقوى لحكم ذاتي كامل، أو مايمكن ان يكون شبيهاً للحكم الذاتي الدستوري الكامل الذي أنجزه أكراد العراق. وفي إطار سيناريو كهذا، يكتسب أكراد تركيا وأكراد العراق معرفة للغتين الانجليزية والتركية، وهما اللغتان السائدتان في السوق. وسيكون من الصعب للقوميين الأكراد في جنوب شرق تقبل سيادة اللغة الانجليزية والتركية في السوق، دون تأمين مكان قيّم مناسب للغة الكُردية. فهم ركزوا كثيراً في نضالهم القومي على تأمين وجودها إلى جانب التحرر من اللغة التركية ومن الأتراك. وتكمن خطورة وأهمية تلك التطورات في انه إلى أي مدىً ستتمسك حكومة إقليم كُردستان العراق بسياسة الإهتمام بالسورانية ونشرها كلغة رئيسة لحكومة إقليم كُردستان ولاتقوم بتدريس الكرمانجية في مدارسها وجامعاتها، فسيكون هناك إذن كفاح بين إستخدام أكراد تركيا وسوريا للكرمانجية وبين إستخدام أكراد العراق وإيران للسورانية. واذا ما ظلّت تلك الخلافات سائدة، سيسمح ذلك للغتين التركية والانجليزية ان تَتَسَيَّدا السوق في تلك المنطقة في العقود القادمة. ويبدو ان الدولة التركية وحزب العدالة والتنمية والأحزاب السياسية الأخرى يعتقدون ان توسع الإقتصاد التركي ونموه وديناميته، سيخلق فُرصاً كافية للأكراد، وخاصة البرجوازية الكُردية، للتوجه إلى السوق بدلاً من الدراسة. ويَفْتَرِض ذلك ان تركز المرحلة التالية للحركة القومية الكُردية في تركيا على السوق وعلى الدراسة معاً.

أعضاء إتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK

وضّحت محاكمات KCK في دياربكر، ان كفاح الحركات القومية الكُردية في تركيا قد وصل إلى مستويات جديدة من التعبئة. وقد التقط جنگيز چاندار تلك التغييرات عندما أشار إلى ان محاكمة KCK ومطالب التعليم باللغة الأم، قد جاء الجواب الرسمي عليها مُتَضَّمناً تأجيل المحاكمة إلى ١٣ يناير ٢٠١١ توقيتاً مع قرار حزب العمال الكُردستاني PKK بوقف إطلاق النار حتى نهاية الإنتخابات العامة في بدايات يونيه، إلى جانب توجه قوي نحو خلق أجواءٍ من المفاوضات والحوار بدلاً من الفعاليات العسكرية.[٩٨] ويقول: چاندار، وبدلاً من ذلك يتحرك الكفاح من جانب الأكراد نحو أشكال «العصيان المدني،» أو «المقاومة المدنية.»[٩٩] وتحدث چاندار، فذهب إلى انَّ الدفاع القوي جداً عن الحديث بالكُردية في المحاكمات، إلى جانب القوى الكامنة في كل مؤسسة عامة التي يمكنهما توجيه نداءٍ جماهيري عام. وكلما إزداد ذلك النداء، يمكن ان يُقدَّم بدلاً عن الكفاح المسلح. وحركة كهذه، يمكن ان توضّح عبثية الكفاح المسلح، وتعمل على تسريع حركة أولئك الذين يقولون «وداعاً للسلاح.» وصرح چاندار، أنه يعرف انه لايوجد تأريخ كبير أو ثقافة كبيرة في تركيا يمكن إستخدامهما أدواتٍ مدنيةً لإنجاز وتحقيق هدفٍ ما. ولم يُنكر إمكانية هزيمة المقاومة المسلحة للأكراد، التي بدروها لاتستطيع هزيمة قوات الدولة المسلحة.[١٠٠] وفي ١٧ اكتوبر أعلن حزب السلم والديمقراطية ان معظم نوابه وغيرهم من المسؤولين والأعضاء في الحزب

---

[٩٨] *الراديكال*، ١٣ نوفمبر ٢٠١٠.

[٩٩] *الراديكال*، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٠٠] *المصدر السابق نفسه*.

سوف يدْرسون اللغة الكُردية في مقر الحزب الرئيس. وصرّح صلاح الدين دميرتاش الذي لايعرف الكُردية، بأن إدارات الحزب سوف تُنظم دوراتٍ لتدريس اللغة الكُردية، لكي يستوعب الجميع أبعادها ويسبر أغوارها للدرجة التي يمكن فيها ان تكون لغة السياسة.[١٠١] وأبعد من ذلك، ان إستيعاب التركية سوف يتوقف، خاصة عندما يقوم الآباء بتعليم أبنائهم اللغة الأم. والهدف الرئيس هو ان يتعلم ويستوعب الأطفال لُغتهم الأم في داخل الاسرة و تطويرها في المؤسسات التعليمية.[١٠٢]

وقد حلْحَلَت قضية اللغة ومنها حق الحديث في البرلمان بالكُردية، السياسات التركية والكُردية مع نهايات عام ٢٠١٠. وصرّح سري ساكيك، العضو البرلماني عن موش Mush، حيث يمثل الحزب في البرلمان، ببعض المعارضة في خطابه البرلماني، بخلاف من أحمد ترك الذي أثار خطابُه آنذاك عاصفة في البرلمان. وبعد أن أنهى ساكيك خطابه، سأله أحد النواب الأتراك في البرلمان عما قاله في حديثه بالكُردية، أجابه انه قال: أيها الأعضاء المحترمون، أعضاء البرلمان، لماذا تخافون من الحديث باللغة الأم؟[١٠٣] جميعنا يجب ان نحترم لغاتنا الأم. وإستطرد ساكيك يقول: بأنه يُمكن لبعض القوى إستخدام لغتنا، ويمكن للقناة السادسة في تلفزيون تركيا ان ترعْى ذلك. ولكن لا الدستور، ولا أية محادثات ومناقشات في معاهدة لوزان تستطيع تحديد هويتي.

نحن هنا من أجل هذه اللغة.[١٠٤] ثم تحدث كاپلان، نائب حزب السلم والديمقراطية عن شرناخ، بعد أن أنهى ساكيك حديثه وبدأ يُلْقِي قصيدة

---

[١٠١] الموقع HTTP: en fratnews. Com. 80ecember 2010

[١٠٢] *المصدر السابق نفسه.*

[١٠٣] *الراديكال*، ١٠ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٠٤] *المصدر السابق نفسه.*

باللغة الكُردية. ولكن القناة البرلمانية التلفزيونية أوقفت البث في الحال. وأعلن كابلان إحتجاجاً شديد اللهجة على مڕال أكْشنَڕ Meral Akshener وعلى نائبه. وبعد بِضْع دقائق، عاودت قناة البرلمان البث وبدأت تذيع القصيدة قراءةً فقط. وإعتذر أكشنر عن أن قطع البث كان لأسباب فنية فقط.[١٠٥] وتحدث أعضاء برلمانيون آخرون يتحدثون التركية فقط، مُعْلِنين إحتجاجات على تصرفات ساكيك وكابلان وهكذا. وفي أقل من سنتين على خطاب أحمد تُرك الذي ألقاه بالكُردية في يوم اللغة الأم الأولى الذي رعته اليونسكو، حيث أثار لغطاً بين أعضاء البرلمان، إضافة إلى المطالب المتواصلة لأعضاء حزب السلم والديمقراطية بالحق في الحديث بالكُردية في البرلمان. قبل رئيس البرلمان ونائبه وأعضاء آخرون في البرلمان الوضع الراهن آنذاك. ونجاح البرلمانيين الأكراد في الحصول على ذلك الحق بالحديث بالكُردية في البرلمان، قد أُضيف اليه حق التعليم باللغة الأم أو اللغة الأم في التعليم في أقل تقدير. ومما له دلالته وقبل ان يتحدث ساكيك بالكُردية في البرلمان بيوم واحد، كانت الجمعية العامة في محافظة تونجلي قد إجتمعت وصوَّتت لصالح إستعادة الإسم القديم درسيم للمحافظة. وكان وزير الداخلية شوكرو كايا Shukru Kaya قد إتخذ قرار تغيير إسم المحافظة في عام ١٩٣٥، بعد أعمال العنف والنزاع والحرب بين الأكراد والدولة. ولكن تغيير الأسماء الجغرافية الكُردية منذ العشرينات فما فوق، كان جانباً مهماً من سياسات الدولة التركية للقضاء على الهوية الكُردية.[١٠٦]

ومع نهايات ٢٠١٠ تَسارعت حملة إستخدام اللغة الكُردية في الحديث والقراءة والتعليم، وتسمية الطرق والمخازن وعلامات الطرق بأسماء كُردية. وفي

---

[١٠٥] *المصدر السابق نفسه*.

[١٠٦] لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، راجع كتاب *دماء، عقائد وانتخابات*، ص٨-١٥٥.

١٥ ديسمبر كان صلاح الدين دميرتاش يطالب المسؤولين في الدولة بالإعتراف والاعتذار عن تدمير ثلاثة آلاف قرية وقرية صغيرة، طُرِد سكانها وأُخليت تماماً؛ وكذلك الإعتراف بسبعة عشر ألفاً من عمليات القتل التي تمت على أيدي قوات أمن الدولة، أو في عمليات منظمة أرگنكون والكشف عنها.

وأشار دميرتاش في مؤتمره الصحفي إلى ان بولند آرينج، نائب أردوغان ووزير دولة، قد تلفظ بجملة كُردية في البرلمان. واذا تمكن وزير الدولة ان يتحدث الكُردية في البرلمان، فلماذا لايستطيع نواب البرلمان الأكراد القيام بذلك؟[١٠٧] وبعد ذلك تحدث آرينج بالكُردية وشنَّ هجوماً شديداً على آمينه آينا Emine Ayna، وقال لاتستطيع مناضلة قومية كُردية مثل أمينه آينا Emine Ayna ان تتحدث بالكُردية في البرلمان. وصرّح ان إطلاق حزب السلم والديمقراطية حملة تعليم اللغة الكُردية، إنْ هي الاّ حيلةٌ للحصول على إمتيازات في الإنتخابات العامة في حزيران ٢٠١١. وأشار دميرتاش إلى ان آينا تتحدث التركية بطلاقة حُلْوة، ولكنها كانت قد تعلمتها تحت الضغط والاكراه. وستكون فكرة سديدةً لو انَّ آرينج يعرف الكُردية بالقدر الذي تعرف آينا التركية. وفي تلك الأثناء، سيحاول الإعتذار عن ذلك التصريح الذي تُعْوزه اللياقة.[١٠٨]

أما دميرتاش والذي لايعرف بدوره الكُردية، فقد أقَرّ أن حقيقة عدم معرفة نواب حزب السلم والديمقراطية الآخرين اللغة الكُردية «عارٌ على الدولة.»[١٠٩] وواصل دميرتاش نقده، فذهب الى أنه لم يكن قادراً على الحصول على تعليم بلغته الأم ولايعرف منها سوى ثلاثمائة مفردة عن طريق والدته، وتكفي فقط لكي يستطيع طفل في الرابعة من عمره ان يتحدث الكُردية. وواصل نقده بقوله:

---

[١٠٧] *الراديكال*، ١٥ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٠٨] *المصدر السابق نفسه*.

[١٠٩] *المصدر السابق نفسه*.

لتحقيق حق التعليم بالكُردية، من الضروري وجود حكومة محلية ومنظمات مدنية قوية في المناطق الكُردية الكثيفة السكان.[١١٠]

واستطرد دميرتاش يقول في بيانه، انه منذ الآن فصاعداً سوف تكون لغة المخازن اللغة الكُردية. وحتى قوائم الطعام في المطاعم يجب ان تكون باللغتين التركية والكُردية. فلايوجد قانون يُحَرِّم تصرفاً كهذا. واستطرد رئيس حزب السلم والديمقراطية المشارك يقول: «ولن ننتظر لكي يقوم الدستور بالتغيير وتحقيق تلك الإجراءات.»[١١١] وسيعمل حزب السلم والديمقراطية وغيره من المنظمات الكُردية بدوره على إستعادة أسماء جميع المدن والقرى والقرى الصغيرة الكُردية السابقة. ويتم ذلك رغم جميع مُعارضات حاكم مقاطعة دياربكر. وأكدّ على ضرورة ان يؤيد بولند آرينج تلك التصرفات وان الإجراء نفسه سيتم بالنسبة لأسماء المناطق المسيحية المتحدثة بالسورانية وكذلك أسماء المناطق العربية. وأشار عثمان بايدمير مع زَديفه دميرتاش، أن مدينة دياربكر قد وضعت مُقدَّماً علامات باللغتين على مداخل المدن والقرى الحدودية التي تصل إلى ٩٧ مدينة وقرية، وكذلك على مخارجها. وسوف يتم ذلك برضا وقبول كبيرين، كما صرح بايدمير.[١١٢]

ردود الحكومة على طلبات دميرتاش وبايدمير حول إزدواجية اللغة

وبعد يوم من حديث دميرتاش وبايدمير حول ضرورة وجود اللغتين، ردَّ محمد علي شاهين، رئيس البرلمان، في مؤتمر صحفي بقوله انه يعترف بتعددية اللغة في تركيا وتلك ثروة للبلاد. ولكنه أضاف توجد لغة واحدة رسمية هي

---

[١١٠] *المصدر السابق نفسه.*

[١١١] *المصدر السابق نفسه.*

[١١٢] *المصدر السابق نفسه.*

اللغة التركية، وذلك قاعدة للبرلمان. ووجه شاهين السؤال لنواب حزب السلم والديمقراطية بقوله: لماذا يجب ان يتدربوا على الحديث بالكُردية في البرلمان. وأشار إلى ان سبعة من أعضاء البرلمان الألماني من الأتراك بالنسب، ولكن لايسمح لهم التحدث بالتركية في البرلمان. وحثّ النواب الأكراد على ضرورة اعادة النظر في موقفهم واتخاذ خطوات منطقية بخصوص قضية اللغة. وأجاب دميرتاش على اقوال شاهين: أن المثل الذي ذكره بخصوص الأعضاء الأتراك في البرلمان الألماني بقوله: ان المانيا ليست موطن الأتراك، ولكن تركيا موطن الأكراد.[١١٣] وأورد شاهين انه اذا صرّح رئيس حزب سياسي -يقصد دميرتاش- بأن أعضاء حزبه لن يطيعوا قوانين البرلمان، فانهم بذلك يخرقون القانون. وقال شاهين انه يوافق كذلك على إلغاء المادة ٨١ في قانون الأحزاب السياسية وحتى يتغير الدستور نفسه سيظلّ القانون نافذَ المفعول.[١١٤] وتساءل شاهين اذا ما كان دميرتاش سيغير بنفسه العلاقات. وأكدّ شاهين، أنه ستكون هناك معارضة قوية لوجود لُغتين للعلاقات العامة. وأنهى قوله، أنه يعتقد ان بايدمير ودميرتاش يقومان بدعاية انتخابية.[١١٥] على أي حال، اذا ما إستمر مثل تلك التصرفات، سيعود الأمر للمدعي العام ليتخذ إجراءاته. وصرح عثمان أوزچليك، عضو حزب السلم والديمقراطية، ان تصرفاً كهذا يقوم به المدعون العامون يمكن ان يتسبب بإغلاق الحزب.[١١٦] وأضاف إلى ذلك حسيب كاپلان، التابع لحزب السلم والديمقراطية، بقوله: يبدو ان شاهين يطالب المدعين العامين في الواقع بتصرفات كتلك، فأنه يُحيلُ بذلك

---

[١١٣] *وكالة انباء الفرات*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

[١١٤] *الراديكال*، ١٦ ديسمبر ٢٠١٠.

[١١٥] *المصدر السابق نفسه*.

[١١٦] *الراديكال*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

واجب البرلمان إلى القضاء. واستطرد كابلان مُصرحاً بقوله: كنت أتوقع من رئيس البرلمان ان يُقِّر بأنه توجد مشكلة في تركيا تخص التعليم باللغة الأم، وان تلك المشكلة يمكن إيجاد حلّ لها في إطار دستور جديد، ولكنه بدلاً من ذلك، فضل دعوة المدعين العامين للتصرف.[١١٧]

وفي السابع عشر من ديسمبر ،فان الرئيس گول في أثناء زيارة لمحافظ أنقرة، طلب منه ان يُدلي بحديث حول إختصام شاهين ودميرتاش. فأجاب بتصريح يقول فيه: انه يجب إتباع قواعد البرلمان، وان خرقاً لتلك القواعد «لن يعود بأي مكسب لمن يقوم بذلك.»[١١٨] وأشار المعلقون إلى انه قبل يوم وأحد فقط قبل زيارة گول، صرَّحت النائبة سفاهير بايندرSevahir Bayindir عن حزب السلم والديمقراطية، في بياناتها الذي الفته بالكُردية وبدأته بكلمات شكسپير المعروفة في إحدى مسرحياته «أكون أو لا أكون، هذا هو السؤال.» وكررت الجملة نفسها بعد ذلك باللغة التركية وباللغة الكُردية. وواصلت بيانها بالكُردية، حيث قالت انه قد تم كسر عظم فخذها منذة عدة أشهر في صدام مع قوات الأمن والمعارضة الكُردية، لأنها قالت: «بتدميري أنا، لايمكنم تدمير الشعب الكردي. حتى وان كسرتم ساقي الاثنين، لن تستطيعوا أن تجعلوني أتخلى عن نضالي من أجل الحرية.»[١١٩] وأكد گول في إجاباته التالية على وجُوب إتباع وإحترام قوانين البرلمان والتسامح مُتاحٌ للجميع.

وكان ذلك الصدام الحاد حول اللغتين بما يكفي، بحيث دفع المتحدثين بإسم رؤساء الجيش للوقوع في الشرك. وفي ١٧ ديسمبر أصدر الجيش بياناً تحريرياً، يقول ان المناقشات حول المطالب اللغوية الكُردية وإعلان وضع

---

[١١٧] *المصدر السابق نفسه.*

[١١٨] *المصدر السابق نفسه.*

[١١٩] *المصدر السابق نفسه.*

العلامات من جانب واحد بالكُردية، وكذلك تغيير الأسماء وما إلى ذلك، إنما يدفع إلى الوصول إلى نقطة تغيير راديكالي للأساس الفلسفي للجمهورية بخصوص مطالب اللغة الكُردية. والقوات المسلحة تهتم إهتماماً كبيراً بمثل ذلك الموقف. وكان الجيش دائماً إلى جانب دولة موحدة علمانية، كما حدّده الدستور، وسوف يواصل ذلك. واللغة الرسمية للدولة هي التركية، وذلك مِنَ المواد التي لا تتغير من الدستور. ولايمكن تجاوز اللغة والثقافة ووحدة الأفكار والآراء، التي هي من المكونات الضرورية جداً للأمة. ونتيجة عدم وجود وحدة لغوية، تقدَّمها أمثلة تأريخية متعددة واليمة جداً.[١٢٠]

ورد دميرتاش في الحال على بيان الجيش بقوله ان قادة الجيش حاولوا ممارسة دور «الاوصياء،» عندما رأوا ان الصراع حول قضية اللغة بشكل ما مخالف للديمقراطية. وإستطرد أن قادة الجيش يجب ان يعودوا إلى نص دستور ١٩٢١، وكذلك البرلمان، وان يتعلموا فيما اذا كان الحديث بالكُردية قد حدث أم لا؟ وهل كان هناك أعضاء برلمانيون أكراد أم لا؟[١٢١] وقال دميرتاش: إنَّ بيان الجيش هو الذي كان مُنافياً تماماً للديمقراطية. والأكثر من ذلك، هو ان يَعْرِف القادة، ان جمهورية تركيا لم يتم تأسيسها على أساس عنصري، وإنما قامت على مبادئ المساواة والاخوة والرحمة. وأضاف دميرتاش بأن الرسائل التي يرسلها الجيش، يجب ان تُوجه إلى الحكومة وليس إلى حزب السلم والديمقراطية. «ولكن الذي يُثير الدهشة، هو ما سوف تقوله حكومة نادت بوضع حد للوصاية؛ ونأسف مما نقوله حول بيان الجيش.»[١٢٢]

---

[١٢٠] *الزمان اليوم*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٢١] *الراديكال*، ١٨ يسمبر ٢٠١٠. كان هناك بالطبع العديد من النواب الأكراد في برلمان ١٩٢١ من امثال دميرتاش ويعرف قادة الجيش ذلك جيداً.

[١٢٢] *المصدر السابق نفسه*.

وأجاب دميرتاش على تساؤله بقوله: ان حزب العدالة والتنمية يتسرع بتوجيه النقد إلى حزب السلم والديمقراطية على كل فُرصةٍ يحصلُ عليها في البرلمان، ولكنه شككّ في إمكانية ان يوجه حزب العدالة والتنمية أي نقد لبيان الجيش.

إتحاد رجال الأعمال ورجال الصناعة

الأتراك TUSIAD يدخل في غِمار المناقشات

ومن أهم التطورات التي طرأت على مايدور حول موضوع اللغة، الخطاب الذي ألقتهُ السيدة أوميت بوينر Umit Boyner، رئيسة إتحاد رجال الصناعة ورجال الأعمال الأتراك؛ في القمة الرابعة عشرة العالمية لرجال الأعمال. وقد أعَّدّ المشروع التركي إتحاد رجال الأعمال العالمي Turkonfeed لإنعقاد القمة الرابعة عشرة العالمية في دياربكر في ١٨/١٧ ديسمبر. وكانت البداية جيدة، أفتتحت خطابها بجملة كُردية تقول: «*ژ بۆ براتیێ، ژ بۆ ئاشتیێ، ژ بۆ ودک هەڤبوونێ، دیاربەکر مالا مەیە.*» دياربكر بيتنا، بيت الاخوة والسلم والمساواة.[١٢٣] وقد حضرت القمة مستويات عُليا من المدراء التنفيذيين لأهم الشركات، وعلى وجه الخصوص، المدير التنفيذي لأكبر شركة لخدمات الهاتف الجوال توركسيل Turksell السيد سوريا جلف Sureyya Ciliv.

وأفتتح المؤتمر عزيز اوزكلج Ozkilich رئيس إتحاد رجال الأعمال في المنطقة الصناعية في دياربكر Dosiad، مُلقياً خطابه بالكُردية. وأشار أيضاً إلى ان المنطقة الصناعية في دياربكر مشغولة بنسبة ٩٥٪، حيث قدمت ستة آلاف وخمسمائة فرصة عمل. وتطرق اوزكلج إلى الفائدة المشتركة الكُردية-التركية، قائلاً، ان منظمته أيّدت الإنفتاح الديمقراطي وأيّدت كل خطوة تم إتخاذها بعد ذلك، ولكنها ستعمل على تحقيق التطورات الوشيكة. ثم تطرق

---

[١٢٣] *الزمان اليوم*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

إلى مظاهر الصراع الكُردي-التركي، قائلاً: «ان الشعب يقول دائماً إنّ الأكراد والأتراك كاخوةٌ. نعم، لقد عاشوا معاً آلاف السنين، كما الزواج الديني وإحتفالية الزواج المدني، فلا إنفصام. انهم مثل الأزواج الذين يكتب عَقْدَهم الإمام، ولم يتواجدوا معاً إلاّ بعد حفلة الإعلان الرسمي عن الزواج. وانني، ومن هنا، أناشدُ كلَّ فردٍ: فلنفتح مصنعاً للمواد الغذائية، ولتقديم فُرص عمل، ونشر مشاعر الاخوة والديمقراطية. وندعو الى حقوق الانسان والحريات. دَعونا نترك لأطفالنا مُستقبلاً آمناً وسعيداً.»[١٢٤]

وأكَّد المتحدث الثاني، رئيس إتحاد الصناعيين في الشرق ومنظمة الصناعيين في جنوب شرق DOGUNSIFED تركيا، تاركان كادوغلو Tarkan Kadoglu؛ ان منطقة جنوب شرق فيها ثلاثة ملايين طفل في سن الدراسة، وقال: «لانستطيع ان ننام ونحن نفكر ان هؤلاء الأطفال لن يجدوا عملاً في المستقبل عندما يكبرون. نحن نريد مستثمرين يستثمرون دونما خوف، وليس أمامنا خيار سوى الإشتراك مع القوات للسيطرة على مشكلة الأمن. وأكبر مشكلة هنا هي القضية الكُردية. اننا نؤيد المبادرة الديمقراطية، ولكنها لاتقترب من المنطقة ولن يكون هناك أي تقدَّم، بدون إدماج المجتمع المدني وقادة الرأي العام في العملية. ان كل وشحد يجب ان يكون جزءاً من تلك العملية.»[١٢٥]

وكان كل واحد ينتظر من هو المتحدث الثاني، فكان بوينر. وبعد المقدَّمة الكُردية، كما ذكرنا سابقاً، لخصت بوينر المشكلة التي قادت إلى تلك الإنقسامات الكبيرة بين المناطق التركية. والذي يثير الدهشة انها أكدت ان توسياد أيدت الحكومة المحلية. وهي نظرة تعارض بشدّة الجيش وحزب العدالة والتنمية، وغيرها من الأحزاب السياسية. وقالت انه «لن يكون هناك سلام في البلاد، الاّ اذا

---

[١٢٤] *المصدر السابق نفسه.*

[١٢٥] *المصدر السابق نفسه.*

ساد السلام هنا. نريد ان نحلم بمستقبل ندفن فيه البنادق. فخلال السبعين عاماً الماضية بذلنا جهوداً مثابرة جديّة حتى لانشير إلى المشكلة الكُردية، كونها فعلاً المشكلة الكُردية. وبعد كل شيء، وبعد عدم الحديث عن الآلام التي لايمكن التعبير عنها وعانيناها، إلى جانب إهدار مائة بليون دولار، ها نحن نصل إلى تلك النقطة حيث يمكننا ان نسميها كما هو. فقد كان هناك، طوال الطريق، أناس شجعان قد حَذَّرُونا. ونحن عاقبناهم. قُتِل البعض منهم، ونفي بعض آخر، ونحن أبعدنا ونفينا البعض الآخر. وفي خضم كل ذلك، كان هناك أناس حققوا أرباحاً ومكاسب بشكل غير عادل. الذين عانوا، كانوا الشرائح الفقيرة التي دُمِّرت حياتها. اننا لانستيطع المضي متجاهلين مشكلتنا الحقيقية.»[١٢٦]

وأكدت بوينر، انه يجب تطوير وتحسين المناخ من أجل الإستثمار في المنطقة، واستطردت أن مُنظمتها مستعدة لمساندة جميع الجهات التي ترغب في الإستثمار في جنوب شرق تركيا. ومن المهم انها أيضاً صرحت بأهمية إدماج جميع اللاعبين في تطوير المنطقة. ويبدو انها كانت تعني حكومة إقليم كُردستان العراق وكذلك العراق. وتلك كانت سياسة أيدتها جميع الوفود في المؤتمر السنوي للحزب الديمقراطي الكُردستاني الذي عُقد في أربيل منذ الحادى عشر إلى السابع عشر من ديسمبر. وأنهت خطابها بقولها: ان جهاز العمل في جنوب شرق تركيا كان مُستنداً إلى الدولة، وقد تم تغيير ذلك الوضع بشكل دراماتيكي، بخلق فُرص عمل ضرورية لمتطلبات تطوير المنطقة وتحسين مستوى المعيشة. وأنهت حديثها بقولها، أنها في كل مرة عندما تزور منطقة جنوب شرق تركيا وديار بكر، تصبح إنساناً أفضل. ويبدو انها تعني حقيقة انها أصبحت أكثر إهتماماً بذلك الظلم الذي يسحق الأكراد، والتجارب الفظيعة التي تملأ ماضيهم.

---

[١٢٦] *المصدر السابق نفسه.*

وإستطردت انها قد شعرت الآن بأنها رئيسة الإتحاد الذي يمثل أوسع المشاريع الرأسمالية في تركيا؛ وشعرت أنها يمكنها تطوير الظروف التي يعيشها الأكراد وغيرهم من شعوب جنوب شرق.[١٢٧]

المشروع الكُردي للحكم الذاتي الديمقراطي

وقد رَحَّب أحمد تُرك، الرئيس المشارك لإتحاد المؤتمر الديمقراطي KDK الذي يمثل العديد من منظمات رجال الأعمال المتعددة في جنوب شرق تركيا، ومن وجهت اليهم أوميت بوينر خطابها؛ بملاحظاتها حول توسياد ومساندتها لحكومات محلية قوية. وقد تطرق لمثل ذلك المطلب العديدون من قادة الأكراد في السنتين أو الثلاث الماضية. وفي ١٨-١٩ ديسمبر، كشف KDK مسودة لنموذج لحكم ذاتي كُردي ديمقراطي لجنوب شرق تركيا، وقد كان أكثر تفصيلاً من ذلك المشروع الذي كان قد قدَّمه الحزب الديمقراطي الإجتماعي آنذاك للبرلمان في ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٨. وحضر ورشة العمل عددٌ كبير من المشاركين أكراداً وأتراكاً. وحضرها كذلك صحفيون من كتاب الاعمدة، مثل: جنگيز چاندار ونوراي مَرت، إلى جانب العديدين من رجال المخابرات والديبلوماسيين وغيرهم من رجالات الحكومة.

ومن أهم التوصيات لتلك المسودة، إذ تجدر بنا ذكرها هو ان الإدارة السياسية لمنطقة الحكم الذاتي ستنظم القرى والمجتمعات والمدن والنواحي والأحياء ومجالس المدن؛ وسيكون تمثيلها في مجالس عُليا، وستقوم الهيئة التشريعية في المجتمع بإختيار الممثلين وتعيينهم. وركَّزت المسودة على ان ذلك النموذج لن يتسبب في أي تغيير لحدود الدولة، أو أي تغيير حتى داخل الحدود. بل انه سوف يعمل على ترسيخ مشاعر الأخوة، كوحدة الهدف. وفي المقابل، سيؤدي ذلك إلى وجود ميثاق إجتماعي بين الأكراد وتركيا، ومن المؤمل ان يكون

---

[١٢٧] *المصدر السابق نفسه.*

ميثاقاً مستقبلياً بين الأكراد والأتراك، وعلى وجه الخصوص في ميادين الشؤون الإجتماعية والثقافية واللغوية. وأشار تُرك إلى ان التعدد الإثني والثقافي في دول كاسبانيا وإيطاليا واليونان وبلغاريا والهند، قد ساعد على ترسيخ السلم والتسامح. و الأهم من ذلك، قال تُرك، هو إعداد دستور جديد يجب ان يتم إقراره، حيث تتمتع الحكومات المحلية بنفوذ إداري قوي. وإستمرت أعمال الورشة في بدايات يناير ٢٠١١؛ ولكن إجراءاتها تمَّ حجبها عن الصحافة.[١٢٨]

وفي الحال، نشأ خلاف، إذْ كانت هناك مُسودتان لذلك الإقتراح، تم توزيعها في الوقت نفسه. ومسودة حزب السلم والديمقراطية هي المسودة التي تمت مناقشتها في ورشة دياربكر. والنسخة الأخرى قدَّمها حزب العمال الكُردستاني PKK ووزعتها وكالة أنباء الفرات. وكانت نسخة حزب العمال الكُردستاني PKK أكثر مطالبة، حيث طالبت بحكم ذاتي كامل لمنطقة جنوب شرق تركيا، أكثر مما طالبت به مسودة حزب السلم والديمقراطية. وتختلف كِلْتا المسودتين بشكل خاص في نقطة مهمة، هي ان مسودة حزب السلم والديمقراطية لايطالب بأن يكون الحكم الذاتي كاملاً، ولكنه يفضل إدارة لامركزية تدير الحكومات المحلية في ظلّها شؤون التعليم والصحة والثقافة والخدمات الإجتماعية والزراعة والصناعة والبناء والسياحة والإتصالات والرياضة[١٢٩] والأمن الإجتماعي والمرأة والشباب.

وأكدت المسودة ان مطالب كتلك للمنطقة، هي نفسها التي ذكرها مصطفى أتاتورك في لقاء حِواري مع أحمد أمين يالمان Ahmet Emin Yalman في ١٩٢٣، وحيث صرح أتاتورك ان الحكومة المحلية هي أفضل حلّ

---

[١٢٨] *الراديكال*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٢٩] لقد حصلت على هذه المعلومة التي ارسلها البروفسور باسكين اوران على إيميل في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠.

يمكن ان يُقدَّم في الظروف الحالية. وأشارت مسودة حزب السلم والديمراطية كذلك، ان مطالب كهذه مُدَرَجة في دستور ١٩٢١ الذي كان يقترح ان تكون اللغة التركية اللغة الرسمية السائدة، وبجانبها، ووِفْقاً للوضع الديمغرافي يمكن إستخدام لغات محلية أخرى للشؤون العامة والتعليم.[١٣٠] وإضافة إلى ذلك، فأن مسودة حزب السلم والديمقراطية، بخلاف من مسودة حزب العمال الكُردستاني PKK، لاتطالب بجيش خاص، ولا بحكم ذاتي متكامل للمنطقة ولا بِعَلَمٍ منفصل خاص بها. ومن الواضح تماماً، اذا ما كانت مسودة حزب العمال الكُردستاني PKK أصيلة وموثوق بها، لما كان هناك صراع على السلطة بين الحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب السلم والديمقراطية ومناصريه وبين أولئك الذين يؤيدون آراء حزب العمال الكُردستاني PKK/مجموعات المجتمعات الكُردية.

إحسان داغي، ينتقد مسودة الحكم الذاتي الديمقراطي

أثارت مسودة الحكم الذاتي الديمقراطي التي قدَّمها حزب السلم والديمقراطية، ضجة واسعة من النقد. ومن أفضل التحليلات النقدية التي إستهدفت تلك المسودة، التحليل الذي قدَّمه إحسان داغي Ihsan Dagi. وبدأ تحليله بالاشارة إلى انه يعتقد ان المسودة تحوي نقاطاً كثيرة لا معنى لها من وجهة النظر الديمقراطية؛ مثلاً وحدات الدفاع الخاصة ووحدات المجتمعات الكُردية ذات السمات السوفيتية. ويرى داغي ان أهم مظاهر المسودة، كان التوجه الواضح لحزب السلم والديمقراطية في ان يقف متنافساً مع حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات العامة في ١٢ يونية ٢٠١١. وكان يعتقد كذلك، ان حزب السلم والديمقراطية كان حائراً حول ما يجب

---

[١٣٠] *المصدر السابق نفسه.*

عليه عمله؛ فهل يُركز إستراتيجيته على الدولة، ام على حزب العدالة والتنمية. كما يعتقد ان الحزبين PKK/BDP، مهما كانت الخلافات بينهما، فانهما يركزان على الدولة، يعني: الجيش والمخابرات وغيرها من قوات الأمن والمخابرات وغيرهما من قوات الأمن التي قاتلوها ولمدة طويلة من الزمن.

وإستناداً إلى داغي، فأن حزب السلم والديمقراطية لايريد أي لاعبٍ سياسي آخر ليتورط في عملية إيجاد الحل. ولأن وضع الدولة في الجهة المُعادية يتناسب وذلك التوجه، لأنه في نهاية الأمر سوف يُصبح حزب السلم والديمقراطية العامل السياسي الوحيد في الساحة ويمكنه التوصل إلى إيجاد حلّ كامل آمن، ولن تتنافس الدولة مع ذلك الحزب سياسياً.[١٣١] ويقول داغي: إنه في الوقت الذي لايمكن للدولة في ذلك الوضع ان تجد بديلاً للإخلاص الكُردي السياسي حتى وهي تتفاوض على الحل، فإنَّ حزب العدالة والتنمية هو العدو الوحيد لحزب السلم والديمقراطية، سواء في غياب مشكلة كُردية أو الحاجة إلى إيجاد حلّ لها.

وتأتي مخاوف حزب السلم والديمقراطية وحزب العمال الكُردستاني PKK من إمكانية ان يلعب حزب العدالة والتنمية دوراً مركزياً في إيجاد حلّ، وسينتصر بذلك على السياسات الكُردية، لأنه الحزب الأقوى. ويقوم بذلك، بالتخلص من خط حزب السلم والديمقراطية وحزب العمال الكُردستاني PKK.[١٣٢] ويقول داغي، هذا سيدفع في النهاية حزب السلم والديمقراطية بعيداً عن المركز السياسي الكُردي. وعدمُ أمانٍ كهذا لدى الجانب الكُردي، هو الذي يسدّ الطريق أمام إيجاد حلّ للمشكلة.[١٣٣] بل أكثر من ذلك، يقول داغي، يظلّ

---

[١٣١] *الزمان اليوم*، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٣٢] *المصدر السابق نفسه*.

[١٣٣] *المصدر السابق نفسه*.

حزب العدالة والتنمية العدو الوحيد في نظر الأكراد. وسيكون لحزب السلم والديمقراطية الحق في مخاوفه، من ان يعمل ذلك على تقوية شعبية حزب العدالة والتنمية بشكل واضح بين الأكراد، وحينذاك ما الذي سيبقى للحزبين: حزب السلم والديمقراطية وحزب العمال الكُردستاني PKK؟[١٣٤]

ويعتقد داغي ان حزب السلم والديمقراطية لايبحث عن التنافس، بل انه يَوَدّ إحتكار السلطة بتأييد ذراعه العسكري حزب العمال الكُردستاني PKK والمجموعات الكُردية، ويريد إحتكار التمثيل في السياسات الكُردية، ولكنه يعرف ان مَدخلاً كهذا لايفيد دائماً.[١٣٥] ومن ثمَّ يقدِّم النصح لقادة حزب السلم والديمراطية بضرورة إتخاذ قرار: هل سيساهمون في إيجاد حلّ، ام يَظلّون خائفين مُترقبين من ان يقوم حزب العدالة والتنمية بإيجاد حلّ، مساهما بذلك في وضع حد لهم، ويسُّدون الطريق بذلك أمام تمتع الأكراد بالسلم والرفاه؟ ويواصل داغي حديثه، فيتصور أنّه لايوجد أي سبب لتأخير إيجاد حلّ، ويجب على الحزبين مواجهة الحقيقة: [يقصد حزب العمال الكُردستاني PKK وحزب السلم والديمقراطية]؛ يجب مواجهة الحقيقة: اليوم حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد الآن، وسيجدون حلاً للمشكلة الكُردية وبوجود حزب العدالة والتنمية في الحكم. ولن يكون هناك وقت أفضل لإيجاد حلّ.[١٣٦]

وقد أثار النقد الذي قدَّمه داغي، حشداً ضد مرت، فها هو البروفيسور أمرالله أوسلو Emrullah uslu، أحد كتاب أعمدة الصحف، يقول وإعتماداً على معلوماته، انه اذا لم يَقْبل حزب العمال الكُردستاني PKK ما يُعتبر سلماً دائماً

---

[١٣٤] *المصدر السابق نفسه.*

[١٣٥] *المصدر السابق نفسه.*

[١٣٦] *المصدر السابق نفسه.*

بالتفاوض على عروض حزب العدالة والتنمية قبل حلول مارس ٢٠١١، فستندلع مرة أخرى الحرب ويعود حزب العمال الكُردستاني PKK إلى طريق الكفاح المسلح من أجل تقليص مستويات نداء حزب العدالة والتنمية للناخبين الأكراد على وجه الخصوص.[١٣٧]

جلال الطالباني

يلتحق بالجدل الدائر حول الحكم الذاتي الكُردستاني

كان جلال الطالباني، رئيس جمهورية العراق في أسطنبول أثناء الجدل الدائر حول الحكم الذاتي الديمقراطي، فقد كان ينتظر إنعقاد قمة المنظمات الإقتصادية. والتحق في الحال بالجدل القائم. وأظهر الطالباني تأييداً تاماً للإقتراح الذي قدَّمه حزب السلم والديمقراطية بوجوب ان تكون اللغة الكُردية واللغة التركية لغتين رسميتين في تركيا. وأشار بهذا الصدد، إلى ان اللغة الكُردية لغة رسمية إلى جانب العربية منذ ١٩٣٢. وترتيب مثل هذا قد أغنى وأثرى الثقافة في العراق. وكرَّر أنشودته قائلاً،إنه لم يعد هناك أي سبب للنزاع المسلح، وناشد مرة أخرى حزب العمال الكُردستاني PKK بأن يُلْقي السلاح. وأكد بشدّة على ان ظروف تركيا السياسية الحرجة الحالية، تنادي بالتفاوض، مُشيراً إلى ان مناقشات كهذه يمكنها ان تستمر لعشر سنوات أو أكثر.[١٣٨]

وأستطرد الطالباني مُشيراً إلى ان التساؤل الذي لايجد له جواباً حول القضية الكُردية في تركيا، بدأ يحتلُ اليومَ مكانه في الساحة. ويمكن للأكراد ان يتجمعوا بحرية في دياربكر وفي غيرها من المدن ولهم تمثيلهم في البرلمان يعبرون عن مطالبهم. ويستطيعون النشر والإذاعة كما يرغبون. ولايوجد من يستطيع بعد ذلك إنكار

---

[١٣٧] *الزمان اليوم*، ٢٧ ديسمبر ٢٠١١.

[١٣٨] حريت، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.

الهوية الكُردية. انهم يتخاطبون بالكُردية في المدن والقرى وفي المقاهي، بل وأصبحت اللغة الكُردية تُدرس في المدارس الخاصة. وكل تلك الخطوات لم يحلموا بها قبل عشر سنوات. وما قدّمه حزب العدالة والتنمية في المنطقة الكُردية مهم جداً، وخاصة المشاريع الإقتصادية. إنَّ الإنجازات التي تمت في ثماني السنوات الماضية، تساوي الثلاثين عاماً التي مضت. لقد إقترفنا خطأً في العراق، بالتركيز على مجرد المطالب السياسية وليس على البنية التحتية وعلى الزراعة. والحلّ في تركيا يعتمد على حكومتها وشعبها. فاذا لم يكن الشعب العراقي راضياً، لما إستطعنا نحن الأكراد الحصول على حقوقنا. وهناك مليونان فقط من بين الاثنَي عشر مليوناً يذكرون ان من صوت للدستور كانوا أكراداً. وهؤلاء الذين سوف يجدون حلاً في تركيا، هُمْ الشعب ويجب ان يكون هناك توافق بينهم.[١٣٩]

ان التأكيد على مطالب إزدواجية اللغة والحكم الذاتي، قد إزداد مع إقتراب الإنتخابات العامة في ١٢ يونيه، وحيث يُعَوّل حزب السلم والديمقراطية على زيادة عدد نوابه في البرلمان، وفي مواجهة لحزب العدالة والتنمية. وفي لقاء منشور أجراه گوكسل بوزكورت Goksel Bozkurt في ١٩ ديسمبر مع أحد النواب الأكراد عن حزب العدالة والتنمية، الذي قال ان المبادرة الكُردية وتصميم حزب العدالة والتنمية على حلّ تلك المشكلة قد أثّر على الكثيرن من الأكراد الذين يريدون لها حلاً في المنطقة. ولم يعد لحزب السلم والديمقراطية ما يدافع عنه. ولهذا، يقول النائب، يحاولون ان يضعونا في مأزق [حزب العدالة والتنمية] بإثارة قضية إزدواجية اللغة.[١٤٠]

واستطرد گوكسل يقول: إنه يوجد حزبان حقيقيان فقط في جنوب شرق تركيا وشرقها بقيادة حزب العدالة والتنمية. ولدينا مثال في ديار بكر الممثلة في

---

[١٣٩] *الزمان اليوم*، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠، في عامود كتبه علي بولاش Ali Bulash.

[١٤٠] ذُكرت في *الاخبار الكُردية*، ١٩ ديسمبر حيث ذكرتها استيلا شميدت Estella Schmidt.

البرلمان بعشر نواب: ستة منهم يمثلون حزب العدالة والتنمية والاربعة الآخرون حزب السلم والديمقراطية. وفي حكاري عضوان نيابيان عن حزب العدالة والتنمية ونائب واحد عن حزب السلم والديمقراطية. في شرناخ ثلاثة نواب عن حزب السلم والديمقراطية ونائب واحد فقط عن حزب العدالة والتنمية. أما في باتمان، فهناك نائبان عن كل حزب. وطالما يريد حزب السلم والديمقراطية زيادة عدد نوابه في البرلمان بشكل أساسي، يواصل النائب عن حزب العدالة والتنمية حديثه، فيقول: إنَّ الطريق الوحيد الذي يمكن ان يسلكه، هو التأكيد على إزدواجية اللغة. وكلما زاد التأكيد على ذلك، إزدادت مكاسب حزب السلم والديمقراطية. وان الرفض الشديد القاطع لطلبات إستخدام اللغتين الكُردية والتركية معاً للعلاقات التجارية وعلى واجهات المحلات وفي التعليم باللغة الأم، إنما يعني المزيد لصالح حزب السلم والديمقراطية. وتتداخل مطالب اللغة، مع مطالب الحكم الذاتي الذي يطالب به حزب السلم والديمقراطية، ومجموعات المجتمعات الكُردية، وديوان المظالم التركية BDP, KCK, and KDK. واستطرد النائب عن حزب العدالة والتنمية يقول: إنَّ حزب السلم والديمقراطية يعرف جيداً، انه اذا ما وافق حزب العدالة والتنمية على إزدواجية اللغة، فسوف يُواجه صعوبات في المناطق الغربية من البلاد.[١٤١] ولكنه تَحَفَّظ بقوله: انه مازالت هناك ستة شهور حتى تنتهي، ومازال هناك وقت أمام حزب العدالة والتنمية ليستجيب لتحديات حزب السلم والديمقراطية. على أي حال، صرَّح هنري باركي Henri Barkey المحلل المعروف للسياسات التركية: انه لايتوقع من حزب العدالة والتنمية أن يتخذ خطوات جريئة قبل إنتخابات يونيه. ولكن، وبعد الانتخابات، من المُتَوقع ان يمسك حزب العدالة والتنمية بالسلطة، ومن

---

[١٤١] *المصدر السابق نفسه.*

ثم سوف يتحرك بسرعة للتعامل مع القضية الكُردية.[١٤٢]

دميرتاش و أردوغان ونقاش متواصل

رفض أردوغان في الحال رفضاً قاطعاً، ما يُطالب به صلاح الدين دميرتاش حول التعليم باللغة الأم. ورفض إقتراح الحكم الذاتي الذي طالب به حزب السلم والديمقراطية. وفي ٢٧ ديسمبر، أدلى أردوغان بتصريح واضح لا لبس فيه، فقال: «إنَّ اللغة التركية هي اللغة الرسمية لعموم تركيا، وأية مبادرة لتغيير ذلك الواقع، لايمكن قبولها بأي حال من الأحوال. انها قضية سلم إجتماعي ووحدة إجتماعية.»[١٤٣] وإنتقد أردوغان أيضاً مقترحات الحكم الذاتي بقوله: «إنَّ إدخال قضايا كتلك في دائرة النقاش العام، لن يخدم مُطلقاً الديمقراطية، ولا الحرية، ولا السلم الإجتماعي، أو الأخوة.»[١٤٤] وإتهم رئيس الوزراء حزب السلم والديمقراطية بمحاولة إعادة هيكلة السياسات الداخلية وفقاً لخط المنظمات الإرهابية: «وذلك إجحاف واضح ان تُقدَّم تلك المشاريع غير الجادة بإعتبارها مَطالب إخواني الأكراد، وإلى أي مدى يُمثِل أصحاب تلك المشاريع مُواطني الأكراد؟ وما هو عدد مَن يمثلون من سكان جنوب شرق تركيا وشرقها؟ ان اولئك الذين يتحدثون عن الديمقراطية والحريات، يحرمون مَواطني من أن يتمتعوا بحقوق المواطنة. ويقومون بذلك عَبْر التهديدات والضغوط.»[١٤٥] واستطرد مَضيفاً أن الحكومة لن تسمح مُطلقاً بـ«أية عملية جراحية» تؤدي إلى تقسيم تركيا.[١٤٦]

---

[١٤٢] *الديلي نيوز والمجلة الإقتصادية*، ١٨ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٤٣] *الديلي نيوز والمجلة الإقتصادية*، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٤٤] *المصدر السابق نفسه*.

[١٤٥] *المصدر السابق نفسه*.

[١٤٦] *المصدر السابق نفسه*.

وردَّ عليه دميرتاش في اليوم التالي مُصَرّحاً ان حزب السلم والديمقراطية يُحاول دائماً الدفاع عن حق الشعب بإستخدام لغتهم الأم؛ »«وليس ذلك عنصرية أو تقسيماً إتنياً، انما ذلك لحماية لغة مُحَرَّمة. ولكن اذا كان الحزب الحاكم مُصَمِّماً على إهانة الأكراد وطردهم بعيداً عن الدولة، فأنهم سيأتون لإصلاح ذلك الوضع، ونقولها صراحة. ان تعليقات أردوغان تُسعد وتُرضي فقط القوميين الأكراد. ويبدو ان رئيس الوزراء يريد السير يداً بيد مع القوميين الأكراد نحو الإنتخابات العامة مباشرة. لقد كان ذلك خياره. وماسيقوم به سيعمل على تعميق الأزمة فقط.»[١٤٧]

وهاجم دميرتاش بعد ذلك أردوغان لأنه قال: «سأجعل منكم جميعاً مواطنين متشابهين، يا مواطني تركيا. ان أمتي واحدة ولغتي واحدة.» واستطرد دميرتاش: «قال الله، لقد خَلَقْتُ كلاً منكم، فأي كتاب مقدس قال ذلك ايها السيد رئيس الحكومة. فكيف تكون بقولك ذاك مسلماً إذن؟»[١٤٨]

حرب الكلمات بين أوج آلان وبايدمير

الوقت نفسه تقريباً، ومع تحليلات جنكيز چاندار، وبعد تأجيل محاكمة إتحاد المجتمعات القومية الكُردستانية KCK إلى الثالث عشر من يناير ٢٠١٣، إندلعت حرب الكلمات بين عبدالله أوج آلان، رئيس حزب العمال الكُردستاني PKK، وبين عثمان بايدمير، محافظ دياربكر؛ وكلاهما يتحدثان بإسم الحركات القومية الكُردية KNMS في تركيا. ويبدو ان السبب في إنفجار غضب أوج آلان هو تلك المحاكمات، وكذلك إمكانية حدوث حركة عصيان مدني، سيؤدي إلى التقليل فيمابعد من مغزى وأهمية وجود حزب العمال الكُردستاني PKK في

---

[١٤٧] *المصدر السابق نفسه.*

[١٤٨] *المصدر السابق نفسه.*

إتحاد الحركات القومية الكُردية في تركيا؛ وكذلك إلى تهميشه، مع إنهاء لدور أوج آلان وسيطاً للتفاوض بين مؤسسات الدولة وحتى مع أرگنكون. غير ان سبب الإندفاع الغاضب لأوج آلان، هو قيام بايدمير بتكرار مايقوله دائماً من «ان زمن النضال المسلح قد ولّى زمانه.» وهذا ما يتضمن ان زمان حزب العمال الكُردستاني PKK قد ولي بدوره، ومعه زمان أوج آلان نفسه. وتلك ليست نغمةً جديدة يرددها بايدمير والقادة الآخرون للحركات القومية الكُردية، وعلى وجه الخصوص في دياربكر. وكرر بايدمير وجهة النظر تلك في الأول من نوفمبر، في أثناء زيارة مارك بايلي سفير كندا الذي صرّح بايدمير في حضوره، «لقد فقد الكفاح المسلح وَهْجَهُ وتأثيره لحل القضية الكُردية.»[١٤٩]

ووجه أوج آلان نقده لبايدمير وقادة الحركات القومية الكُردية، مذكراً اياهم بالأخطاء التي إقترفوها ومطالباً بثلاثة مطالب: «أولها: يجب ان يقدَّم بايدمير إستقالته، وأن يلحق بأولئك الموالين في دياربكر لحزب العدالة والتنمية. ثانياً: يجب عليه ان يقوم بنقد جدي لنفسه ولسياساته. ثالثاً: يجب أن يتقاعد ويلازم منزله، مفكراً ومتأملاً فيما يملكه من قوة. اليس هؤلاء المحيطون ببايدمير خائفين من شيء ما؟ أنني أعرف شباب دياربكر وسيحطمون فكّه ولن يسمحوا بتهميش حزب العمال الكُردستاني PKK. وانت لم توجد يوماً في جبال قنديل، فكيف تجرؤ ان تقول قولاً كهذا؟ لا حاجة لنا بمثل ذلك الدجل، أو هذا الترنح غير المخلص. ان ذلك يدفعني للجنون. لا أجد الكلمات المناسبة اللازمة للتعبير عن ذلك. منْ هؤلاء المقامرون؟ ولماذا يَترك أحمد تُرك وآيسيل توغلوك واجباتهم الأساسية ويتحدثون عن القوات المسلحة [يقصد حزب PKK]؟[١٥٠] وإذا ما كانت

---

[١٤٩] *بيانت Bianet*، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٥٠] *الطرف*، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

الاسلحة قد إنتهى دورها، فهل كنت تستطيع ان تبقى على ذلك الكرسي [يقصد منصب المحافظ] ولأكثر من شهرين؟»[١٥١]

وأجاب بايدمير بتعقل على هجوم أوج آلان وتهديداته ونقده بقوله: «أما النقد، فلايمكن تَجَنبه في إطار ثقافة يكون أعضاء فيها. فالنقد صداقة وهو يقدَّم القوة، انه مقدس. ولكل فرد الحق في توجيه النقد لي. والنقد والكلام في الأحاديث لاتأتي في ليلة واحدة، والآراء والأفكار لا تتغير في ليلة واحدة. لِكُلّ الحق في النقد، في نقد كل كلمةٍ أقولها، كل فكرة أطرحها، أو حتى إقامة دعوى ضدي مثلاً. فكل ذلك حق إعتيادي في نظري.»[١٥٢]

ولكن لم تنته بعد حرب الكلمات بين بايدمير وأوج آلان بعد؛ ففي ٢٥ نوفمبر، أجاب بايدمير في رسالة إلى أوج آلان يقول له فيها انه لن يُفيده أن يرشح نفسه محافظاً لدياربكر في الإنتخابات القادمة. وأخطَر بايدمير ومصادر الأعلام بضرورة عدم تصديق كل ما يُنشر على الإنترنيت، وقال: ان معظم ما يُنشر، فهو من قبيل المضاربات والتخمين والأكاذيب من شَخْصٍ يتَّبع برنامجاً خاصاً خاطئاً ليتسبب في إثارة النزاعات. وأكدَّ على ضرورة الإستناد فقط إلى البيانات الرسمية التي يُصدرها هو أو حزبه، وأنه لايحب الإهتمام بأية بيانات أو تصريحات اخرى.[١٥٣]

وفي اليوم التالي، نشر إتحاد المجتمعات الكُردية تصريحاً في وكالة أنبائه الفرات يقول: أنه «يجب معرفة الوقت المناسب للقيام بالنقد والنقد الذاتي. انها فضيلةٌ أن تقوم بالنقد الذاتي عند وجود الأخطاء. وفي النضال من أجل الحرية، يعد ذلك التصرف تقليداً أساسياً. ووجه قائدنا تحذيرات وإنتقادات لبعض

---

[١٥١] *المصدر السابق نفسه.*

[١٥٢] *المصدر السابق نفسه.*

[١٥٣] *الطرف*، ٢ نوفمبر ٢٠١٠.

الساسة الأكراد. وذلك أمر طبيعي، ففي كُردستان يمكن التعبير عن الآراء بحرية. ومن جهة أخرى، يجب أن يكون واضحاً لدى الساسة الأكراد ضرورة إتباع معايير معينة أساسية في النضال من أجل الحرية. ومن الضروري ان يقدِّم كلٌ بياناته ورأيه في حدود ذلك الإطار. ولكن بعض الدوائر تنشر عن قصدٍ مختلف النصوص للإعلام، من أجل التاثير في الرأي العام والحصول على بعض النتائج. ويقدِّم الإعلام التركي ذلك النقد وتلك التهديدات للتوصل إلى إنقسام الصفوف، فهم يريدون جلب المياه من مختلف أصغر الخلجان. وفي الحل الديمقراطي الذي طورناه، من الضروري تبني تصرف لائق وسلوك ملائم. ونأسف على عدم قيام الإعلام التركي بذلك.»[١٥٤]

وقد وضحت تماماً بورجوازية دياربكر ذلك لبعض الوقت، خاصة بعد إنتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧، فقد حان الوقت لتنظيم مفاوضات مع الدولة، بدلاً من إستعادة حمل السلاح. ولكن البورجوازية والمنظمات المدنية غير التابعة للدولة، وكذلك الإتحادات المهنية في دياربكر لن تتمكن من التحرك لإقامة حركات مدنية قوية منظمة للإبتعاد عن حزب العمال الكُردستاني PKK، وخاصة إتحاد مجتمعات كُردستان، فذلك الإتحاد يتمتع بحضور قوي ويتمتع في الواقع بدرجة كبيرة من السيطرة في جميع المدن والمدن الصغيرة والريف في جنوب شرق البلاد. ولكن إنتخابات ٢٩ مارس ٢٠٠٩ والظهور الواضح لحزب السلم والديمقراطية قد أمدَّهم بالقوة لتسريع التوجه نحو تجميع أكثر محاورها في إدارات إتحاد الحركات القومية الكُردية في تركيا للإبقاء عليها في أيديهم وتحت سيطرتهم وتأثيرهم.[١٥٥]

---

[١٥٤] *بيانت*، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٥٥] حول تفاصيل السياسات الكردية، وحول حزب العمال الكردستاني وإتحاد مجتمعات كردستان والبورجوازية التُركية في الأوقات في ٢٢ يوليه حتى ٢٩ مارس

فالمحاكمات التي يواجهها إتحاد مجتمعات كُردستان، وإمكانية وجود حركة جماهيرية للعصيان المدني، وعملية إضعاف متزايد لمعنى وجود حزب العمال الكُردستاني PKK، وهو بلا أدنى شك مادفع رئيس حزب العمال الكُردستاني PKK ليكرر تصريح بايدمير القائل «أنهم يدفعونني إلى الجنون.»[١٥٦]

وأشار المعلقون من أمثال سيدات لاچنر Sedat lachiner، رئيس منظمة الابحاث الدولية USAK؛ قد أشاروا إلى ان أوج آلان كان يتحدث ويُفاوض مُمثلي الدولة لبعض الوقت، «وكان ينتظر الحصول على نتائج سريعة لتلك المفاوضات. والاّ فسيفقد قوة المساومة، ولهذا نرى ردة فعله القاسية جداً على تعليق بايدمير عندما يقال: إنَّ السلاح لم يعُد الطريق لإيجاد حلّ للمشكلة، ودور السلاح في القرن الحادي والعشرين قد إنتهى.»[١٥٧] وقد أوردت جريدة *الزمان اليوم* ان أوج آلان قد طلب من محاميه «ضرورة ان يعتبر الرأي العام الكُردي هؤلاء الناس من أمثال بايدمير، مُمثلين لحلّ المشكلة الكُردية وليست قضيته الخاصة.»[١٥٨]

وكان سادات ليچنر يعتقد كذلك انه لايجب النظر إلى محادثات أوج آلان وحزب العمال الكُردستاني PKK من جهة انها محاولة «تهدئة» من جانبهم، وانَّما هي سياسة لمحاولة استثمار الديمقراطي، وهذا يعني مبادرة الدولة الديمقراطية لصالح حزب العمال الكُردستاني PKK. وكان تصريح بايدمير ومؤيدوه حول النزاع المسلح الذي لم يعد الوسيلة الملائمة المفيدة لإنجاز الأهداف التي تنادى

للإنتخابات المحلية. [إنظر وراجع: *دم، وعقائد وصناديق الاقتراع*، روبرت اولسون، ص٥٠-٢٣٤]

[١٥٦] *الطرف*، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٥٧] *الزمان اليوم*، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٥٨] *المصدر السابق نفسه*.

بها الحركات القومية الكُردية في تركيا، يعمل على إضعاف حزب العمال الكُردستاني PKK وإتحاد الحركات القومية الكُردية. ويؤدي ذلك إلى ان حزب العمال الكُردستاني PKK وإتحاد KCK سيظلّون يؤيدون العنف، في حين ان بايدمير والمنظمات الكُردية غير الحكومية والمنظمات المدنية الكُردية والبورجوازية الكُردية كذلك لن يؤيدوا العنف.[١٥٩] ويعني كل ذلك بالطبع، ان البورجوازية هي الجانب الذي يجب ان يتفاوض مع الدولة، وليس حزب العمال الكُردستاني PKK أو إتحاد المجتمعات الكُردستانية.

وكان ابراهيم كوچلو Ibrahim Gushlu، يعتقد، وهو المثقف الكُردي المعروف، ان حزب العمال الكُردستاني PKK لن يكون سعيداً مع بايدمير وغيره ممن يعادون أوج آلان في بعض الأحيان. ولكن بايدمير يتمتع بتأييد عام قوى للتصدي لهؤلاء: «فبايدمير من أهم الساسة الأكراد الذي يحسبُ حسابه في عالم السياسة، وهو القادر على مقاومة ذلك الوضع.»[١٦٠] ولكن، كُلاً من لاچنر وكوچلو قالا بأنهما لن يندهشا اذا ما تم «إخراج بايدمير من عالم السياسة في الوقت المناسب.»[١٦١] وإعتقدا؛ أنَّ إتحاد المجتمعات الكُردستانية حاول أن ينحني قليلاً، ولم ينجح في ذلك، وكذلك فعل بايدمير وشعبيته المتزايدة أحياناً ولحدٍ ما. ومن سخرية القدر، ان نرى على الرغم من محاولات إتحاد المجتمعات الكُردستانية تطويق بايدمير ومؤيديه في جنوب شرق تركيا، كان بايدمير واحداً من المائة والاثنين والخمسين موقوفاً الذين تمَّ سجنهم وتوجيه إتهامات لهم في محاكمات إتحاد الجمعيات الكُردستانية. وربما كانت سياسة الدولة تقتضي مواصلة التعامل مع الحركات القومية الكُردية بزيادة الضغط عليها، سواء كانوا أعضاء في

---

[١٥٩] *المصدر السابق نفسه.*

[١٦٠] *المصدر السابق نفسه.*

[١٦١] *المصدر السابق نفسه.*

الحزب العمال الكُردستاني PKK أو في إتحاد المجتمعات الكُردستانية، أو من المعادين لأوج آلان. وإستناداً إلى التهم الموجهة إلى أرگنكون، فَقَد كان مُقدراً إغتيال بايدمير.[١٦٢] وكان كوچلو يعتقد ان بايدمير قد إهتم كثيراً جداً «بالعلاقات الغامضة بين الدولة العميقة أرگنكون وأوج آلان؛ وذلك بدوره سبب آخر لدى بايدمير للإبقاء على مسافة بينه وبين أوج آلان.»[١٦٣] ولم يذكر لاچنر أو كوچلو ان الدولة ربما تفضل التفاوض مع حزب PKK أفضل مِنْ ان تتفاوض مع قادة حركة العصيان المدني المتنامية القوة التي تستمد قوتها مِن قضية التعليم باللغة الأم. ويظهر هؤلاء أكثر عدوانية من حزب العمال الكُردستاني PKK.

وبعد بضعة أيام من الإشتباكات الاعلامية بين بايدمير وأوج الآن، عاد أوج آلان، وأظهر عدم رضاه عن إعلانه ان حزب العمال لن يَمُد مدة وقف إطلاق النار إلى مابعد يونيه، كما أعلن ذلك سابقاً؛ ولكن حتى الأول من مارس ٢٠١١ فقط.[١٦٤] وأعلن رئيس حزب العمال الكُردستاني PKK ان ذلك القرار قد إستند على حقيقة ان الدولة لم تهتم كثيراً بعدد مرات وقف إطلاق النار الذي أعلنه حزب العمال الكُردستاني. وأردف قائلاً: ان ذلك الإعلان هو آخر موعد نهائي لوقف إطلاق النار. وشكا من ان الدولة والجيش مستعدان لإيجاد حلّ للقضية الكُردية، في حين ان حزب العدالة والتنمية لايريد ذلك. وبعد عدة أيام عاد أوج آلان وأعلن ان وقف إطلاق النار سيكون إلى يونيه؛ وتلك إشارة أخرى إلى ضعف تأثير حزب العمال الكُردستاني PKK وأوج آلان أمام العمليات السياسية التي تأخذ مجراها.[١٦٥]

---

[١٦٢] *المصدر السابق نفسه.*

[١٦٣] *المصدر السابق نفسه.*

[١٦٤] *بيانت*، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٠ز

[١٦٥] *الطرف*، ٩ ديمسبر ٢٠١٠.

المفاوضات

بين حزب السلم والديمقراطية وحزب الشعب الجمهوري

وأوج آلان بدوره أيضاً يجب ان يهتم بتلك التقارير الواردة في منتصف نوفمبر حول محاولات حزب السلم الديمقراطية إقامة تحالف مع الأحزاب السياسة الأخرى، خاصة مع حزب الشعب الجمهوري، على الرغم من ان رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كلچدار أوغلو Kemal Kilicdar Oglu قد أنكر وجود إستراتيجية كتلك من جانب حزب الشعب الجمهوري. وقد أكدّ كثيرون مِن المعلقين على حقيقة متابعة الشعب الجمهوري لسياسة كتلك؛ إذا ماوجد طرفاً ملائماً ولمرة أخرى ليصبح حزب أغلبية أو حتى حزباً قائداً في تجمعٍ حاكم. وخلال عطلة نوفمبر عطلة العيد الكبير تبادلت وفود حزب الشعب الجمهوري وحزب السلم والديمقراطية الزيارات. ولكن أهمية تلك الزيارات أكبر بكثير من مجرد تهنئة بالعيد. وهناك علاقة أخرى على المفاوضات بين حزب السلم والديمقراطية وحزب الشعب الجمهوري التي جرت في ٢٠ و ٢١ نوفمبر، عندما قام كليدار أوغلو بزيارة دياربكر في محاولة لإستعادة مركز حزب الشعب الجمهوري المُتداعي في محافظات شرق تركيا وجنوب شرقها. وظهر ذلك على وجه الخصوص عندما حَطَّتْ طائرته في مطار دياربكر، وحيث إستقبله سزگين تانريكولو، الذي تحدثنا عنه أعلاه. ويُعدّ تانريكولو واحداً من أكبر المتحدثين باسم سياسات الحركات القومية الكُردية في جنوب شرق تركيا. وكان لوقت طويل مُنادياً بوقف إطلاق النار، كما فعل بايدمير والمنظمات غير الحكومية في دياربكر. وكثيراً ما صرَّح بأن الحركات المسلحة والإنفجارات وعمليات الإغتيال التي قام بها حزب العمال الكُردستاني، رغم انه لايجب ان يذكر إسم حزب العمال الكُردستاني وذلك عمليات أرگنكون؛ صرَّح بأنها عقبات قوية تقف في طريق الوصول إلى حلّ

للقضية الكُردية بين الحركات القومية الكُردية والدولة. علماً ان الإستقبال الحافل الذي حظي به كليدار أوغلو من قبل تانريكولو، انما يشير إلى ان معظم المنظمات غير الحكومية، والمدنية ومنظمات رجال الأعمال والذي يمثلون البورجوازية الكُردية في دياربكر وفي محافظات جنوب شرق تركيا، يشير إلى ان هؤلاء جميعاً يفضلون وضع حدّ للنزاع المسلح والرغبة في تهميش حزب العمال الكُردستاني ورئيسه أوج آلان.[١٦٦]

وبالطبع، تعالت صيحات أعضاء كِلا الحزبين من أجل عقد تحالفات بين الحزبين. وأشارت إتصالات كليدار أوغلو مع كبار قادة الحركات القومية الكُردية إلى انها سوف تتواصل، سواء تحققت في شكل مادي أم لا. وأشارت إلى ان علاقات كتلك مع حزب الشعب الجمهوري وغيره من الأحزاب السياسية، ستتواصل في المستقبل. حاول حزب السلم والديمقراطية وغيره من الأحزاب زيادة قدراته وقوته أمام حزب العدالة والتنمية في إنتخابات يونيه المحلية في ٢٠١١. ومن الجدير بالذكر، ان تلك السياسات تثير غضب أوج آلان وإزعاجه وكذلك قادة حزب العمال الكُردستاني المحصورين في جبال قنديل.

سزگين تانريكولو

يلتحق بحزب الشعب الجمهوري

بعد إسبوع واحد من زيارة كليدار أوغلو لدياربكر، أصبح واضحاً لماذا رافق تانريكولو كليدار أوغلو في جميع مواقع زيارته في دياربكر. وأعلن في حوار مع جريدة *الطرف* أنه سيلتحق في الواقع بحزب الشعب الجمهوري، وليس بحزب السلم والديمقراطية، كما كان يعتقد كثيرون من المعلقين. وتعود أسباب ذلك القرار لتعليقات مهمة وإحتمالية إدارة السياسات

---

[١٦٦] *حريت*، ٢ نوفمبر ٢٠١٠.

الكُردية مستقبلاً في تركيا -في الأقل- من قِبل أولئك القوميين الأكراد الذين يفضلون إلقاء السلاح. وقد قدَّم تانريكولو أسباباً عديدة لقراره هذا:

«مِن الآن فصاعداً، سوف أمارس السياسة في حزب الشعب الجمهوري. ووفقاً لتصريح السيد كلچدار أوغلو بالحاجة لضرورة وجود ميدان ثالث للسياسة في تركيا. ومن وجهة نظر الديمقراطية، ذلك شيء ضروري. سآخذ دوراً في الحزب، لأنني أعتقد ان حزب الشعب الجمهوري يستطيع ان يلعب ذلك الدور وان يفتح الطريق لتحقيق ذلك، وانها كحالةٌ من الحَرَج ترك القضية الكُردية لحزب العدالة والتنمية. ففي الاساس وفي العالم كله، فأن برامج ومشاريع اليسار والأحزاب الديمقراطية هي التي ساعدت على إيجاد حلّ لمثل تلك القضايا. فمن جهة، يُعد تجمعاً لليسار التركي الديناميكي، ومن جهة آخر، يمكن أن يحتوي ذلك أيضاً على التحالفات اليسارية الأوربية والعالمية. وسوف تتطور سياسات الحلول خلال عملية من هذا النوع. وان حلاً للقضية الكُردية يمكن ان يتحقق في ذلك النوع مِن الميدان الثالث. ومن الضروري أن يُصبح حزب الشعب الجمهوري أداةً مِن أدوات حلّ القضية الكُردية. وبإتباع طريق القواعد الديمقراطية، سوف يعرف كل واحد انه سيساهم في مساواة تامة. وسوف يفتح حزب الشعب الجمهوري طريقاً لتحقيق ذلك. وسوف تضطر جميع الجمعيات المدنية والمثقفين وجميع الأحزاب السياسية الأخرى للسير في ذلك الطريق. وسيكون طريق حزب الشعب الجمهوري مفيداً لتركيا وليس فقط للأكراد. وستتجمع جميع المناطق معاً البعيدة عن السلطة. وقد تم اتخاذ خطوات لتحقيق ذلك. ويهتم حزب الشعب الجمهوري بتلك التحولات.»[١٦٧]

---

[١٦٧] *الطرف*، ٣ نوفمبر ٢٠١٠.

والحقيقة هي أن يختار قومي كُردي متحمس مثل تانريكولو لعب دور مهم في سياسات حزب الشعب الجمهوري، ولن يكون ذلك من أجل القضية الكُردية فحسب، بل وأفضل مما يرمي اليه حزب السلم والديمقراطية، إنما يشير إلى تلك الصعوبة وذلك التحدي الذي سوف تستشعر بهما الحكومة والدولة والجيش والمخابرات والأحزاب السياسية الأخرى، خاصة حزب العدالة والتنمية، لكي تقوم بتحقيق الحقوق الأساسية التي يطالب بها الأكراد. وواضح تماماً ان تانريكولو يعتقد ان تحقيق ذلك يتم على أساس قومي، وبتأييد الأحزاب السياسية، خاصة حزب الشعب الجمهوري الذي يطالب بالإرث الإشتراكي الذي إفتقده لعدة عقود من السنين.

وتشير خطوة تانريكولو إلى انه قد فات أوان النزاع المسلح. وليس ذلك فقط، بل ولن تكون الأحزاب الإتنية الكُردية فقط، كالحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب السلم والديمقراطية، قادرة على تحقيق أهدافها، اذا ما لم تنخرط مع الأحزاب السياسية الأخرى، اليسارية منها على وجه الخصوص، أو حتى تلك التي تقف في يسار الوسط في الأقل. وبدون وجود تطورات كتلك، ستواصل الدولة والجيش والإستخبارات والشرطة الوطنية إستخدام كل وسيلة مُتاحة لتحطيم وعرقلة وسدّ جميع الطريق أمام إمكانية تحقيق المطالب الأساسية للحركات القومية في تركيا.

وتحرك كلچدار أوغلو بسرعة، وبعد بضعة أسابيع فقط من ذلك التاريخ. وبعد إنتساب تانريكولو للحزب، تم تعيينه نائباً للرئيس مسؤولاً عن القضية الكُردية في شرق تركيا وجنوب شرقها. وأعلن ان حزب الشعب الجمهوري سيفتح مكاتب جديدة في محافظة شرناخ وحكاري للحزب. وصرّح؛ أنه يترأسها بنفسه وبجواره تانريكولو، وسوف تفتح الشراكة الجديدة بين تانريكولو ورئيس الحزب مَداخل مختلفة من قِبل حزب الشعب الجمهوري للقضية الكُردية.

وتشير وجهة نظر تانريكولو ان ذلك سوف يعمل على قيام أحزاب سياسية يسارية عديدة، وخاصة حزب الشعب الجمهوري بالمساهمة في تعزيز القدرة على إيجاد حلّ للقضية الكُردية؛ وهو مايثبت إستحقاقه لذلك. ويظهر ان بعض القادة الأتراك يعتقدون أن كلچدار أوغلو -العلوي الكُردي- كان مُخلصاً عند تأكيده بأن حزب الشعب الجمهوري سيعمل مباشرة على القضية الكُردية، وإختياره تانريكولو دليل على ذلك الإخلاص.[١٦٨] ويشير تصرف كلچدار أوغلو إلى ان حزب الشعب الجمهوري يحاول منافسة حزب العدالة والتنمية حول القضية الكُردية في الإنتخابات العامة في ١٢ يونية ٢٠١١، ويتسع الميدان السياسي للقضية الكُردية خلال الأيام العشرة الأخيرة لعام ٢٠١٠.

توسيع ميدان القضية الكُردية السياسي

مِن الواضح انه إضافة إلى الإجراءات العسكرية- البوليسية، ومنذ الانتخابات العامة في ٢٢ يوليه ٢٠٠٧ فما فوق، سيكون القضاء الوسيلة المُفضلة لعرقلة أي تقدُّم للحركات القومية الكُردية في تركيا. وأفضل مثال على ذلك، تناول قضية تلك المحاكمات التي تعرض لها إتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK. هذا إلى جانب بعض المكاسب والتنازلات المُوجهة من قبل الحكومة تجاه الإذاعة باللغة الكُردية في تلفزيون وإذاعة تركيا، والسماح بتدريس اللغة الكُردية في المدارس الخاصة وبعض الفصول، وحتى السماح بتدريسها في الجامعات، وفي أقسام لم يكن لتُستمع فيها كلمة كُردية.[١٦٩] وفي أواخر شهر نوفمبر، أعلن أرتوغرل گوناي، وزير الدولة للثقافة والسياحة؛ ان وزارته سوف تنشر الملحمة الكُردية المعروفة مَمُ زِيْن، في محاولة أخرى لصالح

---

[١٦٨] حريت، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٦٩] مثلاً، تُدرَّس اللغة الكردية في قسم اللغات الحيّة في جامعة ارتوغلو في ماردين.

التنازلات للغة الكُردية، ولإحتواء الأكراد أكثر فأكثر حتى يمنعوا إلتحاقهم بالأحزاب القومية الكُردية والمنظمات التعليمية.[١٧٠] ومنذ الإنتخابات المحلية، كان المحللون والدارسون لمسيرة الإنتخابات يعتقدون إمكانية ان يصبح حزب العمال الكُردستاني مثل الحزب الديمقراطي الإجتماعي، وبعد إغلاقه ان يكون مثل الحزب الذي تبعه مثل: حزب السلم والديمقراطية ؛وهذا ما يعني ان يتخلى عن النزاع المسلح ليصبح حزباً سياسياً. ولكن قلة من المحللين كانوا يعتقدون ان تسييس القضية الكُردية يمكن أن يمتد لذلك الحدّ الذي سيقوم فيه واحد من أكثر القوميون الأكراد تطرفاً ومن أكثر السياسيين حِذْقاً بتأييد إمكانية وجود حلّ معقول ومناسب، وان يطالب بأن يلتحق السياسيون القوميون الأكراد بتيار الأحزاب السياسية لإنجاز حلول يتقبلها الأكراد. علماً ان التقارب بين بعض أعضاء الحركات القومية الكُردية، من أمثال تانريكولو، يثير إهتمام حزب العدالة والتنمية. وفي العاشر من ديسمبر، صرّح حسين چليك Huseyin Chelik، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية، بضرورة الإشارة إلى ان كليدار أوغلو كُردي علوي من درسيم. وعرف عندما أصبح عضواً قيادياً في حزب الشعب الجمهوري، ان الحزب لن يتقبل ذلك، تراه لذلك بدأ بالتصريح للصحافة ولغيرها من وسائل الإعلام بأنه ينحدر من أسرة تركمانية. واستطرد چليك بأنه ليس مقبولاً ان يصبح كلچدار أوغلو شخصاً انتهازياً.[١٧١] ومن وجهة نظر أخرى، فان تانريكولو وغيره من القادة القوميين الأكراد يعرفون جيداً ان أصول كلچدار أوغلو الكُردية العلوية، يمكن ان تكون مفيدة للحصول على المطالب الكُردية.

---

[١٧٠] *الراديكال*، ١١ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٧١] *المصدر السابق نفسه*.

حزب العمال الكُردستاني، أوج آلان، وفتح الله گولن

إضافة إلى زيادة العلاقات بين الحركات القومية الكُردية وحزب الشعب الجمهوري، وزيادة مطالب أكراد الجمعيات الكُردية غير الحكومية، والبورجوازية الكُردية ومؤتمر المجتمع الكُردي KTK بقيادة أحمد تُرك وآيسيل توغلوك، هناك نداء هو انه يجب على حزب العمال الكُردستاني ان يُلقي السلاح والاّ يبقى حزب العمال الكُردستاني وعبدالله أوج آلان. وفي ٢٨ ديسمبر أعلن أوج آلان عبر محاميه، إلى جانب حوار مع حسين گولرجه، الصحفي في جريدة *الزمان اليوم* لسان حال حركة فتح الله گولن؛ وفي ذلك الحوار أعلن ان حزب العمال الكُردستاني مستعد للعمل مع حركة فتح الله گولن من أجل إيجاد حل للقضية الكُردية.[١٧٢] وكانت تلك مفاجأة مذهلة للحركات القوميةالكُردية. ومن المعروف ان حركة گولن كانت تُعد دوما مؤيدة لحزب العدالة والتنمية وسياسته، في محاولة لتحديد قوى القومية الكُردية المناضلة، كانت تنادي دوماً بالتوجه إلى الأخوة الاسلامية، بدلاً من الهويات الإتنية المختلفة. ويعني ذلك، ان الهوية الدينية تنتصر على مختلف الهويات الإتنية الاخرى. فالدولة والأحزاب السياسية، وخاصة حزب العدالة والتنمية، وبعد وصوله إلى سدّة الحكم في نوفمبر ٢٠٠٢، انما يتعبون جميعاً مثل تلك السياسات.[١٧٣]

وقد وضحت أمينه آينا Emine Ayna تماماً سياسات حركة گولن وحزب العدالة والتنمية، في أثناء الحملة الإنتخابية في ديسمبر ٢٠٠٩، فذهب إلى أن «حزب العدالة والتنمية يتلاعب بعواطف [أكراده] بإستغلال حركة گولن لصالحه. فالمسلمون الحقيقيون يبحثون عن حلّ حقيقي. اما أولئك فليسوا

---

[١٧٢] *الطرف*، ٩-١٠ ديسمبر؛ الراديكال، ٩ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٧٣] للحصول على تفاصيل أكثر حول ذلك الموضوع: راجع كتاب: *دم، عقائد وصناديق إقتراع*، ص٦٢-٧.

مسلمين حقيقين [يقصد حركة گولن وحزب العدالة والتنمية].»[١٧٤] وحقيقة ان أوج آلان وقيادة حزب العمال الكُردستاني يرغبون الإلتحاق بصفوف حركة گولن، وهذا يشير إلى مدى التهميش الذي يعانيه حزب العمال الكُردستاني.

وقد صرّح أوج آلان في ذلك الحوار مع گولرچه، أن حركة گولن ونحن [أي حزب العمال الكُردستاني] لاعبون أساسيون على قدر من الأهمية في تركيا والشرق الاوسط. وبدون إنتظار أي مكسب سياسي، يمكن لحركة گولن ان تلعب دوراً مهماً في دمقراطة المجتمع وتنويره. وفي واقع الأمر، فان حركة گولن قادرة على أن تصبح حزباً سياسياً في الشرق الأوسط، إذْ لديها قوة ديناميكية كما نمتلك نحن. فاذا ما تفاهمت قوانا وتعاونت، فسوف نتوصل إلى حلّ جميع مشاكل تركيا.[١٧٥]

وجاءت إستجابة أحمد تُرك، الرئيس المشارك للحزب الديمقراطي الاجتماعي، في الحال تعليقاً على عرض أوج آلان بالتعاون مع حركة گولن. وصرّح قائلاً: انه بالطبع، سيكون المجتمع الكُردي مُستعداً للإستماع لجميع الأفكار ولمشاركة الآراء مع حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري. وإستطرد يقول: انه يمكن للحركات القومية الكُردية وللمجتمع الكُردي ان يعمل مع حركة گولن، بشرط أن لا تصرّ حركة گولن على العمل الدَعَوي من أجل إضعاف الهوية الكُردية والقومية الكُردية. فالأكراد ليسوا في حاجة إلى دَعَويين، فهم أكثر إسلاماً وتديناً من غيرهم. ولسوف يعارض القادة القوميون الأكراد أي عملٍ دعوي من ذلك النوع بين الأكراد.

ويشارك آلتان تان ALtan Tan، كاتب ومثقف كُردي، وجهات نظر أحمد تُرك. ويكرر جملة كارل ماركس المعروفة «الدين أفيون الشعوب.» ومهما كان

---

[١٧٤] *الراديكال*، ٣ ديسمبر ٢٠٠٨.

[١٧٥] *الطرف*، ٩ ديسمبر ٢٠٠٨.

الأفيون الديني [ويعني النظرية]، فلايجب أن يُستخدم.[١٧٦] وكان تان يعتقد بوضوح ان أيديولوجية حركة گولن الدينية مجرد غطاء ديني ودعاية سياسية. ويعتقد انه من الخطأ لأي فرد أن يحاول جعل الأكراد أو العلويين مسلمين حقيقيين.[١٧٧]

وصرّح صلاح الدين دميرتاش، رئيس حزب السلم والديمقراطية؛ بأن حزب السلم والديمقراطية مُستَعِد للمساهمة مع أية مجموعة، أو أية منظمة، أو أي حزب سياسي، من أجل إيجاد حلول للمشاكل التركية، في سبيل إقامة ديمقراطية حقيقية. ولكنه أشار إلى ان إعلان أوج آلان كان يجب ان يتوجه إلى قيادة حركة گولن وليس إلى حزب السلم والديمقراطية.[١٧٨]

ومن المثير للإهتمام، أن أمين آكتار، رئيس إتحاد محامي دياربكر، قد أشار إلى ان تلك كانت أول مرة يتقدَّم فيها أوج آلان إلى حركة گولن بطلب كهذا، وهو يعدها حركة إيجابية. وكان يعتقد ان العَرْض الذي قدَّمه أوج آلان، سوف يقابل بشكل إيجابي بين أكراد جنوب شرق تركيا. وصرَّح بعد ذلك، انه اذا كانت قيادة حركة گولن تتدخل، فسوف يسهل ذلك عملية إيجاد حلّ للقضية الكُردية. ويوافق غالب أنصار أوغلو، رئيس إتحاد تجارة أو صناعة دياربكر، على رأي آكتار. وكان يعتقد كذلك، ان حزب السلم والديمقراطية يجب أن ينظر بعين الرضا للتعاون مع حركة گولن. وأشار إلى انه اذا ما وجب إيجاد حلّ للقضية الكُردية، فأن على الجماعات التي تتأثر أكثر بذلك، أن تساهم. ويتضمن ذلك، ان كثيرين مِن الأكراد في جنوب

---

[١٧٦] *الطرف*، ١٠ ديسمبر ٢٠١٠.

[١٧٧] *المصدر السابق نفسه*.

[١٧٨] *المصدر السابق نفسه*.

شرق تركيا إما ان يكونوا أعضاء في حركة گولن، أو متعاطفين معها.[١٧٩] وواحدة من سخريات النضال من أجل السلطة بين الحركات القومية الكُردية، خاصة بين حزب العمال الكُردستاني والمنظمات الكُردية غير الحكومية وحزب السلم والديمقراطية، والحزب الجمهوري الديمقراطي وبورجوازية دياربكر، هي أنهم يركزون جميعاً حول التساؤل هل يُلقي حزب العمال الكُردستاني السلاح ام لا؟

لكن عرض أوج آلان للتفاوض مع حركة گولن، أثار إمكانية تقوية مركز الحركة في مقابل إلحاق الأذى والإضرار بالحركات القومية الكُردية. ولكن هناك محللون آخرون، يشيرون إلى ان حركة گولن كانت دائماً تعارض التكتيك العنيف لحزب العمال الكُردستاني، كما انها لم تكن قريبة من الحزب الديمقراطي الإجتماعي أو حزب السلم والديمقراطية. ولايعني ذلك بالطبع، انه يمكن تقوية روابط حركة گولن مع الجماعات الكُردية الأخرى أو المجتمع الكُردي. ولكن ذلك يمكن ان يساعد حركة گولن على العمل في محاولة لخق مؤيديها الخاصين بها ومحاوريها في المستقبل. ويمكن لحزب السلم والديمقراطية والحزب الديمقراطي الإجتماعي ان يجدا بعض الراحة، عندما يدين فتح الله گولن رئيس الوزراء أردوغان ويؤنبه بعنف على نقده القاسي لإسرائيل، بعد حادثة السفينة الزرقاء مرمرة في مايو ٢٠١٠.

ومنذ ان قام فتح الله گولن، ومن يتبعه، بالمطالبة بالسلاح والرحمة والأخوة، فإن ذلك يعني نهم يريدون ان يلعبوا دوراً قوى للتوصل إلى بعض القرارات حول القضية الكُردية. ويبدو ان عبدالله أوج آلان كان يفكر الرأي ذاته، عندما عرَض للتفاوض مع حركة گولن. وهل ان أعضاء حركة گولن تحمل الرأي نفسه، سنتظر لنرى ذلك. ولكن تطوراً كهذا، سوف ترحب به الدولة والتيار السياسي

---

[١٧٩] *المصدر السابق نفسه.*

الرئيس الذي يحتوي الأحزاب السياسية القائمة. ومرة اخرى، أثار ذلك الجدل حول انه الوقت المناسب للخيارات الوطنية. والكثيرون مِنْ صِغار البورجوازية يختارون الإلتحاق بالدولة، بدلاً من الإلتحاق بالقومية المتصلبة.[١٨٠]

أحمد تُرك و آيسل توغلوك يواجهان جماهير أوج آلان

بعد إنتهاء المعارك الكلامية بين بايدمير وأوج آلان، أسس أحمد تُرك وآيسل توغلوك منظمة سياسية بإسم المؤتمر الديمقراطي الكُردي DTK وأصبحا رئيساه مشاركة. وكان ذلك صبيحة إغلاق الحزب الديمقراطي الإجتماعي، في ديسمبر ٢٠٠٩. وعرف الجميع مدى التأثير القوي لحزب العمال الكُردستاني في مقاطعة حكاري. وخلال زيارة لمدينة حكاري في ٢٧ ديسمبر، واجه تُرك وتوغلوك أعداداً غفيرة من الناس يتصايحون بشعارات لصالح حزب العمال الكُردستاني وأوج آلان.

والقى تُرك في الجماهير خطابه بالكُردية، التي أصبحت الآن ضرورة في تجمعات كهذه في جنوب شرق البلاد، "كالتعليم باللغة الأم،" الذي أصبح شعاراً قيادياً للساسة الأكراد والحركات القومية الكُردية في المنطقة. وفي خطابه أمام عشرة آلاف مواطن، أكّد تُرك على ان أوج آلان نفسه كان في مقدّمة أولئك الذين ينادون بحلّ سلمي للقضية الكُردية. وان أوج آلان هو نفسه الذي خلق الفرص لإقامة حوارات سريعة مع الدولة. وإستطرد يقول: ان حزب العمال الكُردستاني، مثل حزب السلم والديمقراطية، يريد السلام،

---

[١٨٠] من اجل الحصول على معلومات أكثر حول ذلك الجدل . [انظر الموضوع: إنكار دولة وإكتساب منطقة: مقارنة القومية الكُردية بعد ١٩١٨ إلى ٢٠٠٣ في كتاب: *متطلبات السياسة الكُردية*، نشريات روبورت لوفي Robert و جارت ستانفيليد: لندن، شاتام هاوس، ٢٠١٠، ص٢٧-٤١ وخاصة ص٣٥-٤١].

كما فعل ذلك الرئيس عبدالله گول بنفسه. ولسوء الحظ، ان حكومة حزب العدالة والتنمية لاتتبع السياسة نفسها من أجل وقف نزيف الدم.

وأكد تُرك بعد ذلك على مطالب الأكراد بإدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم. وأنهم يناضلون من أجل ذلك الحق لسنوات عديدة. وأخيراً فإن الأكراد لايريدون إدارة شؤونهم بمطالب أخرى.[١٨١] وقال ان التركي الديمقراطي المتحضر لن يوجد الاّ بعد ان يتم إيجاد حلّ للقضية الكُردية. واستطرد يقول: إنَّ سياسة الإنكار والتحطيم لم تؤد إلى شيء، لأن الشعب الكُردي لم يقدِّم أية تنازلات؛ في الواقع إنما عملوا على تعزيز وتقوية نضالهم. وكان من أهم جوانب خطاب تُرك، تأكيده على مطالب الأكراد باللامركزية والإدارة المحلية، وهو طلب يسير جنباً إلى جنب مع التأكيد على التعليم باللغة الكُردية، وان ذلك أصبح واحداً من مطلبين رئيسين في برنامج الحركات القومية الكُردية في تركيا.

وكانت هناك تحديات تواجه حزب السلم والديمقراطية، والمُعادين لأوج آلان والمنظمات المدنية في جنوب شرق تركيا والبورجوازية الكُردية أيضاً، كانت هناك قائمة في شرناخ قبل يومين من زيارة تُرك وتوغلوك إلى شرناخ. وفي ٢٩ نوفمبر، في أحد تجمعات جزره Cizre، حيث كانوا يحتفلون بالذكرى الثانية والثلاثين لتأسيس حزب العمال الكُردستاني. كانت الآلاف تهتف بشعارات تؤيد الحزب وأوج آلان. وتم عرض خطابات أوج آلان في إحدى المحطات التلفزيونية . وإندلع شجار بين المجتمعين والشرطة، وذلك قبل أن تقوم الشرطة بتفريق الجموع بدون مواجهات كبيرة.[١٨٢]

---

[١٨١] *الراديكال*، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠.

[١٨٢] *الطرف*، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠.

الفصل الثالث

علاقات تركيا مع حكومة إقليم كردستان العراق منذ ٢٢ يوليه ٢٠٠٧ وحتى يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٩، تأريخ الإنتخابات المحلية ومابينهما

مع العلم بشدّة الصراع بين القوميتين التركية والكُردية ومؤيديهما، والمهاترات والقذف مابين الفترة من إنتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧، والإنتخابات الحرجة في ٢٩ مارس ٢٠٠٩ ونتائجها، فهو مع ذلك وقت ملائم لتحديد مكانة وقوة المتنازعيْن الرئيسين في ذلك الصراع.[١٨٣]

إستراتيجية دولة تُركيا،

وحزب العدالة والتنمية والجيش والمخابرات وغيرهم من اللاعبين

لقد أصبح من الواضح مابعد ٣ اكتوبر ٢٠٠٨، وهجوم حزب العمال الكُردستاني على آكتوتون، عزبة في محافظة حكاري، وحتى ٢٧ أكتوبر موعد إجتماع مجلس الوزراء؛ وحيث تقاربت مواقف حزب العدالة والتنمية والجيش في إتباعهما سياسة موحدة مترابطة ضد حزب العمال الكُردستاني وضد إتحاد المجتمعات الكُردستانية والحزب الديمقراطي الإجتماعي، كونهم المنظمات الثلاث الأكثر أهمية، وذلك من أجل تحطيم وتهميش ممثلي الحركات القومية الكُردية في تركيا.[١٨٤] وتتمثل تلك السياسات فيمايأتي:

---

[١٨٣] للحصول على تفاصيل أكثر لتلك الفترة، راجع كتاب: *دم، وعقائد، واصوات اقتراع*، ص١٧٧-٢٣٤.

[١٨٤] حول نتائج هجوم حزب العمال الكُردستاني على اكتوتوم؛ راجع كتاب: *دم، وعقائد، وعقائد، واصوات اقتراع*، ص٧٣-٨٢.

أولاً: إتفاق حول تَرك الجيش والمخابرات بمواصلة محاربة حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية والحزب الديمقراطي الإجتماعي، وحزب السلم والديمقراطية.

ثانياً: وافق الجيش على إستخدام أكثر للمدنيين من أجل إستتباب الأمن في مناطق شرق البلاد وجنوب شرقها.

ثالثاً: يواصل الجيش وحزب العدالة والتنمية ومعظم مؤسسات الدولة في التفكير في تاسيس مشاريع إقتصادية تنموية، تتضمن مؤسسات سياحية ورياضية، حيث سيساعد كل ذلك في كبح جماح القومية الكُردية.

رابعاً: يصرّ حزب العدالة والتنمية والجيش على تحذير إتحادات رجال الصناعة والأعمال، يعني TUSAD، بأنه لن يكون هناك مجال لإقامة أية إستثمارات خاصة أو تابعة للدولة، سوى في حالة قطع جميع العلاقات مع حزب العمال الكُردستاني وعدم تأييد الحزب الديمقراطي الإجتماعي.

خامساً: توجيه المشاريع الإقتصادية والتنموية نحو الإهتمام بميادين الصحة والغذاء والتموين والوقود، أي الفحم. ويجب ان تتحقق تلك المذكورة أعلاه في السياق الذي وضّحه حسين عوني موتلو، حاكم دياربكر، حيث سمّاه بسياسة الإدماج الشامل.

وتتطلب الإستراتيجيات المذكورة أعلاه، علاقة أوثق مع حكومة إقليم كُردستان العراق، خاصة مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني. ويريد الجيش وحزب العدالة والتنمية التعاون مع حكومة إقليم كُردستان العراق ومناشدة حزب العمال الكُردستاني مغادرة معسكراتهم في الجبال القائمة في الأراضي الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كُردستان العراق. واذا ما تم تطبيق ذلك، سيتم تهميش حزب العمال الكُردستاني بسهولة داخل حركات القومية الكُردية في تركيا، سواء كان ذلك عَبْرَ عمليات عسكرية أو قضائية

أو سياسية. ويمكن ان يؤدي إضعاف حزب العمال الكُردستاني إلى تهميش أكبر للحزب الديمقراطي الإجتماعي وإتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK. واذا ما نجحت تلك الستراتيجيات، فان الحركات القومية في تركيا سوف تتحجم بسهولة بإستخدام مختلف الوسائل السياسية والثقافية والتربوية. ويمكن مثلاً للسياسيين من الإتنية الكُردية في البرلمان، أكانوا تابعين لحزب العدالة والتنمية أو لغيرها من الأحزاب؛ أن يكونوا أعلى صوتاً وإصراراً في محاصرة القومية الكُردية المناضلة. واذا ما كان هناك أي نوع من الإعتراف السياسي المباشر لحكومة إقليم كُردستان العراق، فسيعمل ذلك بدوره أن تقوم حكومة إقليم كُردستان العراق بإحتواء الإحباطات القومية الكُردية. لكن تركيا لم تعترف بعد سياسياً بحكومة إقليم كُردستان العراق، رغم وجود روابط إقتصادية قوية تجمعها معها.[١٨٥]

ومن المهم في هذا المجال الإشارة إلى ان إيقاع العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق، بدأ في التزايد مع زيارة جلال الطالباني إلى تركيا في مارس ٢٠٠٨. وظنّ الجميع انه ذهب ليناقش مع أردوغان وگول قضية إلقاء حزب العمال الكُردستاني السلاح: فلأول مرّة يقوم فيها رئيس وزراء تركيا بمناقشة قضية كتلك مع الرئيس العراقي، الذي يترأس في الوقت ذاته حزب الإتحاد الوطني الكُردستاني. ثانياً، وكانت تلك أول مرة كذلك تُناقشُ فيها معسكرات

---

[١٨٥] حول آخر إستحقاقات العلاقات الإقتصادية بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق، راجع: كارولين توش Caroline Tosh، ومحمد شيخ فاتح حول مفهوم: ان الأتراك والعراقيين الأكراد لايسمحون للسياسة بالتداخل في طريق الأعمال وذلك في موضوع حول الازمة العراقية، الصادر في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٨ من معهد دراسات الحرب والسلام. وفي نهايات ٢٠٠٨ كانت هناك نحو خمسمائة شركة تركيا تعمل في العراق براس مال استثماري يبلغ خمسة بلايين دولار ويعمل فيها ١٥٠٠ عامل معظمهم من الأكراد بالطبع في حكومة إقليم كُردستان العراق.

حزب العمال الكُردستاني في كُردستان العراق على هذا المستوى الرفيع. ثالثاً، لم يذكر الطالباني مُطلقاً كلمة "عفو،" كما كان يردّد دوماً الإشارة إلى حزب العمال الكُردستاني في جبال العراق في الأراضي التابعة للإدارة الكُردية. ولكن تمت مناقشة القضية في إطار مايسميه الأتراك «قانون العودة للديار.» وشرح الأتراك ان ذلك يعني ان حكومة العراق وتركيا بالإتفاق مع قيادة الحزب الديمقراطي الكُردستاني العراقي سيشتركون في عمليات موجهة ضد حزب العمال الكُردستاني، ويمكن ذلك رغم تصريحات مسعود البارزاني المتكررة حول ان تلك الأيام التي يُحارب الأكراد فيها بعضهم بعضاً قد ولت. رابعاً: ومن المهم جداً أن نذكر انه بعد مرور شهر واحد على إجتماع مجلس الوزراء في ٢٩ أكتوبر، قام بشير آلتاي، وزير داخلية تركيا، بزيارة بغداد في ١٩ نوفمبر. وتم الإتفاق في ذلك الإجتماع على إتباع سياسة موحدة تنظّم تركيا والعراق والولايات المتحدة، إلى جانب القيام ببعض الإجراءات الممكنة ضد معسكرات حزب العمال الكُردستاني في كُردستان العراق. وكانت تلك هي المرة الأولى كذلك حيث يلتحق ممثلو حكومة إقليم كُردستان العراق بالمحادثات، إلى ذلك المدى الذي أصبحت فيه ثلاثية رُباعية. ونتيجة لذلك، إعترفت تركيا والحزب الديمقراطي الكُردستاني برئاسة مسعود البارزاني أحدهما بالآخر رسمياً. ويعني ذلك، ان البارزاني قد وافق أن يكون عُضواً في إتفاقيات الثلاثية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وتمت الإشارة إلى ذلك، في الوقت الذي أصبح فيه جيمس جيفري james Jeffrey، الجنرال السابق والمحلل الاستخباراتي السابق في تركيا، سفيراً للولايات المتحدة في تركيا.[١٨٦]

ونتيجة لإتفاقيات نوفمبر، أعلن علي باباجان، وزير الخارجية التركي، وهوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي، أعلن تأسيس مركز ضد الإرهاب،

---

[١٨٦] حريت، ٣ يناير ٢٠٠٩.

ويسعى كذلك ضد حزب العمال الكُردستاني، ويتكون من تركيا والعراق والولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة حكومة إقليم كُردستان العراق، وسيكون مقره في أربيل عاصمة حكومة إقليم كُردستان العراق. وتم إختيار أربيل كونها أفضل مكان للمشاركة الإستخباراتية. وقد أثنى زيباري، وزير خارجية العراق والمتحدث السابق بأسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني للعلاقات الخارجية، على تطور العلاقات بين حكومة إقليم كُردستان العراق وتركيا وهدفهم في تصفية حزب العمال الكُردستاني والقضاء عليها، فهذا الحزب «يمثل عنصراً مسموماً في العلاقات التركية- العراقية.»[١٨٧] ومن جانبه قال باباجان: إن تركيا تريد إجراء ملموساً من حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كُردستان العراق، للقضاء على إرهابيي حزب العمال الكُردستاني. وإتفق الوفدان التركي والعراقي على عقد لقاء وزاري في أسطنبول في الأسابيع التالية، من أجل مناقشة وترسيخ التفاصيل.[١٨٨]

وتواصلت مناقشات الإتفاقيات بين تركيا وحكومة بغداد والولايات المتحدة وحكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني وحزب الإتحاد الوطني الكُردستاني في إجتماع ٢٥ ديسمبر بين نوري المالكي، رئيس وزراء العراق، وأردوغان وگول والجيش ورجال المخابرات. وقد أُشيع ان المحادثات لم تتخط حدود تلك المناقشات التي دارت قبلاً في ١٩ نوفمبر. من المحتمل أن تتم بعض التطبيقات بسبب مشاركة رئيس الوزراء العراقي.

وكان مراد يتكن، أحد الصحافيين المقربين مِنَ المحادثات، يعتقد ان أنقرة لايهمها اذا كانت حكومة إقليم كُردستان العراق مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني الكُردستاني قد إفتتحوا محادثات مباشرة مع

---

[١٨٧] حريت، ٢٣ يناير ٢٠٠٩.

[١٨٨] *المصدر السابق نفسه.*

حزب العمال الكُردستاني في العراق، خاصة عندما يكون ذلك في حدود إتفاق ١٩ نوفمبر الثلاثي. ففي النهاية توجد معسكرات حزب العمال الكُردستاني للاجئين في أراضي كُردستان العراق، وهي مليئة بأكراد تركيا وتقوم بتهديد تركيا بالقيام بهجمات إنطلاقاً من أرض كُردستان العراق. فاذا ما كانت حكومة كُردستان العراق تستطيع أن تلعب دوراً مُهماً لمنعهم، فسوف يسمح ذلك لتركيا في التعامل مع تحديات القومية الكُردية في تركيا. وقدَّم التحقق من أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني ومساهمة حكومة إقليم كُردستان العراق في التعاون مع الأمريكيين وحكومة بغداد في عملية تصفية حزب العمال الكُردستاني ومهاجمتهم وطردهم من معسكراتهم في كُردستان العراق، قد يتسبب في وجود توتر بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الإجتماعي. ولكن وكما رأينا سابقاً أعلاه وخلال المحادثات مع وفد الحزب الديمقراطي الكُردستاني، ان الأكراد لن يتحاربوا بعد أبداً فيما بينهم. وأعرب عن أمله الكبير في أن يحقق الحزب الديمقراطي الإجتماعي نجاحات في إنتخابات ٢٩ مارس ٢٠٠٩.

ويعتقد يتكن انه في حالة تطبيق قانون «العودة للديار،» سيعمل على إبعاد الحزب الديمقراطي الإجتماعي عن مؤيديه في جنوب شرق تركيا.[١٨٩] ولكن جنگيز چاندار لم يكن مُتأكداً تماماً ولا يرى كيتكن إمكانية حكومة بغداد في ممارسة تأثير كبير على قضية حزب العمال الكُردستاني، مادامت ان الأراضي التي يختفون فيها، هي أراضي حكومة إقليم كُردستان العراق. وذلك إضافة إلى ان المالكي لديه مايكفيه من المشاكل التي تتطلب إهتمامه غير موضوع PKK. ولكن مكسب المالكي الوحيد من كل ذلك، هو مساهمة حكومة إقليم كُردستان العراق

[١٨٩] حريت، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨.

والحزب الديمقراطي الكُردستاني في الجهود الرامية لقلع حزب العمال الكُردستاني من معسكراتهم في كُردستان العراق. وسيكون ذلك إشارة جيدة للمالكي بأن إتفاقيات ١٩ نوفمبر لها بعض الإمكانيات.

إستراتيجات

حزب العمال الكُردستاني والحزب الديمقراطي الإجتماعي

لاتفترض العناوين السابقة أعلاه وجود إختلافات واضحة في إستراتيجيات حزب العمال الكُردستاني والحزب الديمقراطي الإجتماعي بشأن إنتخابات ٢٩ مارس ٢٠٠٩ وعلى وجه الخصوص. لقد كانت دهشة الحزب الديمقراطي الإجتماعي كبيرة جداً إضافة إلى إحباطه بشأن المكاسب التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في إنتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧. وتسبب كل ذلك في إحداث تغييرات عديدة مهمة في إستراتيجيتهم، من أجل إستعادة المكاسب وزيادة مساعيهم في إنتخابات مارس ٢٠٠٩:

أولاً: توسيع الجهود والحملات الانتخابية لتوسيع إستخدام الأكراد والمطالبة بضرورة التعليم باللغة الأم.

ثانياً: أجابوا على خطاب أردوغان الشديد بلغة أشد تخصهم.

ثالثاً: هيأوا إحتجاجات عنيفة وأقاموا مظاهرات خاصة بخصوص إتفاقية أوج آلان في جنوب شرق البلاد وشرقها، ومن ضمنها أسطنبول وإزمير وغيرها من المدن الكبيرة. وفي أي زمان وعند وصول اية وفود لحزب العدالة والتنمية إلى شرق تركيا وجنوب شرقها يستقبلونهم بحركات احتجاج واسعة.

رابعاً: إعلان العفو عن الشباب والأطفال الذين تظاهروا ضد قوى أمن الدولة وضد حزب العدالة والتنمية أملاً في إستبعاد منظمات الحقوق الإنسانية الأوروبية عن تركيا.

خامساً: من المحتمل موافقة الحزب الديمقراطي الإجتماعي أو في الأقل تأييد تزايد هجمات حزب العمال الكُردستاني على داغليجا Daglica إلى ٣ أكتوبر ٢٠٠٨ والهجوم على آكتوتون، ومايدور من هجمات فيما بينهما.[١٩٠]

سادساً: لايريد الحزب الديمقراطي الإجتماعي من حكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني أي تعاون مع حكومة بغداد، ومع الولايات المتحدة، في الهجوم على حزب العمال الكُردستاني والعمل على تصفيته في كُردستان العراق.

سابعاً: لايريدون من مسعود بارزاني إهتمامه أو إعجابه وإهتمام الحزب الديمقراطي الكُردستاني بأكراد تركيا.

ثامناً: يريدون الدعم المباشر لبارزاني في إنتخابات ٢٩ مارس.

تاسعاً: لايؤيد الحزب الديمقراطي الإجتماعي وجود علاقات سياسية قوية بين أنقرة واربيل، على الرغم من تأييدهم لوجود روابط إقتصادية قوية وكذلك للتجارة بين تركيا وحكومة كُردستان العراق، وذلك من أجل تحسين وتطوير ظروف الفقر الإقتصادي القائمة في شرق البلاد وجنوب شرقها. وأخيراً، لايريد الحزب الديمقراطي الإجتماعي ان تقوم أربيل بإتباع سياسات تعمل على تحديد إمكانياتهم في إنتخابات مارس.

موقف حكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني

كانت من أولويات سياسة حكومة إقليم كُردستان العراق، مع الإشارة إلى الحزب الديمقراطي الكُردستاني؛ هو أن تبقى حكومة إقليم كُردستان

---

[١٩٠] حول مغزى الهجوم على داغليجا، راجع: روبرت أولسون، حول العلاقات التُركية - الكُردية، سنة من التطور ذي دلالة في كتابه: *داخل تركيا*: الجزء ١٠، رقم ٣، ص ص٣٨-٩.

العراق جزءاً يتمتع بالحكم الذاتي في حدود دولة العراق. وأهم أسباب ذلك الموقف، ولإظهار حسن النوايا، فلكونها جزءً من العراق، يمكنها أن تحصل على حصة من عوائد ٢٥٠ أو ٣٠٠ بليون برميل من النفط يمتلكها العراق. ومن غير أن تكون في موقف دستوري جيد داخل حدود العراق ومع قبول دولي، تظلّ إمكانية حصولها على حصتها البالغة ١٣٪ أو ١٧٪ من عائدات النفط الضخمة شيئاً مشكوكاً فيه. والحصول على تلك العوائد الضخمة، أهم من سيطرة حكومة إقليم كُردستان العراق على محافظة كركوك الغنية بالنفط، حيث تمتلك من عشرة إلى عشرين بليون برميل من النفط. ولن تستطيع حكومة إقليم كُردستان التأكد تماماً من إمكانية ربط كركوك بحكومة إقليم كُردستان في أي وقت قريب. ونتيجة لذلك، تعتقد حكومة إقليم كُردستان العراق ان من أولويات إهتمامها هو الإبقاء على علاقات مقبولة مع كل حكومة في بغداد، سواءً تلك التي يمكن أن تهدد شرعية وجودها. وتهتم حكومة إقليم كُردستان العراق كذلك أن أية علاقات مشاكسة مع حكومة بغداد، خصوصاً إذا ما كانت تعتمد على الولايات المتحدة، يمكنها أن تؤثر سلباً في أهدافها المستقبلية في السيطرة على محافظة كركوك. حتى على الرغم من إعتبار كركوك خارج نطاق حدود حكومة إقليم كُردستان العراق، وذلك إستناداً إلى دستور العراق.

وقد إقتضت ضرورات تلك السياسات، إرجاء السياسات الأخرى لحكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني الكُردستاني. وكما ذكرنا سابقاً، ومن أجل الإبقاء على العلاقات الإقتصادية والتجارية، تجب على حكومة إقليم كُردستان العراق إقامة علاقات تعاونية مع تركيا. ومع التقارب المتواصل بين تركيا وحكومة بغداد خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أصبح من الضروري على أكراد العراق، كونهم جزءً من العراق،

إقامة علاقات تعاونية مع انقرة. ولكن، مع علمنا أنَّ شرعية وجودهم ترتكز على القومية الكُردية، فلم تكن ترغب حكومة إقليم كُردستان العراق، ولا الحزب الديمقراطي الكُردستاني ترغب، أن تظهر كمن تخون أكراد تركيا أو لاتبالي بهم، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين يعيشون في محافظات حدودية مع حدود حكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني في شمال العراق. ويعني ذلك أنهم لايريدون الهجوم على معسكرات حزب العمال الكُردستاني في شمال العراق، رغم أنهم قد سمحوا مع ذلك لدخول ألف وخمسمائة جندي تركي ليقيموا في قواعد صغيرة في الأراضي التابعة لها، وعلى طول الحدود الدولية. كما أراد البارزاني كذلك أن يقدِّم مصداقية لتصريحاته السابقة حول الوقت الذي كان يتحارب فيه الأكراد فيما بينهم، قد ولىّ. علماً ان حكومة إقليم كُردستان العراق لاتودّ أن تبدو أنها لاتشعر بمطالب وحاجات الحركة القومية الكُردية في تركيا، وخاصة حزب العمال الكُردستاني الذي إستخدم السلاح في حربه ضد الدولة التركية في العقود الثلاثة الماضية. وتلك السياسة شيء ثانوي بالنسبة لسياسة الإذاعة والتلفزيون، بالقدر نفسه التعامل مع المواد التربوية وبشكل واسع بالسورانية، وهي تقوم بذلك على حساب وعلى كراهية الأعداد الكبيرة التي تتحدث الكرمانجية (البادينانية) في حكومة إقليم كُردستان العراق.[١٩١]

وتعدّ سياسة حكومة إقليم كُردستان العراق اللغوية إشارة أخرى لسياستها المعلنة وبإعتبارها جزءاً باقياً في العراق ولتقليل وتحديد تورطها وتداخلها في سياسات الحركات القومية الكُردية في تركيا. ولكنه في الوقت ذاته يعد أكراد

---

[١٩١] نرى ان العديد من الإداريين والأساتذة في بعض جامعات حكومة إقليم كردستان العراق، والذين يتحدثون البادينانية يذكرون لي ان حكومة أربيل تحاول فرض السورانية لغة للتعليم في جامعاتهم.

العراق ان قمة أمنهم يمكن ان تعتمد على إرادة خمسةعشر أو عشرين مليون كُردي في تركيا، وخاصة اذا ما إضطرت حكومة إقليم كُردستان العراق في المستقبل مواجهة هجمات من عرب العراق. وأن مساهمة حكومة إقليم كُردستان العراق في إتفاق ثلاثية ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨ مع حكومة بغداد والولايات المتحدة إشارة إلى تلك السياسة. ولكن سياسات القومية الكُردية إقترحت بأنه يجب على حكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني الكُردستاني التصرف بحساسية وتأثر، وبحذر وبإحتراس، وربما على نحو مضلّل حتى في تعاملهم مع قضية حزب العمال الكُردستاني في كُردستان العراق: عدم القيام بأي شيء يُعرض للخطر مصالحهم في المجالات الجيوسياسية والجيوستراتيجية الأوسع.

وبعد التوقيع على قانون إتفاقية القوات العسكرية SOFA بين الولايات المتحدة والعراق في نوفمبر ٢٠٠٨، حيث إعترفت فيها الولايات المتحدة بالسيادة العراقية، وجدت حكومة إقليم كُردستان العراق أنها مسؤولة في الأقل أمام أنظار تركيا عن إستقرار وأمن المنطقة الشمالية في العراق، والتي تسيطر عليها حكومة إقليم كُردستان العراق، وحيث يختفي حزب العمال الكُردستاني. ويُجْبر الوضع الشرعي الجديد لحكومة إقليم كُردستان العراق؛ يُجْبر تركيا على التعامل مع حكومة إقليم كُردستان العراق مادامت لاتتعامل في الأقل قانونياً وحدها مع الولايات المتحدة حول الشؤون الخاصة بحزب العمال الكُردستاني في العراق، مع ان التعاون الإستخباراتي بين البلدين سوف يستمر ويتواصل. فالجيش لديه بدائل قليلة جداً لإقامة علاقات أوثق مع حكومة إقليم كُردستان العراق، وخاصة مع الحزب الديمقراطي الكُردستاني من أجل التعامل بفعالية قدر الإمكان مع حزب العمال الكُردستاني، وذلك يضع الإتفاقيات المذكورة أعلاه في مكانها. وينبغي أن نعلم تُعدْ مُناشدة حكومة

إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني الكُردستاني، لحزب العمال الكُردستاني بالقاء السلاح بشكل حقيقي واضح، قوية وشديدة. واذا ما تحقق ذلك، فسيصفق الجميع له. وسيعمل موقف كهذا بالتأكيد على مَحْوٍ مكانة الحزب الديمقراطي الاجتماعي. ومن الواضح ان نرى في يناير ٢٠٠٩ ان حكومة بغداد وحكومة إقليم كُردستان العراق والحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب الإتحاد الوطني وحزب العمال الكُردستاني ينتظرون بقلق نتائج إنتخابات ٢٩ مارس.

موقف حكومة بغداد

كانت حكومة نوري المالكي سعيدة جداً للتعاون مع أنقرة في تقليص الذاتية وقوة سلطة الأكراد المتزايدة في حكومة إقليم كُردستان العراق. والمالكي بإمتلاكه أوسع تمثيل نيابي في البرلمان العراقي بعد الشيعة فقط، كان سعيداً لإستخدام كل آلية مُتاحة يستطيع إستخدامها للتقليل من التأثير الكُردي في البرلمان، وبالقدر نفسه تأثير حكومة إقليم كُردستان العراق. وقد إتبع المالكي تلك السياسة منذ أن أصبح رئيساً لوزراء العراق في ٢٠٠٦. ولكن بسبب التحديات والمشاكل الكثيرة أمام حكومته، لم يستطع أن يبذل سوى القليل لوقف قوة الأكراد أو تقليصها. وذلك الوضع حقيقي على وجه الخصوص بالنسبة لمحافظة كركوك والأراضي المتنازع عليها. وتبلغ مساحة الأراضي المتنازع عليها نسبة سبعة في المائة من الاراضي العراقية، وهي متاخمة للمحافظات الأربع: نينوي، وصلاح الدين، وكركوك (التأميم) وديالى؛ وهي متاخمة كذلك لحكومة إقليم كُردستان العراق.[١٩٢] وكانت حكومة المالكي سعيدة لإنتزاع تأييد تركيا في نضالها الخاص من أجل السلطة

---

[١٩٢] يوجد تقرير اصدرته حكومة إقليم كُردستان العراق بعنوان: تقرير حول التغييرات الادارية في كركوك والمناطق المتنازع عليها وبعد انه افضل نقاش دار حول تلك القضية.

والأرض والنفط مع الأكراد. ومن أجل تقوية موقف تركيا تجاه الأكراد، وافقت حكومة بغداد على أن ترضخ لسياسات تركيا في كركوك، بعدم السماح لمحافظة كركوك، ومن ثمّ، لحقول النفط بالإنضمام إلى حكومة إقليم كُردستان العراق. وتريد تركيا أن تبقى كركوك وجميع الأراضي المتنازع عليها تحت سيطرة وسلطة حكومة بغداد. وبغداد كأنقرة، لاتريد أن تتصرف حكومة إقليم كُردستان العراق، وتقوم بالإتصال بشركات النفط والغاز الدولية وتدعوهم إلى المجيء إلى كُردستان العراق، فتقوم بالحفر وإستخراج وتوزيع النفط والغاز في أراضي كُردستان العراق، أو في المناطق المتنازع عليها. وإقرار بغداد بصحة غارات تركيا على شمال العراق، تتوضّح أنها تدافع عن سلامة أراضي شمال العراق، ولكنها في واقع الأمر، سعيدة أن ترى حكومة إقليم كُردستان العراق، وخاصة الحزب الديمقراطي الكُردستاني، مُجبرة على التفاوض مع أنقرة، ولايهمها ان كانت تلك المفاوضات تؤدي إلى إجبار وضغوط أكثر على حكومة إقليم كُردستان العراق.[١٩٣]

ومن جهة اخرى، فان بغداد لايهمها ولاتحاول منع إزدهار التجارة والعلاقات الإقتصادية بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق. فان بعضا من الإزدهار في حكومة إقليم كُردستان العراق، يطال العراق العربي. وتعترف بغداد كذلك أن إستمرارية تلك العلاقات الإقتصادية كانت مهمة لتركيا وللتقليل من تأييدهم لحزب العمال الكُردستاني، وإتحاد المجتمعات الكُردستانية والحزب الديمقراطي الاجتماعي، ومن حلّ محله، أي حزب السلم والديمقراطية والمنظمات القومية الكُردية المناضلة. وتلك هي الأسباب

---

[١٩٣] للحصول على تقريرين جيدين حول تلك القضية راجع تقرير الجماعة الدولية للازمات بعنوان: النفط مقابل الارض: نحو مساومة كبرى حول العراق و الأكراد، وهو *تقرير الشرق الاوسط* رقم ٨٠ في ٢٨ اكتوبر ٢٠٠٨. وكذلك تقرير نفس الجماعة بعنوان: تركيا وأكراد العراق: نزاع أو قرار، *تقرير الشرق الاوسط*، ٨١ في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨.

الرئيسة لمساهمة بغداد في الإتفاقيات التي توصلوا إلى عقدها في ١٩ نوفمبر ٢٠٠٨، وقد ناقشناها سابقاً. ومازالت تلك الإتفاقيات سارية حتى نهايات ٢٠١٠، عندما كنت أكتب البحث بين أيديكم.

استنتاجات:

تنظم العلاقات بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق وحكومة بغداد العديد مِنَ عناصر رئيسية منذ إنتخابات ٢٢ يوليه ٢٠٠٧ العامة إلى الإنتخابات المحلية في ٢٩ مارس ٢٠٠٩، أي العديد من السياسات. أولها، مشاركة حكومة إقليم كُردستان العراق تركيا في الإستئصال والتقليل مِنْ تهميش حزب العمال الكُردستاني في العراق. وثانيها، فَرْضُ مساعدة وتأييد حكومة إقليم كُردستان العراق في تصفية حزب العمال الكُردستاني في العراق، أملاً في أن يساعد ذلك على تصفية أو تهميش حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية في تركيا. وثالثها، تسهيل التجارة والتنمية في حكومة إقليم كُردستان العراق، من أجل ان تبقى حكومة إقليم كُردستان العراق جزء من عراق واحد. وبهذا يَخِّف بريق القومية الكُردية المنبعث من شمال العراق، اذا ما إنهارت دولة العراق، ويضطر أكراد العراق إلى تأييد أكبر للقومية الكُردية المناضلة وذلك للدفاع عن بقائهم السياسي أمام إمكانية وجود تهديدات من عرب العراق.

وبواسطة التجارة والإستثمار في أراضي حكومة إقليم كُردستان العراق، تأمل أنقرة في زيادة النشاطات الإقتصادية في جنوب شرق تركيا، في سبيل تخفيض معدلات البطالة. ونتيجة لذلك، يتخفف التوجه إلى مناشدة القومية الكُردية وحزب العمال الكُردستاني. وكانت أنقرة تأمل ومازالت في أن سياسة كهذه ستزيد من فُرص نجاحات سياساتها في الدمج الشامل للأكراد في تركيا.

وكما أشرت سابقاً، فان الدمج الشامل كانت السياسة التي نادى بها بشدّة حسين عوني موتلو، حاكم دياربكر.[١٩٤]

وكان حسين عوني موتلو يتبنى تلك السياسة أملاً في ان يُجابه بها سياسة عثمان بايدمير، الذي ينادي بالفصل الإيجابي بين الأكراد والأتراك. ومع وجود علاقات أفضل مع حكومة إقليم كُردستان العراق، كانت تركيا تأمل الوصول إلى أقرب منابع النفط والغاز في مناطق كُردستان، وان تكون هي البلد الذي تمرّ عبره أنابيب النفط والغاز القادمة من تلك المنطقة، إذ جزء من ذلك النفط والغاز سيتمّ نقله إلى اوربا.

وتريد تركيا إقامة علاقات أفضل مع حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد العراق، لإستخدام الأراضي تحت سيطرة حكومة إقليم كُردستان العراق، لكي تمرّ عَبْرَها أنابيب النفط والغاز القادمة من العراق العربي. وبتحقيق كل ما جاء آنفاً، ترغب تركيا في تحديد العلاقات السياسية بين أكراد العراق وجنوب شرق تركيا قدر الإمكان.

وتشجّع تركيا حكومة إقليم كُردستان العراق وتؤيدها في إستخدامها اللهجة السورانية الكُردية، وذلك للتقليل قدر الإمكان من فعالية تأثير إذاعة وتلفزيون حكومة إقليم كُردستان العراق الناطقة بالكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا. وتتبع حكومة إقليم كُردستان العراق أيضاً تلك السياسة، من أجل الحفاظ على السورانية المنتشر إستخدامها لدى شعوب حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد العراق، وهي اللهجة السائدة في كُردستان العراق، مع ان محافظة دهوك تنتشر فيها اللهجة الكرمانجية ولها قناة تبث برامجها بالكرمانجية. وبشكل ما، يؤكد ذلك لتركيا بأن مسؤولي حكومة إقليم كُردستان

---

[١٩٤] تقبلت أنقرة بوافر الرضا سياسة عوني القائلة بالدمج الشامل للأكراد. وقدموا له جائزة بتعيينه حاكماً لمحافظة اسطنبول في أواخر عام ٢٠٠٩.

العراق لاينوون تحركاً قريباً نحو الإستقلال. وعلى أي حال، فان قادة الجيش ليسوا متأكدين تماماً من ذلك. وظلّت الخلافات بين السلطات المدنية والعسكرية بخصوص القضية الكُردية، وربما القضية السياسية الرئيسة في تركيا حتى أواخر ٢٠١٠. ولكن هناك مثل آخر للعلاقات بين قادة الجيش وقيادة حزب العدالة والتنمية، وحدث ذلك في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠، عندما رفض الجيش إنتظار حضور الرئيس عبدالله گول في إحتفال الذكرى الحادية والثمانين للجمهورية، لأنهم رفضوا إرتداء زوجته للحجاب.

وسمحت حكومة إقليم كُردستان العراق لحركة فتح الله گول، ذات التوجه الديني في تركيا، بإدارة أربع عشرة مدرسة وجامعة واحدة في منطقة حكومة إقليم كُردستان العراق. وكان ذلك التأكيد لتركيا على سياسة التنوع والتعدد الثقافي تجاه التركمان الذين يُقيمون على أراضيها. والسياسة الخاصة بحكومة إقليم كُردستان بالسماح لحركة گولن بالعمل على أراضيها، إنما تعرض سياساتها الشاملة المتعددة الثقافات للأقليات. وتأمل تركيا أن سياسات كتلك سوف تسهّل التعامل جيوبوليتيكياً مع حكومة إقليم كُردستان العراق في سياق شرق أوسط كبير، يعني منطقة ذات روابط إقتصادية قوية تربط دولها المكونة لها.

وتتبع تركيا، وخاصة حكومة حزب العدالة والتنمية وحكومة إقليم كُردستان العراق، سياسة تسمح لتنامي وإنتشار الطريقة النقشبندية. ولأن النقشبندية تعارض، أو في الأقل لاتؤيد، النضال المسلح، وعلى وجه الخصوص جماعات المقاومة الإسلامية المسلحة القومية المناضلة. وبتطبيق ناجح للسياسات المذكورة أعلاه، وعلى وجه الخصوص التنمية الإقتصادية الأكبر نتيجة لإهتمامات الدولة وتركيا بالصناعة. وتأمل تركيا إقناع البورجوازية الكُردية في تركيا وجذبها إلى جانب الدولة، وتأييد سياسات

تؤدي إلى تصفية الجماعات القومية الكُردية المناضلة، مثل حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية KCK وPKK.

وتُدعم تركيا كذلك علاقات جيدة مع حكومة بغداد، من أجل تقوية الحكومة وجيشها وجهازها الأمني، حتى تكون قادرة على مواجهة السياسات الكُردية تجاه كركوك، وتجاه الأراضي المتنازع عليها، وان تتحدد كُردستان العراق بمحافظاتها الثلاث فقط الرئيسية: دهوك، أربيل، السليمانية، والتي تحت سلطتها الآن. ولكن تركيا وبشكل خاص وواضح لاتؤيد إعادة إنتخاب نوري المالكي ولا دولته، دولة القانون، في الإنتخابات العامة في ٢٧ مارس ٢٠١٠ وتعارض إعادة تعيين الطالباني رئيساً للبلاد.

وتؤيد تركيا جهود حكومة بغداد بعدم السماح لمحافظة كركوك أن تلحق بحكومة إقليم كُردستان العراق وتصبح جزءً منها، وكذلك عدم السماح بإمكانية إبتلاع حكومة إقليم كُردستان العراق للأراضي المتنازع عليها، وخاصة في محافظة نينوي. وتتعاون تركيا أيضاً مع حكومة بغداد لكي تكون حائط صدّ ضد إيران في العراق. وتأمل أنقرة أن سياسات كهذه ستعمل على تقوية حكومة بغداد، للدرجة التي يمكنها ان تشجّع أو تجبر حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد العراق على البقاء ضمن الدولة العراقية والإبقاء على مساحة أراضي الحكم الذاتي في أضيق الحدود.

وبمتابعة السياسات أعلاه بنجاح تجاه العراق العربي، تأمل أنقرة أن تقنع حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد العراق في انَّ من مصلحتهم التعاون الكامل الممكن مع حكومة بغداد، من أجل المشاركة فيما يُقَدَّر بمائتين وخمسين أو ثلاثمائة بليون برميل من النفط الذي يمتلكه العراق، عدا حقول الغاز. ويمكن ان يذهب جزء منها إلى أسواق أوربا عبر أنابيب تمرّ في أراضي حكومة إقليم كُردستان العراق وتركيا.

وفي المقابل، تأمل حكومة بغداد انه بتحقيق سياسات كهذه أن تتشجّع تركيا وتصبح كريمة وتُزيد قدر المستطاع حصة المياه القادمة للعراق العربي من الفرات عبر سوريا والفرات، وأن تقوم حكومة أنقرة بتشجيع حكومة إقليم كُردستان العراق بترك تدفق مياه نهر دجلة إلى العراق العربي.

وتأمل تركيا بتلك السياسات المذكورة أن تكون قادرة على إدماج حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد العراق في نظام إقتصادي أوسع ونظام تجاري بين تركيا وسوريا والعراق وايران. وبالقيام بذلك، تأمل أنقرة تحديد توجه القومية الكُردية في تركيا والتقليل من المطالب الكُردية في نظام ذاتي، وإعاقة المطالب الكُردية بحقوق لغوية أكثر ، وخاصة المطالبة بالتعليم باللغة الأم. وتأمل أنقرة بإتباعها السياسات المذكورة أعلاه، أن تستطيع التعامل بقدرة كبيرة مع الحركات القومية الكُردية في تركيا وفي حكومةإقليم كُردستان العراق وفي العراق وكذلك في سوريا وإيران؛ علماً ان النجاح في إتباع وتطبيق ونجاح السياسات المذكورة بالسماح بوجود إزدهار إقتصادي أوسع في الدول الأربع التي تضمّ جماهير كُردية أساسية، سوف يؤدي في المقابل، كما هو منتظر ومأمول، إلى تخفيض وتقليل أهمية القومية الكُردية في الدول الأربع كلّها.

وتجدر الإشارة إلى ان تركيا وحكومة بغداد والولايات المتحدة وحكومة إقليم كُردستان العراق قد عقدت إتفاقيات تؤدي إلى تصفية حزب العمال الكُردستاني في العراق، وإلى تهميشه في تركيا. وانَّ الظهور المدهش للحزب الديمقراطي الإجتماعي في إنتخابات ٢٩ مارس المحلية، عندما كسبت مقعد المحافظ في ثماني محافظات، ونجاحاته في ٩٩ منافسة في مستويات أقل؛ وهي مكاسب لم يكونوا يحققونها بدون تأييد من حزب العمال الكُردستاني ومؤيديه. ومكاسب الحزب الديمقراطي الإجتماعي في الإنتخابات، يعني انه ومن يمثّل مكوناته قد أصبحوا أقوى. وسيتمتع حزب السلم والديمقراطية الذي أصبح

إسمه الحزب الديمقراطي الإجتماعي وقد أغلقته المحكمة الدستورية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٩؛ يتمتع بجميع مكتسبات الحزب الديمقراطي الإجتماعي في الإنتخابات. ولكن كما أشرنا أعلاه، فان محاكمات إتحاد المجتمعات الكُردستانية في أواخر ٢٠١٠ في دياربكر، إنما ترمي إلى ان تركيا تريد تصفية إتحاد المجتمعات الكُردستانية، وذلك بسبب علاقاته الحميمة مع حزب العمال الكُردستاني. فاذا ما إستطاعت أنقرة تهميش أو تصفية حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية، فهي إنما تعتقد أنها ستكون قادرة آنذاك على التعامل مع القومية الكُردية في تركيا ومع مطالبها عبر الأحزاب السياسية، كحزب السلم والديمقراطية و المنظمات الكُردية غير الحكومية والبورجوازية الكُردية، وعبر تعاون أوثق مع حكومة إقليم كُردستان العراق.

ومنذ نوفمبر ٢٠٠٨ ومع إتفاقية الأمن وحتى نهاية ٢٠١٠، إتّبعت حكومة إقليم كُردستان العراق وطبّقت سياسة توجيه التوصية والنصح للحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب السلم والديمقراطية من بعده، لمواصلة طريق وسياسة التفاوض مع الدولة التركية وحزب العدالة والتنمية. وسياسة كتلك ستساهم أكثر في تهميش حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية في سياسات تركيا. وهذا ما يؤدي في النتيجة إلى تصفية حزب العمال الكُردستاني في العراق، وستتحرر حكومة إقليم كُردستان آنذاك من عِبء الدخول في معركة مع حزب العمال الكُردستاني، أي أنها لن تحارب الأكراد، كما نادى مسعود بارزاني بذلك منذ عدة سنوات. كما ان إقصاء حزب العمال الكُردستاني في العراق، سيعمل على تسهيل سير العلاقات التعاونية بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق وحزب الإتحاد الوطني الكُردستاني فيما بعد. وتأكدت تلك السياسة بعدد من الإجتماعات بين مسؤولي الحزب الديمقراطي الإجتماعي وحزب السلم والديمقراطية منذ السنوات ٢٠٠٥ فما

فوق. وآخر هذه الاجتماعات إنعقد وأنا أكتب بحثي هذا في ٣ نوفمبر ٢٠١٠، عندما قام وفد عن حزب السلم والديمقراطية، يتكون من أعضاء برلمانيين من الحزب بقيادة صلاح الدين دميرتاش ونائب الرئيس گولتان كشاناك، وبنگي يلدز، رئيس كتلة حزب السلم والديمقراطية في البرلمان، التقوا في أراضي حكومة إقليم كُردستان العراق مع الرئيس مسعود البارزاني في مكتبه بصلاح الدين. حثّ البارزني وفد حزب السلم والديمقراطية على مواصلة تأييد سياسة لامعارك مسلحة ولا نشاطات للترويع. وقال انه مسرور بأن حزب العمال الكُردستاني قد مدّد فترة الهدنة وعدم القيام بعمليات مسلحة وحتى إنتخابات أوائل جون ٢٠١١.[١٩٥] وأضاف قائلاً: أن حكومة إقليم كردستان تسمح لحزب السلم والديمقراطية بفتح مكتب له في أربيل نهاية ٢٠١٠. يبدو ان زيارة وفد حزب السلم والديمقراطية لبارزاني، يؤكد أن وفد حزب السلم والديمقراطية والمنظمات الكبيرة الكُردية غير الحكومية في جنوب شرق تركيا وإتحاد رجال الأعمال والمهنيين في ديار‌بكر وكذلك مكتب المحافظون، يؤيّدون جميعاً سياسة «القاء السلاح.»

---

[١٩٥] كان حزب العمال الكُردستاني قد أعلن في ١٣ اغسطس تعليق العلميات المسلحة وحتى الثاني عشر من سبتمبر حو التغييرات الدستورية في البرلمان. وبعد الاستفتاء اعلن الحزب مَدّاً لوقف اطلاق النار حتى الحادي والثلاثين في اكتوبر. وبعد الهجوم الارهابي على ميدان تقسيم في وسط اسطنبول في الحادي والثلاثين من اكتوبر، اعلن حزب العمال الكُردستاني وإتحاد المجتمعات الكُردستانية ان وقف اطلاق النار يجب ان يستمر حتى الانتخابات العامة في بدايات شهر يونيه. وبعد الهجوم بعدة ايام قلائل وهو هجوم بعيد عن نطاق حزب العمال الكُردستاني، اعلن صقور حرية كُردستان أو الجيش مسؤليتهم عن ذلك الهجوم. ونفى إتحاد الجمعيات الكُردستانية وحزب العمال الكُردستاني أي دور لهم في ذلك الهجوم. ويشير ذلك الهجوم على تشرذم أكثر في صفوف حزب العمال الكُردستاني وفي قوة الحركات القومية الكُردية غير المسلحة في تركيا.

وعلى الرغم من تنامي العلاقات الإقتصادية والتجارية والسياسية، وحتى العسكرية بين تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق، فما زالت هناك بعض الشكوك وبعض التردّد الذي يشوب تلك العلاقات. وواحد من تلك الشكوك، ناتجة عن قيام تركيا بإنشاء سلسلة من السدود على طول مناطق الحدود العراقية، حيث تهدف إلى إمكانية صدّ أي هجوم عسكري قادم ربما من جانب بغداد. ويقدّم البروفسور جوست جونگردن Joost Jongerden سيناريو آخر في سياق هجوم يمكن ترقبه ضدّ تركيا من قبل عرب العراق، بسبب عدم سماح تركيا بضخّ المياه الكافية لنهري الفرات ودجلة، لكونها ضرورة حيوية للإنتاج الزراعي.[١٩٦] وإضافة إلى سيناريو البروفسور جونگردن، يمكن تصوّر هجوم على تركيا، سببه مثلاً هجوم من بغداد على حكومة إقليم كُردستان العراق، أو حتى ضدّ كركوك، أو ضدّ الأراضي المتنازع عليها. وهذا ما يدفع بالقوات العسكرية المسلحة لحكومة إقليم كُردستان العراق وشرائح واسعة من المدنيين في تركيا، إلى المواجهة، فتدفع تركيا إلى إقامة تلك السلسلة من السدود على طول حدودها مع العراق. ويوضّح بناء تلك السدود، ان تركيا ليست متلفهة كثيراً لرؤية إقامة علاقات وروابط إقتصادية قوية، فالحدود بين حكومة إقليم كُردستان العراق وأكراد جنوب شرق تركيا، حدود ليست بتلك القوة.

أثناء عقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الكُردستاني في أربيل من ١١-١٧ ديسمبر ٢٠١٠، عاد مسعود البارزاني ونادى بحق تقرير المصير للأكراد، وطلب أن يُقدَّم مشروع حق تقرير المصير وإدارة الأكراد لشؤونهم بأنفسهم للمؤتمر،

---

[١٩٦] جوست جونگردن Joost Jongarden: الدول وسياسات تركيا: الماء وتطورات النزاع"، *الشرق الاوسط وسياساته*، الجزء السابع عشر، الرقم ١ ربيع ٢٠١٠، من ٤٣-١٣٧. ويدرج جونجردن سوريا مع العراق في هذا الهجوم.

وأن تتم دراسته. وقد أستقبل بحفاوة أعضاء الحركات القومية الكُردية القادمين للمؤتمر من تركيا؛ تصريح البارزاني، عِلماً بأن ممثلي المنظمات القومية الكُردية في تركيا يردّدون ان تحقيق إنجازات على غرار إنجازات أكراد العراق، لايمكن القيام بها في تركيا. ويعتقدون ان ذلك الشكل من الإنجاز الكُردي في العراق، لايمكن أبداً تطبيقه في الظروف السائدة الآن في تركيا. وتشير المحادثات التي تمت في مؤتمر الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إلى ان العلاقات الإقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية بين أكراد تركيا وأكراد العراق سوف تتقوى وتتنامى خلال العقود القادمة. ويتضمن ذلك، انه اذا ما حدث أي هجوم للجيش العراقي ضدّ حكومة إقليم كُردستان العراق، فأن عشرين مليون كُردي سيقومون بحمايتها، كما كان عثمان بايدمير مُولعاً بتكرار ذلك.

ومع نهايات ٢٠١٠، أصبح واضحاً تماماً ان حقيقة دولة كُردستان العراق وواقعها يؤثر كثيراً في مسيرة الحكم الذاتي الديمقراطي في المناطق الكُردية كثيفة السكان في تركيا، رغم حاجة حكومة إقليم كُردستان العراق الإبقاء على علاقات جيدة مع تركيا، وعَبَّر عن ذلك بوضوح جلال الطالباني في أثناء زيارته لتركيا في نهايات ديسمبر ٢٠١٠.

وهناك عامل آخر سيظلّ يلعب دوراً مهماً أساسياً في العلاقات بين أكراد تركيا وتركيا وبين أكراد العراق، الا وهو حقيقة وجود منابع نهري دجلة والفرات وروافدهما، الزاب الصغير والزاب الكبير، كلها في تركيا. ومياه دجلة، ضرورة حيوية للحياة الكريمة في تركيا والعراق. ويتطلب موقع حكومة إقليم كُردستان العراق والمناطق الكُردية في تركيا والمنابع فيهما؛ إقامة علاقات وثيقة تعاونية بين المنطقتين الكُرديتين، فيما بينهما وبين تركيا والعراق. وأحد الأسباب الرئيسة كذلك هو أن حكومة تركيا لايمكنها مطلقاً ان تؤيد أو تُوصي أو تتضامن وتتغاضى عن وجود منطقة حكم ذاتي أو

مناطق أخرى في جنوب شرقي البلاد، لأن ذلك يعمل على الإقلال من سيطرة الدولة على منابع الأنهار والمياه الضرورية الحيوية للنمو وللتطور الإقتصادي في تركيا. ويُمكن ان يُقال الشيء نفسه، حول العلاقات بين حكومة إقليم كُردستان العراق والحكومة في بغداد.

خاتمة

هناك الكثير من مظاهر النمو والتطور في الحركات القومية الكُردية منذ الأعوام ١٩٨٠-٢٠١٠، أكثر مما أمكنني إدراجه في هذا البحث بين أيديكم. ولكنني يمكنني مناقشة إثنين من المواضيع التي أكدت عليها هما: الظلم الذي يمارسه الجيش والمخابرات والشرطة الوطنية وحُراس القرى ومؤامرات أرگنكون والجرائم والإغتيالات. وقضية اللغة الأم في التعليم والتعليم باللغة الأم، عاملان رئيسان يساهمان في تقوية وتمكين الحركات القومية الكُردية في تركيا من ١٩٨٠وحتى نهايات ٢٠١٠. والعامل الثالث الرئيسي هو النجاح غير المسبوق لتطور القومية الكُردية في حكومة إقليم كُردستان العراق، التي تلهم أكراد تركيا في محاولة التشبه بأكراد العراق وإستلهام ما أنجزوه منذ ١٩٩١ فما فوق وخاصة مابعد ٢٠٠٣.

وأكراد العراق، على غير مايحدث في تركيا، قادرون على إدراج مطالبهم وإنجازاتهم في دستور العراق ٢٠٠٥، التي هي مطالب أكراد تركيا أيضاً، مادامت تركيا وحكومة إقليم كُردستان العراق تنويان كتابة دساتير جديدة، أو في الأقل إدخال إصلاحات على الدستور القائم لإدراج حقوق الأكراد المدنية والانسانية واللغوية والسياسية. وقد تمَّ إدخال بعض التغييرات في الدستور التركي بعد مرور الإستفتاء في ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ حول ذلك. ولكن قلة من الإصلاحات إحتوت بعض مطالب الأكراد. وبعد الإستفتاء فان أردوغان، رئيس الوزراء، كان قد وَعَد ان دستوراً جديداً سوف يكون على رأس البرنامج الانتخابي في الإنتخابات الوطنية في ٢١ يونيه ٢٠١١؛ وحتى اذا لم يبق حزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم، بعد إنتخابات يونيه الذي يبدو انه نال الكثير من الدعم القوي على غير مايُراد في إستفتاء ١٢ سبتمبر. وكان واضحاً ضرورة كتابة

دستور جديد اذا ما أرادت تركيا أن يبقى الأكراد مُخلصين ومواطنين مُنتجين في تركيا. ولكن الدرس الذي تعلّمه الأكراد في تركيا من تجارب وإنجازات أكراد العراق، هو ذلك الذي يضمن حقوقهم الأساسية تماماً -كما ذكرنا سابقاً- ويجب إدراجه في دستور تقرّه شعوب تركيا. وإنجاز كهذا سيكون نجاحاً يُتوج الحركات القومية في تركيا والنضالات التي عانوها وعايشوها، وواجهوها وتغلبوا عليها وتخطوها خلال السنوات الثلاثين الماضية.